وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

التخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي (ل.م.د)

دفعة: 2019

بعنوان:

الاستراتيجية الوطنية لتنمية المناطق الحدودية في ظل تصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود

دراسة حالة: الجزائر 2011-2019

إعداد:

- عماد عثماني
- فتحي قواسمية

إشراف الأستاذ:

باديس بن حدة

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. البار أمين	أستاذ محاضر -ب-	رئيسا
أ. باديس بن حدة	أستاذ مساعد -أ-	مشرفا ومقررا
أ. أمير عباد	أستاذ مساعد -أ-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2019/2018

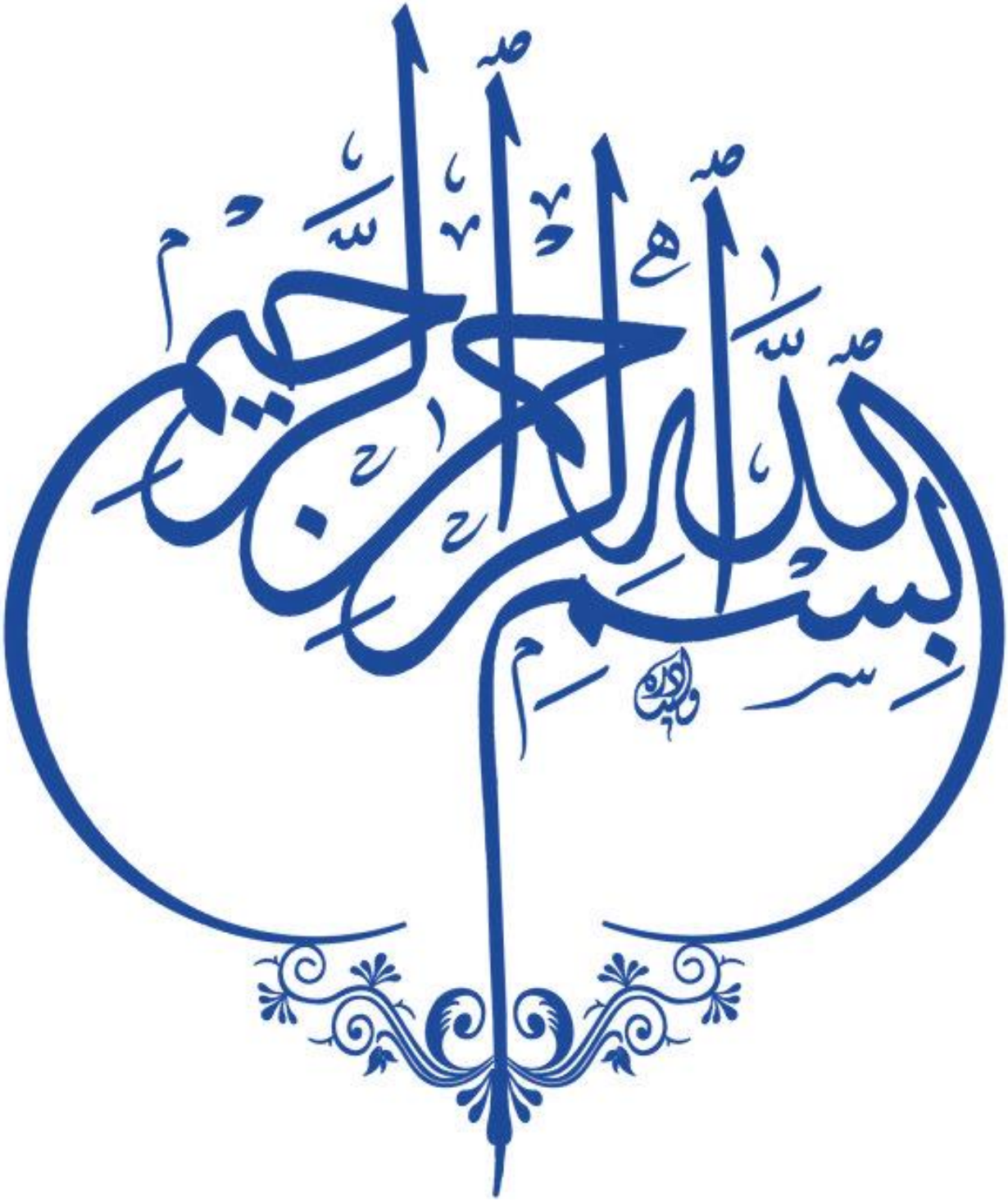
بسم الله الرحمن الرحيم

آية الكرسي سورة البقرة آية ٢٥٥

إهداء

الى العائلة الكريمة.. إلى والدتي العزيزة..إلى روح والدي رحمه الله

والى الأخوة والاخوات

والى كل الأصدقاء والزملاء

والى كل أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية في جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة–

والى كل من درسنا في مشوارنا الدراسي

والى كل من ساعدنا في إنجاز هذه المذكرة

أهدي هذا العمل..

عثماني عماد

الى عائلتي و زملائي..الزوجة الكريمة و الأبناء الأعزاء و كل أساتذتي الكرام...أهدي هذا العمل...

قواسمية فتحي

كلمة شكر

نحمد الله تعالى الذي فتح لنا أبواب التوفيق والعون.

نتقدم بالشكر الجزيل الى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بنصحهم وتشجيعهم.

خاصة الاستاذ " باديس بن حدة " الذي عاش معنا مشاق إعداد هذه المذكرة.

فله منا جزيل الشكر لعدم البخل على تقديم النصائح وكذا الجواب على كل الاستفهامات.

الفهرس

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الرؤية الجزائرية لتأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الجديدة: تأصيل مفاهيمي. 5

المبحث الثاني: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن الجزائري: المحددات النوعية 23

المبحث الثالث: واقع المقاربة الجزائرية في مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة. 36

الفصل الثاني: الأهمية الجيو-أمنية للحدود الجزائرية في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة

المبحث الأول: الرؤية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المعطيات الإستراتيجية الجهوية 51

المبحث الثاني: دور التعاون الجزائري-الإقليمي في حل المشاكل الحدودية 61

المبحث الثالث: المقاربة التنموية كآلية لتأمين الحدود الجزائرية. 78

الفصل الثالث: الجهود الجزائرية في تنمية المناطق الحدودية 2019/2011

المبحث الأول: التنمية والحدود وتأمين الحدود: مقاربة مفاهيمية. 83

المبحث الثاني : تفعيل عملية النهوض التنموي بالمناطق الحدودية2011 -2019 93

المبحث الثالث: عراقيل تنمية المناطق الحدودية الجزائرية 107

خاتمة الموضوع 112

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع

الخطة

مقدمة.

الفصل الأول: الرؤية الجزائرية لتأثيرات التهديدات الأمنية الجديدة.

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الجديدة: تأصيل مفاهيمي.

المبحث الثاني: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن الجزائري: المحددات النوعية.

المبحث الثالث: واقع المقاربة الجزائرية في مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة.

الفصل الثاني: الأهمية الجيو-أمنية للحدود الجزائرية في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة.

المبحث الأول: المبحث الثاني: دور التعاون الجزائري-الإقليمي في حل المشاكل الحدودية

المبحث الثاني: الرؤية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المعطيات الإستراتيجية الجهوية.

المبحث الثالث: المقاربة التنموية كآلية لتأمين الحدود الجزائرية.

الفصل الثالث: الجهود الجزائرية في تنمية المناطق الحدودية 2019/2011.

المبحث الأول: التنمية والحدود وتأمين الحدود: مقاربة مفاهيمية.

المبحث الثاني: تفعيل عملية النهوض التنموي بالمناطق الحدودية2011 -2019 .

المبحث الثالث: عراقيل تنمية المناطق الحدودية الجزائرية.

الخاتمة.

مقدمة

مقدمة

إنّ المتتبّع للتطورات العالمية الحاصلة يدرك تماما الدور الذي باتت تلعبه التنمية عامة وتنمية المناطق الحدودية خاصة و ان هذا يندرج ضمن الدراسات الاقتصادية و السياسية و الأمنية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية، كما أنها احتلت في الآونة الأخيرة مكانا جيواستراتيجيا ضمن أولويات الانتقال من وضع التخلف والركود إلى وضع التقدم والسير في طريق النمو والارتقاء ومجابهة التهديدات الأمنية الجديدة، وهذا ما شدّد على ضرورة تنظيم حركة اقتصادية منظمة ضمن الأطر القانونية المتعارف عليها على الصعيد العالمي لكون تنمية المناطق الحدودية كانت وما زالت رهان مواجهة التحديات القادمة من وراء الحدود سواء على مستوى اقتصادي–اجتماعي أو على مستوى أمني، ولعلّ ما حدث في منطقة تيقنتورين الجزائرية و بن قردان الحدودية في تونس مع ليبيا في السنوات الأخيرة لخير دليل على ذلك.

فمن منطلق أنّ الجزائر تجمعها علاقات وتحدّيات مشتركة مع دول الجوار، وهي في سعي دائم إلى خلق مجال للتكامل في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، الثقافية والقانونية وحتى البيئية، أصبح من الضروري أن تعمل على إدارة وتنمية مناطقها الحدودية بشكل مشترك، من خلال خلق التوازن بين الأقاليم المختلفة، وإعطاء امتيازات للاستثمار فيها لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والارتقاء بالمستوى المعيشي وفكّ العزلة عن سكان هذه المناطق وتنويع فرصهم في شتى المجالات وجعلهم عنصرا فعالا في ضمان الأمن والاستقرار.

لقد أصبحت إذن تنمية المناطق الحدودية وإدارتها ضرورة حتمية وليست خيارا تفرضها العوامل سالفة الذكر، إذ تحتاج إلى اتخاذ تدابير وتوفير الإمكانيات الضرورية لتسريع وتيرة التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، ليس فقط على مستوى الجزائر، وإنّما على المستوى الإقليمي والدولي، فتنمية المناطق الحدودية تعدّ بندا من بنود سياسات تكامل الدول إقليميا وعالميا لمجابهة مختلف المشاكل التي شوّهت صورة هذه الدول على الصعيد العالمي كالإرهاب والتهريب، إذ انعكس الواقع الاقتصادي في هذه المناطق على الجانب الاجتماعي والنفسي لساكنيها بدء بالشعور باليأس والإحباط، وانتهاء بترسيخ فكرة عدم الانتماء والابتعاد عن مفهوم المواطنة، وهو ما يزيد من تحدّيات تنمية المناطق الحدودية والنهوض بالاقتصاد الوطني والإقليمي.

و قد بدأت الجزائر تعمل في السنوات الأخيرة من خلال المزواجة بين الجهود الأمنية و التنموية في الرفع من أداء أقاليمها الحدودية بتنميتها وجعلها فضاءات أكثر جاذبية و قد بدأ ذلك يتبلور تدريجيا بعد دخول المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم حيز التطبيق بداية سنة 2011.

وتأسيسا على ما تقدّم، تتبلور لنا إشكالية هذا البحث في التساؤل المركزي التالي:

- **ما مدى نجاح الاستراتيجية الوطنية لتأمين المناطق الحدودية للجزائر و تعزيز الأمن في ظل تصاعد التهديدات الأمنية الجديدة ؟**

كما نتبنى التساؤلات الفرعية التالية :

- ماهي التهديدات الأمنية الجديدة؟
- كيف تؤثر التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن الوطني الجزائري؟
- كيف تسهم تنمية المناطق الحدودية في تعزيز الامن الجزائري؟

الفرضية المركزية:

- تسهم تنمية المناطق الحدودية في مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة من خلال القضاء على الأزمات السوسيو – إقتصادية.

الفرضيات الفرعية:

- تتميز التهديدات الأمنية الجديدة باللاتماثلية و إختراقها للحدود الوطنية.
- يتأثر الأمن الوطني الجزائري بالتهديدات الأمنية الجديدة التي تتصاعد بسبب الوضع الأمني المتأزم بدول الجوار.
- تسهم تنمية المناطق الحدودية في تعزيز الأمن الجزائري من خلال الرفع من المستوى المعيشي للساكنة.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في معرفة الدور الذي تلعبه المزاوجة بين المقاربتين الأمنية والتنموية في مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة التي تواجهها الجزائر، خاصة في ظل الطبيعة اللاتماثلية لهذه التهديدات واختراقها للحدود الوطنية. حيث يرجع أصل هذه التهديدات بصفة جلية الى الوضع الأمني المتأزم لدول الجوار والذي تغذيه المشكلات التنموية المتأصلة في هذه الدول.

حيث أن هذه المشكلات تسهم في تغذية اللاأمن وفي زيادة شعور سكان المناطق الحدودية بالتهميش والاقصاء والحرمان.

ولذلك تبرز أهمية الموضوع من خلال تسليط الضوء على رفع الأمن الحدودي باعتقاد التنمية كاستراتيجية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

- معرفة مكامن المشكلات الأمنية بالفضاء الحدودي للجزائر.
- التعرف على المقاربة الجزائرية في إطار مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة.
- تسليط الضوء على مكانة التعاون الجزائري الإقليمي في مواجهة التحديات الحدودية.
- التعرض لأهمية تنمية المناطق الحدودية في تعزيز الأمن الوطني الجزائري.
- تقييم مدى نجاعة المقاربة الجزائرية في تنمية مناطقها وأقاليمها الحدودية.

نطاق الدراسة:

النطاق المكاني: يشتمل النطاق المكاني لهذه الدراسة على الجمهورية الجزائرية ودول جوارها وبالأخص الفضاءات الحدودية المشتركة.

النطاق الزمني: يمتد النطاق الزمني للدراسة من سنة 2011 (دخول المخطط التوجيهي لتهيئة الإقليم حيز التنفيذ) الى غاية 2019 (تاريخ اعداد الدراسة).

مناهج الدراسة:

تم اعتماد المنهجين الوصفي – التحليلي والمنهج التاريخي في اعداد هذه الدراسة.

صعوبات الدراسة:

غياب المراجع الاكاديمية الموثوقة التي تعنى بتنمية المناطق الحدودية واستراتيجيات تفعيلها، وكذا واجه الباحثان صعوبة في التحصل الوثائق الرسمية التي تشير الى استراتيجية وجهود الجزائر الحكومية في هذا المجال.

الفصل الأول

المبحث الأول: التهديدات الأمنية الجديدة: تأصيل مفاهيمي.

مفهوم التهديدات الأمنية الجديدة:

في البداية سنتطرق إلى موضوع التهديدات الأمنية الجديدة توظيف بعض المفاهيم الأساسية التي لابد من التدقيق في استعمالها ومعرفة محتواها ومن بينها مفهوم التهديد (Threat)

1- المعنى اللغوي:

اشتقت كلمت تحديد من الناحية اللغوية من لفظ "هدد"، ويقصد به محاولة إلحاق الضرر والأذى بشيء معين قصد الإخلال بالأمن، ويشار إليه في اللغة الانجليزية " threat" وبالألمانية Drohung" أو "Budrohung" وبالفرنسية menace، ويعبر الهديد عن وجود نية لإيذاء أو معاقبة أو إلحاق الضرر من خلال عمل عدائي على شخص معين[1]

والتهديد هو ذلك الفعل الذي يقوم به الشخص والذي ينذر أخر بخطر يريد إيقاعه بشخصه أو حاله أو هو الإعلان عن شر براد إلحاقه بشخص معين أو بحاله ومن شأن ذلك بسبب له ضرر أو قد يكون ذلك محور موقع أو صور أو رموز أو شعارات، والتهديد إما أن يكون مصحوبا بأمر أو شرط وقد يكون دوم أمر أو شرط.

وكذلك هو زرع الخوف في نفس الزوجة أو الزوج أو الأبناء من خلال الضغط على آرائهم وتخويفهم من أن هناك ضررا سوف يلحق بهم أو الأشياء لا صلة بهم، سواء كان ذلك من خلال القوة أو العنف.

ولقد ورد في قاموس أكسفورد "oxford" على أن التهديد هو: محاولة شخص أو شيء الإضرار بحياة الآخرين مثل التلوث يهدد حياة الحيوانات والناس.

أما من حيث المعنى الايتمولوجي للمصطلح فان كلمة التهديد ذات المدلول الجديد كلمة مستحدثة نسبيا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية اثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة " cold war the"جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضا على الصعيد الداخلي وهو ما أدى إلى تعدد مستوياته (فردي، إقليمي، دولي) وما ولد من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد الحالات والمستويات والفواعل .

---

1 – لندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط" دار بن بطوطة للنشر والتوزيع عمان. 2013، ص 30

2- المعنى الاصطلاحي:

يرى تيري ديبل Terry L Debel على أن التهديدات: " عمل نشط وفعال تقوم به دولة معينة للتأثير في سلوك دولة أخرى، ويشترط نجاحه توفر عدة عوامل أبرزها المصداقية والجدية والقدرات التي تتناسب مع التهديد، وهناك ثلاث سمات يتميز بها التهديد وهي: درجة الخطورة ومدى احتمالية وقوع التهديد وعنصر التوقيت".[1]

أما باري بوزان Barry buzan عرف التهديد على أنه: " تهديد لمؤسسات الدولة باستخدام الايدولوجيا أو استخدام مكونات القدرة للدولة ضد دولة أخرى، حيث يمكن أن يكون إقليم الدولة مهددة بالضرر أو الغزو أو احتلال ويمكن أن تأتي التهديدات من الخارج أو من الداخل، ويعتقد باري بوزان أن الدولة القوية عادة ما تتعرض للتهديدات الخارجية عكس الدول الضعيفة التي تتعرض للتهديدات من الداخل والخارج".[2]

ويعتبر الباحث التشيكي "جان ايشلر jan eichler إن التهديد يعبر عن إرادة إلحاق الضرر بفاعل (فرد وجماعة، دولة...) ويشترط فيه توفر العناصر التالية:

- أن يسبب حالة من الهلع والخوف.
- توفر القدرة على الاستهداف سواء استهداف الدولة مباشرة أو مواطنيها أو الدول المجاورة للدولة، وهنا يكون للتهديد تأثير جيوسياسي، فمثلا: الفوضى الأمنية والتهديدات الأمنية الموجودة بالدول الجوار الجزائرية خاصة ليبيا بعمل الجزائر في حالة من الخوف والترصد والتأهب لمواجهة تهديدات محتملة قد تأتي منها.
- درجة الخطورة أي طبيعة الخطورة (محتملة، فعلية، كامنة) فكلما كان التهديد خطير كلما تطلب ذلك رد فوري فعال من طرف المهدد.[3]

وانطلاقا من التعريفات سالفة الذكر استخلاص عدة نقاط تشكل الوعاء الحقيقي لمفهوم التهديد على النحو التالي:

- أن التهديد يعبر عن نية إلحاق الضرر والأذى قصد الإخلال بالأمن

---

1 - تيري ديبيل "الاستراتيجية الشؤون الخارجية .... منطق الحكم الأمريكي" ترجمة: وليد شحادة دار الكتاب العربية ومؤسسة محمد بن ال راشد ال مكتوم، بيروت 2009 من 258-261

2 - تيري ديبيل، المرجع نفسه، ص 270.

3 - jan eicher, "comment apprécier les menaces et le risques du monde contemporain ? Défense nationale et sécurité. Collective vol 62 n novembre 2006, p 161.

– يتأثر التهديد بالمستجدات والتغيرات التي تحدث على أرض الواقع، وهو ما يضفي الطابع الحركي والنسبي لمفهوم التهديد

– تعد مستويات التهديد (فرد، جماعة، دولة، إقليم وغيرها)، ومصادره من الداخل الخارج والدولة ومسبباته وأنواعه، وهو ما يجعله مفهوم مركب ومعقد

– يتداخل ويتفاعل التهديد في البيئة الراهنة من عدة تهديدات أخرى.

حدود العلاقة بين التهديدات الأمنية الجديدة والمفاهيم الجديدة.

لا تزال إشكالية التدقيق في الضبط التعريفي للمصطلحات المتعلقة بالتهديدات الأمنية محل نقاش كبير بين الباحثين والدارسين، فالكثير منهم يخلط في استعمال مفردات "التحدي" و" الخطر" ويستعملها كمرادف للتهديد الأمني، وهو ما قد ينعكس سلبا على تقديرات الدراسة.

لذلك لابد من التمييز بين هذه المفاهيم، والتحكم في استعمالها بدقة استنادا إلى قول" فولتير" Voltair "إذا أردت أن أفهمك فلابد لك من توضيح مصطلحاتك "، وهو ما ارتأينا إليه في هذا العنصر.

– التحدي (challenge):

اشتقت كلمة "تحدي" من الناحية اللغوية من اللفظ "تحدي"، حيث يقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طالب مباراته في هذا الشيء، ويقابل لفظ التحدي في اللغة الانجليزية كلمة challenge وبالألمانية herausfordering، وبالفرنسية defi.

وتشير القواميس الانجليزية البريطانية إلى عدة معاني للتحدي، فهو يعبر على شيء صعب يجب اختباره ويحتاج إلى القوة والمهارة، وهو أيضا دعوة للمنافسة والمواجهة كأن يقترع شخص مبارزة آخر وما إلى ذلك. ومن الناحية العلمية، فإن المتفق عليه أن مفردة " التحدي" يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي تنتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية.

فلقد عرفها "سليمان عباد الله الحربي" بأنها: المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب

تجنبها أو تجاهلها"، فعلى سبيل المثال تعتبر كل من معضلة البطالة ومشاكل الانفجار الديمغرافي تحديا بالنسبة للدولة.[1]

والتحدي شيء صعب تم فيه اعتبار قدرة الدولة على إدارة شؤونها ومنافسة الأخرين، سواء تعلقت هذه التحديات بالمشاكل الداخلية أو الخارجية.

- **الخطر (risk):**

عرف قاموس le petit robert الخطر على انه كل فعل مهدد يحتمل وقوعه وإمكانية التي به تأرجح بين الزيادة والنقصان، وهو مرتبط بمدى قدرة المجتمع ومناعته حيال مواجهته[2]، ويعتبر الكثير من المفكرين والمعلمين على انه خاصية تدل شيء يلحق ضرر معنوي أو مادي، فعندما نقول عن شيء خطر بمعنى أنه يتحمل ضرر معنوي أو مادي يحتمل وقوعه، وقد يؤدي إلى الخسارة أو الدمار أو الإصابة ويشمل الخطر ثلاث عناصر أساسية تتمثل في:

- المصدر المنتج للخطر.
- الوسيلة الناقلة للخطر بحيث قد تكون ميكانيكية أو كيميائية أو إشعاعية
- البيئة الناقلة للخطر التي قد تكون مائية أو حضرية أو هوائية.

ويرى **ألريش بيك ulrich beck** في كتابه "المجتمع الأمطار" أن الخطر عبارة عن ضرر يهدد أمن الأفراد والبيئة والجماعات البشرية، لكنه يوشك أن يحدث أو حدث فعلا ويمكن احتواءه إن لم يتفاقم كما يعتبر **ألريش بيك ulrich beck** أن الأخطار استفحلت وتنوعت مع التطور التكنولوجي والعلمي وتزايد تأثيرات العولمة وأصبحت تتميز بسرعة الانتشار من منطقة إلى أخرى.[3]

---

[1] – سليمان عبد الله الحربي " مفهوم الأمن: مستوياته وميشه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19 صيف 2008 ص 28

[2] - le petit robert : dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, edition firmindidol, paris, 1979, p 1720

[3] - Lavernay, "lexique de science politique vie et institutions politiques" Europe media duplication sas Toulouse, 2008 , p482.

الشكل 1- : جدول بن ابرز أوجه الاختلاف بين التهديد والتحدي والخطر:

المفهوم مؤشر التمييز	التهديد Threat	التحدي Challenge	الخطر Risk
من حيث مضمون كل مفهوم	محاولة إلحاق الضرر بفاعل معين (دولة جماعة أفراد...)	مشاكل وصعوبات يقتضي للدولة مجابهتها	فعل مهدد يحتمل وقوعه وإمكانية التنبؤ به تتأرجح بين الزيادة والنقصان
من حيث البعد الزمني	تكون نتيجة الإدراك وجود خطر يهدد الفاعل	مشاكل تتحها في الواقع والمستقبل	تحديد يكون على وشك الحدوث أو حدث فعلا
من حيث الهدف	عادة ما يحمل أهداف سياسية	اختبار مدى قدرة الدولة على المنافسة والمواجهة	محاولة الحاق الضرر المعنوي أو المادي

تصنيف التهديدات الأمنية الجديدة:

هناك عدة معايير مستعمله لتصنيف التهديدات الأمنية من قبل الدارسين والباحثين، حيث تعددت المعايير المستعملة لتصنيف التهديدات الأمنية، إذ يركز بعض الباحثين على معيار " المجال" في تصنيفهم للتهديدات، ومنهم من يستخدم المعيار الجغرافي، ومنهم من يحبذ استخدام تصنيفات معاصرة تركز على معيار "التماثل" و" التأثير".

- **من حيث المجال:** يحبذ الكثير من الباحثين تصنيف التهديدات الأمنية حسب معيار المال، بحيث يتضمن هذا التصنيف ما يلي:

1- **التهديدات السياسية:** تتضمن غياب النظام السياسي يتميز بالقبول العام الداخلي والخارجي متماسك ومتجاوب مع تطلعات الشعب، إضافة إلى غياب الشبه تام لمؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد.

2- التهديدات الاقتصادية: تتمثل في عدم وجود توزيع عادل للثروة، وضعف في النتائج القومي والدخل الفردي وتأثر الدولة بإفرازات العولمة الاقتصادية والأزمات المائية والعقوبات الاقتصادية.

3- التهديدات الاجتماعية والثقافية: تتجلى في اتساع دائرة الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة والهجرة والتزايد الديمغرافي الذي لا يتماشى ولا يتوافق مع نسبة النمو الاقتصادي، وزيادة التفكك الاجتماعي وتدني مستوى الخدمات

المقاربات النظرية لتفسير التهديدات الأمنية الجديدة.

إن التحولات العالمية التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة أدت إلى التغير في مفهوم الأمن مع ما ينسجم وطبيعة هذه التحولات حيث تمكنت المقاربات الحديثة للأمن من تقدم تفسيرات جديدة فلم تعد الدولة المحور التحليل بل تعددت ذلك إلى مفاهيم جديدة، إن التغير في مفهوم الأمن جاء متزامنا مع التحديات الجديدة التي أثرت على أمن الدول فلم يعد الأمن مقتصرا على المسائل العسكرية فقط ، حيث أصبح يشمل قضايا ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وإنسانية ضمن ما يعرف بالأمن الناعم التي تندرج فيه كل التهديدات غير العسكرية التي تواجه الدول كغسيل الأموال، تخريب المخدرات، الهجرة الغير شرعية، هذه الأخيرة التي أصبحت ترتبط مفهوم الأمن ارتباطا وثيقا فلم يعد من الممكن الحديث عن الأمر دون الإشارة إليها.

وسنتطرق في هذا المبعث إلى نظريات العلاقات الدولية للمقاربات المعاصرة (البنائية، النقدية والاجتماعية) في مطلب أول، إضافة إلى تناول مدرسة كوبنهاغن باعتبارها من أكثر المدارس المعاصرة في الدراسات الأمنية من خلال تجاوز البعد العسكري إلى أبعاد أخرى في موضوع الأمن في مطلب ثان، وفي الأخير تتطرق إلى مقاربات تفسير الهجرة غير الشرعية

نظريات العلاقات الدولية:

أولا: المقاربة البنائية (constructiusme)

تعود جذور البنائية إلى كتاب نيكولاس اونوف Nicholas onuf المعنون بـ: عالم من صنعنا world of making our الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية constructivsme منتقدا فيه أفكار الواقعية، أما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل الكسندر وانت Alexandre Wendt الذي يعرف البنائية عام 1992 وتقوم المقاربة البنائية على الافتراضات التالية:[1]

- الدول هو الوحدات الأساسية للتحليل ولكنها ليس الفاعل الوحيد.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل ثاني intersubjective.

[1] - حسن الحاج على أحمد المصنوع دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية. متحصل عليه من www.fikria.org/mougala/16/1-1.html يوم 2017/10/20، ص12.

- هويات ومصالح الدول تشكل في إطار نسقي مترابط يفعل البنى الاجتماعية داخل النظام.

انطلاقا من هذه الافتراضات الثلاث تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية رافضة بذلك الأسس المادية والحتمية التي تبني عليها التصورات الواقعية والليبرالية، وهنا تنفرد البنائية عن المقربات السابقة بأنها تجمع بين الجانب المعرفي والوضعي، بمعنى أن الواقع الاجتماعي موجود ويمكن الباحث دراسته أبستمولوجيا ولكنه غير موضوعي وليس معطى سابقا.[1]

إن البراديم البنائي يختلف عن نظيره الواقعي من حيث عدم تحديده الواقع بناءا على توزيع القوى المادية، وإنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية، وفي نفس الوقت فإن البنائية تتقاسم مع الواقعية بعض التصورات مثل: الطبيعة الفوضوية للواقع الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الأخرين وعقلانية الفاعلين.[2]

ترتكز البنائية على عنصر الهوية Identity الذي أهملته النظريات التفسيرية، إذ تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية والدول) وتستجيب لمطالبها ومؤسساتها، وعلى هذا الأساس فالهوية تولد الصالح كما تعتبر هذه المقاربة أن العوامل الثقافية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الهوية. وأن مصالح القومية ينبع من بناء خالص لهوية الذات مقابلة هوية الأخر، وهو ما يفسر قضايا الأقليات والإثنيات بعدما تحول الصراع من صراع بين الدول اثناء الحرب الباردة إلى صراع داخل الدول بعد نهايتها، وكذا قضايا الإرهاب فضلا عن تحريك النزعة الطائفية والانتماءات العرقية والثقافية للأفراد وصناع القرار هذه الوحدات السياسية، وهي كلها مؤثرات تدل على وجود فاعلين وليس فاعل وحيد في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة.[3]

---

[1] - عبد الناصر جندلي التطور في العلاقات الدولية من الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية في (الجزائر: دار الخلدونية 2007) طبعة 1، ص 231.

[2] - عبد الناصر جندلي مرجع نفسه ص 232

[3] - عبد الناصر جندلي مرجع نفسه ص 235

تعد الفوضوية الدولية Anarchie من الإسهامات للبنائية حيث يرى الكسندر وانت في مقاله الصادر عام 1992 المعنون بـ "الفوضى فيما تصنعه الدول، البناء الاجتماعي لسياسات القوة" بأن الفوضى في السياسية الدولية تبقى مجرد نكرة لكنها تكتسي القوة والتأثير عندما تعمل الدول على الاعتقاد بوجودها[1]

تتمحور نظرة البنائين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي: أيهما يسبق الآخر الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون أن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة معنى وهو ما يمثل رفضا بنائيا لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي وبالنسبة لوانت فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به[2]، إذن فالبنائية تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية والخطاب السياسي والقيم الثقافية والحقائق وإدراكات صناع القرار وكل هذه المتغيرات تؤثر على الوضع الأمني حسب البنائيين، حيث كانت لهم نظرة تفاؤلية اتجاه شكل وطبيعة النظام الدولي، لاقتناع أنه ليس هناك صراع وتنافس أبدي بين القوى الكبرى من أجل القوة، فيخلق الجماعات الأمنية يتم احتواء النزاعات بفعل فاعلين دولاتيين وغير دولاتيين، من طريق تكوين ثقافة للأمن الجماعي مما يحدث تغيرا في الثقافة والأطروحات السائدة حول الأمن[3]

المقاربة النقدية والاجتماعية:

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته مدرسة "فرانكفورت" بألمانيا منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وترمي إلى إعادة هيكلة وتقييم التنظير في العلاقات الدولية بتبنيها أطروحات تختلف بشكل كبير عن الأطروحات التي تبناها الاتجاهات النظرية التفسيرية ومن أهم ما جاءت به هذه النظرية أنها تعتبر الفرد كموضوع مرجعي أساسي للأمن حيث أن العمل على حماية الاستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرة النقدية في إطار الدراسات الأمنية[4]

ويمكن تلخيص أهم مبادئها في تصورها لمفهوم الأمن الدولي والمحلي كالاتي:[5]

---

[1] - عبد الوهاب المسيري وقتي التركي الحداثة وما يد الحداثة (دمشق: دار الفكر 2003) الطبعة الأولى من 92

[2] - عبد الوهاب المسيري وفتحي التركي مرجع سابق، ص 94.

[3] - زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة (ليبيا: دار الدواء 2008) ط1، ص 212

[4] - michael c. williams culture and security "symbolic power and the politics international security (Norway: university of Bristol press first published) 2007. P90

[5] - ibid p91.

أ- يتبنون مقاربة بنيوية بحيث أن هناك قوى اقتصادية واجتماعية شاملة هي التي تحدد الأمن وتطوره الحقيقي وليست الدول بصفة مطلقة.

ب- الرهانات غير العسكرية لها مكانة كبرى وأساسية في تحقيق الأمن منها، التهديدات العسكرية التقليدية، لأن مصادر تمديد الأمن بعد الحرب الباردة أصبحت تتمثل في الفوضى الاقتصادية وأزمات الهوية الاجتماعية والكوارث البيئية وكذلك المسألة الصحية والتربوية، أي كل ما يهدد الأمن الإنساني.

ج- يجب أن يكون الخطاب والعمل من أجل تحقيق الأمن الإيجابي، وبالتالي يجب أن يحدث تغيير في إدراكات وضمائر الأفراد والتخلي عن الحرب وتطوير آليات السلام والأمن عن طريق إحداث نسيج بين الجماعات والمجتمعات والأمم، وبالتالي تعلق معايير وقيم جديدة للأمن عن طريق المجموعات والأفراد المترابطين في شبكة عبر قومية

د- النظرية هي عبارة أداة تحريرية وأداة للتحول والتغيير في السياسات الأمنية، وذلك حسب قول المفكر النقدي روبرت كوكي "النظرية تكون دائما من أجل أحد ما ولهدف ما".

كما هو الحال بالنسبة للبنائية، ترى النقدية أن مفهوم الأمن هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل يتعداها إلى عوامل أخرى كالبيئة والهوية.

تسعى النظرية النقدية إلى إعادة تشكيل الترتيب العالمي القائم بصورة تضمن دعم السلم، تقوية المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان والتنمية وذلك بإعادة النظر في أولوية الدولة كموضوع مرجعي للأمن من جهة وتحديد وضع الفرد من جهة ثانية إضافة إلى تحويل الدور التقليدي للقوات العسكرية والاستعانة بالفاعلين غير الحكوميين.

مدرسة كوبنهاغن .

كان معهد كوبنهاغن للسلام منذ إنشائه عام 1985، منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية من أهم رواده بجد كل من باري بوزان barry buizan وأول وايفر ole waever ويوب دي ويلد joop de wilde حيث غطت أعمالهم طيفا واسعا من القضايا الأمنية، لكن الدور الأهم والأكثر تأثيرا جاء عقب انضمام باري بوزان إلى المعهد سنة 1988 كمدير أحد المشروعات البحثية للمعهد، وهي السمات غير العسكرية للأمن الأوربي تلاه بعد ذلك التحاق أولوايفر بالمدرسة والتحاقه بهاري بوزان في تأليف سلسلة من البحوث النظرية، من خلال هذه اللقاءات، طور هؤلاء المنظرون برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية بديلا للمفاهيم والأطر الفكرية السائدة في الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة للأمن وقدم

هؤلاء نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن، والظواهر المتصلة بها، الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد، تحت إشراف بوزان وهو ما يعرف ب" الأمن المجتمعي فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أول وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما يعرف بنظرية الأمننة.

الأمن المجتمعي: كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، تزايدت الأصوات المادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي، بين مفهوم الأمن والدولة وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدولة[1]

لاسيما وأن السياق التاريخي لظهور المغاربة، ارتبط زمنيا باندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية والعربية في كل من الجمهوريات السابقة السوفياتية ووسط إفريقيا، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة، إلى أوروبا، وتصاعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها، وقد كشفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بحسب بولدوين، ان حقل الدراسات الأمنية كان يبدو معها بشكل سيء لا يسمح له بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة وذلك بخروجها من هذه الفترة بمفهوم ضيق للأمن الوطني واتجاهها لتغليب الأمن في شقه العسكري على الأهداف الأخرى للسياسة العامة والتي يمكن أن يرد ضمنها صيانة الاستقرار المجتمعي فعندما تحس مجموعة ما بالأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فان ذلك يؤدي إلى ما يسميه Barry buzan بالمأزق المجتمعي الذي يعتبره مولر Muller ناتج عن غياب الأمن المجتمعي والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة وبتحديد أكثر فانه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين والهوية والعادات او بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة

كل ذلك أدى بعلماء مدرسة كوبنهاغن إلى الإقرار بأن الأمن ليس مفهوما ثابتا، بلى إنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي وهذا الشكل يمكن توسيعه ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على المفهوم الدولاتي الضيق للأمن، في وقت يمكن للدولة أن تكون سببا لانعدامه ووضع المجتمع كموضوع مرجعي للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت المصدر الأساسي للتهديد[2]

---

[1] - سيد أحمد قوجيل تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي سلسلة دراسات استراتيجية: مركز الإمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية، العدد: 169 ص 26

[2] - تكايوكي مامورا بمفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية: ترجمة عادل زقاع موقع سياسة متوفرة على الرابط التالي: http://politics-ar.com/ar2/?p=3045

نظرية الأمننة :

يهدف هذا المفهوم كاختراع غير مسبوق لهذه المدرسة بالأساس إلى تجاوز الصعوبات التي تواجه تقدم تعريف للأمن يمكن أن يحظى بالإجماع، حيث ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال أول وايفر (مؤسس النظرية) المبكرة عندما تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني، والتي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي في الدراسات الأمنية بالاشتراك مع بمجموعة من الباحثين العاملين بالمعهد مثل: (بيار لوميتر وإليزابيث ترومر، ودي وايلد) وآخرين غيرهم.

يقصد مبتكرو هذه النظرية بالأمننة على أنها ذلك البناء اللغوي البرغماتي الممارس من طرف نخبة ما والقائم على الاستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين الكيان المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به.[1]

وبناء على هذا التعريف، فان تحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة وبشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة حيث سيجد هؤلاء أن من مصلحتهم عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعا للتهديد – إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات، دون الأخرى، والتي تدرك على أنها تحديدات أو مشكلات أمنية تتطلب معالجة استثنائية، إذ يقول وايفر في هذا السياق" : عندما يحدث التوسيع على طول هذا المحور، من المحتمل الاحتفاظ بنوعية معينة تتميز ما المشكلات الأمنية:

الاضطرارية أو الاستعجالية، ومن ثم تكريس سلطة الدولة في المطالبة بشرعية استخدام الوسائل الاستثنائية بالرغم من الدور الذي تودية السلطة في تعريف المشكلة الأمنية ومن ثم حدوث الأمننة فإن هذه الأمننة لا تتم إلا بالتدخل المجتمع، هذا الدور المحوري الذي يعطيه واير للمجتمع نابع من اعتبارين:

أولا: تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدلا من الدولة.)

ثانيا: تبنيه مفهوماً لغويا للأمن يقوم على بناء خطابي للفعل (حسب مقارنة ما بعد بنيوية).

يقول وايفر في تعريفه للمفهوم، ما هو الأمن؟ مساعدة نظرية اللغة، فإننا يمكن اعتبار الأمن فعلا خطابيا، وحسب هذا الاستعمال، الأمن ليس إشارة تحليل إلى شيء ملموس، الكلام في حد ذاته هو الفعل، الأمن هو القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها، وهو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية، وهكذا يصبح الفعل الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية،

[1] - حسام حمزة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري (منكرة مقمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالسنة جامعة الحاج لخضر، 2010-2011 ص 38.

فبمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجع المعرض للتهديد، فإن ادعاءات تأمينه تعطي السلطة حق في استعمال الإجراءات الاستثنائية لتأمين بقائه.

إن القضية إذن تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ، حيث يمكن أن تبرر تجاوز تعليمات ولوائح الوضح العادي (الديمقراطي) في صنع السياسة، وإذا كان هذا الطرح يعطي مبررا للأمننة قضية ما فإن البناء الخطابي لأي فعل أمن يحتاج بشكل عام إلى لبنات أساسية تمكن من إضفاء الطابع الأمني على أي مسألة مدركة:

- توضيح كيف يمس هذا التهديد بقاء نوع الموضوع المرجع
- إستراتيجية التعامل عن طريق تحديد نوعية التدابير الاستعجالية لمواجهة الفعل محل التهديد.
- مدى نجاح الخطاب في الحصول على رضا المواطنين إزاء ما يرافق الأمننة من فرق لقواعد الرقابة والشفافية.
- الذي بير ويقضي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية

وهكذا تسعى الفواعل من خلال فعل الأمن لرفع القضية من عالم السياسة الدنيا (تحددها القواعد الديمقراطية وإجراءات مصنع القرار إلى عالم السياسة العليا (تتميز بالاضطرارية، والأولوية الملحة عبر قضايا الموت أو الحياة).[1]

[1] - ياسين سعيدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بن احمد وهران 2015-2016، ص 26-27

النظريات المفسرة للهجرة غير الشرعية.

نظرا لكون الهجرة غير الشرعية جزءا من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها:

تعريف الهجرة لغة: اشتق لفظ الهجرة من فعل أي تباعد وكلمة هاجر تعني ترك وطنه وانتقل من مكان إلى غيره، ففي لسان العرب ابن منظور جاء أن الهجرة ضد الوصل والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى[1]، نقول أن هجر المكان أي تركه.

ولا يبعد معنى الحرة في اللغات الأجنبية عن دلالاتها في المعاجم العربية في القواميس الفرنسية مثلا الأشخاص الذين يقدمون إلى بلد آخر بنية الإقامة والاستقرار فيه.

اصطلاحا: فتعاريف الهجرة تختلف وتعدد جوانبها وأغراضها ووفقا لذلك يمكن عرض جملة من التعاريف:

ففي علم السكان تعرف بأنها: "الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل إجتماعيا أو إقتصاديا أو سياسيا[2]

وهنا نلاحظ أن هذا التعريف يتمحور على حوافز الهجرة والتي يغلب عليها الطابع الاقتصادي أي من أجل حياة أفضل للمهاجر.

أما في القانون فيعرف فقهاء القانون الدولي الهجرة بأنها مغادرة الفرد الاقليمي دولته نهائيا إلى اقليم دولة أخرى، وهناك تعريف آخر يرى أنها انتقال الأفراد من دولة إلى أخرى للإقامة الدائمة على أن يتم اتخاذ الوطن الجديد مقر دائما

الهجرة الشرعية: هي الهجرة المنظمة والقانونية والتي تتم وفق متطلبات الأعراق والقواعد الشرعية المتعامل بها دوليا والمتطلبة وفق قانون كل دولة أيضا هي التي تتم موافقة دولية على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة.

ويمكن القول بأنها تلك الهجرة التي تتم وفق القانون الدولي للهجرة بحيث يتم الدخول إلى بلد معين وفقا لإجراءات قانونية معينة بحيث يصبح هذا الدخول قانوني وبصفة علنية وواضحة.

---

[1] - فريد أمعضشو، الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بديلة، مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد، العدد 3، 2013ص111

[2] - عبد القادر رزيقا المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2012 ص15

الهجرة غير الشرعية: يجب أن نشير في البداية إلى أن هذا النوع من الهجرة غير الشرعية يمر بعدة مصطلحات منها الهجرة غير القانونية وهي تسمية تدل على أن النوع يتم تخالف القوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب وخروجهم إلى دولة المقصد وكذا الحالة التي يعيش فيها، سوف تورد أهم التعريفات لتصل في الأخير إلى تبني تعريف شامل للهجرة غير الشرعية، الحرة غير الشرعية تعني انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

تعرف أيضا: "تعني أولئك المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم وإقامتهم في الدولة التي يهاجرون إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى".[1]

وتعرف المفوضية الأوروبية الحرة الهجرة السرية أو غير الشرعية: "بأنها متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، يتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو مساعد شبكات الجريمة المنظمة من الهربين والتجار وهناك أشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون فرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد. كما عرفوها تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية والصادر في أكتوبر 2005، "مصطلح الهجرة السرية يطلق لوصف ظاهرة دخول الأفراد إلى بلدان غير خارقين بذلك قوانينها الداخلية، هذا ما يشمل المهاجرين غير الحدود وكذلك طالبي اللجوء الذين لا يحترمون قرارات طردهم. [2]

منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة، أما الدولة المستقلة للمهاجرين فينصب اهتماها على الوجود ووصل إلى منفذ شرعي أو أنه خرج من منفذ غير شرعي ووصل إلى منفذ غير شرعي وسواءا قاصدا الإقامة المستمرة أو الموقتة فهنا التأثير لديها هو الوجود على أراضيها.[3]

وهناك تعريف قدمه محمد رمضان بقوله: "الهجرة غير الهجرية في معناه العام هو التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الحرة في اسامها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية"

---

[1] - سهام حروري، الهجرة والسياسة الجوار الأوروبية مجلة الفكر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 346

[2] - عزت أحمد شيشي، معاهدات والصكوك والمواثيق الدولي في مجال مكافحة الهجرة الغير شرعية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، ص135.

[3] - عزت احمد شيشي، المرجع نفسه، ص140

أما الدكتور أحمد عبد العزيز الأصفر فيعرفها على أنها: "دخول الشخص حدود من دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك... أو دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة وبقائه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة"

أما الدكتور محمد فتحي عيد فيعرفها على أنها "قيام الشخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول إلى الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة وغالبا ما تكون الهجرة غير شرعية جماعية ونادرا ما تكون فردية"

عموما يمكن القول بأن الهجرة الغير شرعية هي فعل غير مشرع يرتكبه الأفراد أو الجماعات المهاجرة بعدم احترامهم للقانون الدولي للهجرة بحيث لا يلتزم هؤلاء بالشروط القانونية المتعلقة بخروجهم من بلدانهم وكذلك تلك التي تتعلق بدخولهم وإقامتهم في تلك الدول التي يقصدونا، الزاوية الأولى هي زاوية نظرا الدولة المهاجر منها حيث تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها: خروج الأشخاص من إقليم دولة ما بطريقة غير مشروعة من المنافذ المحددة للخروج باستعمال طرق غير مشروعة أو من غير هاته المنافذ.

أما بالنسبة لزاوية النظر الثانية فهي تعريف الهجرة السرية من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية متى وصل الأفراد إلى حدود إقليمها بأي طريق مشروع ومهما كان غرضهم طالما كان هذا الأمر يغير موافقة من تلك الدولة.

* تعددت النظريات المفسرة للهجرة بصفة عامة والتي يمكن منها استخلاص تفسيرات الهجرة غير شرعية، في هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النظريات التي حاولت إعطاء تفسيرات لظاهرة الهجرة.

01- النظرية الاقتصادية:

يرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة بحيث ينطلقون في تفسيرهم من مجموعة من النقاط الأساسية أهمها:

- أن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طاردة وعوامل جاذبة ففي حالة، العوامل الطاردة نجد أن الحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر الغير شرعي تدفع به إلى مغادرة بلده وتركه، أما فيما يخص العوامل المادية فهي تتعلق بالمجتمع المضيف وهي التي تجذب المهاجر إليها.

– إن سلوك المهاجر يساير دائما نموذج تنظيم المنفعة التي يفترض أن المهاجر يستهدف تنظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة.[1]

كما نجد أيضا أن العداء من المنظرين الماركسيين انطلقوا من اختياره أن العامل الاقتصادي هو المسلمة الرئيسية في قضية الهجرة وسياسة الهجرة بصفة عامة وهذا لزيادة وتعظيم الأرباح والمكاسب من خلال يد عاملة بأقل الأثمان، فالمنظور الماركسي يرتكز على العديد من العناصر وأهمها:

– اليد العاملة المهاجرة جزء من بنية الرأسمالية واليد العاملة المهاجرة في خدمة الطبقة الرأسمالية الحاكمة ومن هنا فالرأسمالية يعملون على تشجيع الهجرة باستمرار بين البلدان يهدف الحفاظ على تدفق اليد العاملة للمهاجرة الرخيصة.

أيضا حسب المنظور الماركسي تعمل الهجرة على خلق الانقسامات داخل الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية وهذا ما يجعل الطبقة المالكة تستفيد من هذه الانقسامات كما نجد أن الرأسمالية العالمية تشجع على الهجرة ذلك لأن اليد العاملة المهاجرة تعطي الحلول للأزمات التي تحل بالنظام الرأسمالي من خلال:[2]

– إمكانية التحكم في اليد العاملة المهجرة بسهولة والعمل على إقصائها في مراحل الركود الاقتصادي

– اليد العاملة المهاجرة تستهلك أقل مقارنة باليد العاملة المحلية، ومن هذا فهي تقلل من إمكانية حدوث التضخم خاصة في مرحلة التوسع الرأسمالي وهذا لأن اليد المهاجرة تكون بمثابة أجير الذي يختفي بانتهاء العمل الموكل له.

– تعتمد هذه النظرية على تفسير ظاهرة الهجرة انطلاقا من كونها شكل من أشكال استغلال دول المركز المحيط أي أن دول المركز وهي الدول المصنعة تعمل على تشجيع الهجرة وخاصة هجرة اليد العاملة بهدف الحفاظ على معدلات الإنتاج.

02– النظرية الاجتماعية:

يرى التفسير الاجتماعي لظاهرة الهجرة الغير شرعية أنها ترتبط بعدة أبعاد نذكرها فيما يلي:

ضغوط البيئة وما يصاحبها من تفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية وينعكس ذلك ميدانيا في صورة أن المهاجرين الغير شرعيين يعيشون في بيئات اجتماعية منخفضة المستوى الاقتصادي.

---

[1] - نجيب سويعدي، ادارة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المطي (مذكرة ماجيستير علوم سياسية تخصص ادارة الجماعة المحلية والاقليمية) قسم العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012. ص 29

[2] - نجيب سويعدي، المرجع نفسه ، ص 30.

اختلال التوازن بين الوسائل والأهداف المتاحة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق المشروعة فالمجتمع يؤدي في حالات متعددة إلى حدوث اضطرابات ما يؤدي بدوره إلى إضعاف التماسك والتساند الاجتماعيين وبالتالي ظهور الانزلاقات، يختلف التفسير السوسيولوجي للهجرة عن غيره من التغيرات فهو لا يركز على عامل واحد في التفسير ولا يركز على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى أن المهاجرين هم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال، وأن الظروف السائدة في كلا المستمعين تلقي يؤثرها على الهجرة والمهاجر، وتعدد قرار الهجرة واتجاهها ومدها وعوائدها ... إلخ

وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقوم عوامل اجتماعية للهجرة ومنه قلمة نظريات يمكن التركيز عليها:

أ- النظرية الثقافية

يرى أنصار هذا الدحل أن الثقافة الخاصة بالمشمع هي المسؤولية عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، فالنسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ونظامه الثابت عموما هو انتقال الناس وتحركاتهم وهجرتهم داخل أو خارج حدود المجتمع إنما يحدث الامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها محركات الهجرة، ويقسمها البعض إلى الظواهر الفيزيقية للمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي، تأثر الكوارث، القرارات السياسية.[1]

ب- نظرية التنظيم الاجتماعي:

يقدم Mongalam نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغييرات في كل من الساده الثلاث ويعني بها النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخليه كعملية حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغيير وفي نفس الوقت تعطي لأعضائه طرق ليتخلصوا من حرمانهم وأن الهجرة تؤثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرد كذلك القيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر تتمثل في المنطقة الأصلية (الطرد) ومجتمع منطقة (الجذب) ثم المهاجر.

[1] - ابراهيم زروفي، الهجرة السرية والأمن القومي: دراسة في الانعكاسات واستراتيجية المواجهة " المجتمع الجزائري أنموذج" (مذكرة ماجيستر علوم اجتماعية تقمص الأنثروبولوجيا الجريمة) قسم الأنثروبولوجيا جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2009 ص 14

ج- نظرية خصائص المركز الاجتماعي:

إن سلوك الميل نحو الهجرة تختلف اختلافا واضحا على أساس المركز الطبقي وهذا حسب **طوماس هوبز Thomas hobbes** وقد وجد توماس أن العمر يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثرا في تحديد الميل إلى الهجرة في معظم الدراسات التي تناولت الهجرة في حين أوضحت الدراسات التي تلت الدراسة توماس أن الحالة التعليمية والوضع المهني تعتبر أكبر خصائص المركز الاجتماعي تأثيرا في السلوك الدافع نحو الهجرة، لقد أصبحت الدلائل التي توضح الأثر الكبير للمركز الاجتماعي كافية لتحمل منه أساسيا في تفسيره الهجرة.

03- التفسير الجغرافي:

يقوم التفسير الجغرافي لظاهرة الهجرة على أمرين أساسيين هما: أولا ما يرتبط بعوامل وأسباب الطرد من الموطن الأصلي، ثانيا ما مرتبط بتحديد مجتمع الاستقبال أما عن النقطة الأولى فيقوم هذا التفسير على افتراض أن لحمة توازن بين خصائص المنطقة وخصائص سكانها أي أن الظروف الجغرافية لكل منطقة تسمح بالاحتفاظ بعدد عدد من السكان وأن أي عدد يزيد منهم عن العدد المسموح يصبح زائد ويدخل بمقتضيات الظروف الجغرافية للمنطقة ومن ثم فإن المخرج الوحيد أمام العدد الزائد هو الهجرة نحو منطقة جغرافيا أخرى.[1]

أما النقطة الثانية التي تقدم النظرية الجغرافية تفسروا لها فهي اختيار مجتمع الاستقبال بالنسبة للمهاجر إذن أن المهاجر يختار الاستقبال أو بالأحرى المنطقة التي بهاجر إليها في ضوء مناسبة ظروفها الجغرافية من منطقة الأصلية وثمة عامل أخر أهتم به أنصار هذه النظرية في تحديد المهاجر المنطقة الجذب التي يهاجر إليها ألا وهو عامل المسافة التي تفصل بين البلد والموطن الأصلي في حيث يرتبط طرديا مع فرص العمل المتاحة، ليصبح البعد أو القرب الجغرافي من أهم العوامل المحددة للهجرة[2]

[1] - نجيب سويعدي، ص 32.

[2] - نجيب سويعدي، مرجع سابق، ص 32.

المبحث الثاني: تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن الجزائري: المحددات النوعية

كانت الصحراء الكبرى منذ القديم بوابة رئيسة لإفريقيا جنوب الصحراء على حضارات البحر الأبيض المتوسط والعالم. وإن منحت الصحراء الجزائر مكاسب اقتصادية وسياحية هائلة، فإنها فرضت عليها أيضا تحديات أمنية جسيمة. فناهيك عن التهديد البيئي الناجم عن التصحر وزحف الرمال نحو الشمال الجزائري وما ينجر عنه من تهديد مائي، فإن موقع الصحراء الرابط بين الشمال والجنوب الإفريقي زاد من حدة تأثر الجزائر بما يجري في كل الصحراء الكبرى وجعلها طرفا معنيًا بما يدور في القارة وبالأخص غربها، لأن الصحراء الجزائرية متصلة مباشرة بمنطقة الساحل) حدود مع موريتانيا، مالي والنيجر (المرتبطة بدورها افريقيا جنوب الصحراء حيث بؤر الاضطراب لا تخمد تقريبا. وقد قاد هذا من مقاربة جيوسياسية كما رأينا إلى جعل الأمن الجزائري حساسا لأي تهديد أمني يصدر عن دول الساحل الإفريقي أو حتى الدول المتاخمة لها، وما يزيد من هذه الحساسية هو الانكشاف الأمني الجزائري جنوبا بسبب الطبيعة الوعرة للإقليم الصحراوي وحدوده الممتدّة صعبة المراقبة وسهلة الاختراق، بالإضافة إلى توفر العديد من مسببات التهديد الناجمة عمّا تشهده إفريقيا من إرهاب، نزاعات حدودية، صراعات إثنية مسلحة حروب أهلية، تحديدات متعلقة بالأمن الإنساني يضاف لها الخيار سلطة بعض الحكومات واحتمالات فشل بعض الدول و انطلاقا من هذا يسعى البحث إلى المشكلات الأمنية عبر الحدود المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق في (مطلب الأول)، بالإضافة إلى تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة لتهديد الأمن الجزائري في الساحل والصحراء (مطلب ثاني) ، وفي الأخير نتطرق لتبعات الأمنية للهجرة غير الشرعية (المطلب الثالث). اعلام دول

المشكلات الأمنية عبر الحدود المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق.

لا ينبغي أن يكون الإرهاب ومكافحته الشجرة التي تغطي الغابة في الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري، فلا يمكن بأي شكل من الأشكال احتلال تمديدات هذه الدائرة في الإرهاب وإغفال أزمة الطوارق التي هي أقدم وأسبق منه في الحضور ضمن مدركات التهديد الجزائرية.

تعتبر أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري والتي يعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديماً مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر أخرى (كتهديدات الدائرة المتوسطية مثلاً). وتعتبر أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغمّا يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951 النيجر ،1960مالي ،1960 بوركينافاسو 1960 والجزائر، 1962 عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة و التي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن

الاستعمار المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 ، ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا – التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعًا لها وإسبانيا (الصحراء الغربية) وإيطاليا (صحراء ليبيا) كانت اعتباطية ولم تراع الحدود الأنثروبولوجية والعرقية والدينية للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية الطوارق فيما يخص حالة الجزائر)[1]

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكون دولة طوارقية في الصحراء الكبرى وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية، ومنذ ذلك الوقت وإلى غاية اليوم وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يوجدون فيها يسودها التوتر لا سيما دولتا مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعًا ضد سكان الشمال بدءا في عشرية الثمانينيات أجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقهم.

نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحررية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدّها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر. وفضلاً عن التبعات الانسانية والمشكلات الأمنية (قريب، تجارة مخدرات، إعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنهما الجنوبية واستخدامهم لها كمناطق انكفاء استراتيجي وانسحاب، في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية، فإن العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبالتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال[2]) انطلاقا من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنقضي أو حتى سنة 2006، قادت إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل الجزائر (والبلدان الأصلية للاجئين مالي والنيجر[3]) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك وإلى فتح جبهة

[1]- George mutin; geopolitique le monde arabe 02 ed, paris, clipses, 200560 .

[2] - Adlene Meddi, « l'algerie face a la question touarg » sur : http//www.geostrategie.com/992/1%e2%80%99% algerie-face-la question-touareg-28aout 2008.

[3] - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الوزاري اوروبا والحلف الأطلسي"، مرجع سابق ، ص 55

جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر كانت في غنى عنها بحكم تكرسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من وضع أمني متردي طوال آخر عشرية من الألفية المنقضية.

وتفسر الخصوصية السكانية والجغرافية لمنطقة الساحل الصعوبات في ممارسة السيادة على هذه الأقاليم الشاسعة، فكل الدول الخمس لا تملك الإمكانيات المالية ولا اللوجيستية لإدارة الأقاليم الصحراوية وتحقيق الأمن فيها، وعليه، فلا مفر من أن تلجا مجموعات إثنية محلية دون دولية (الطوارق لأحد مراقبة الإقليم على عاتقها وأن تتمرد ضد السلطات المركزية، هكذا إذاً نشأت تحديد الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري، وإن كانت الجزائر قد عمدت إلى سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن في جنوبها وترقية ظروف معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، فإن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الأزواد ونشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهم تجاه ضواحيهم الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الخطة للطوارق للثورة ضد حكومتهما سيما وأنهم لم يجدوا بديلاً عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي.

إذاً، في ظل الوضع السابق، وفي ظل عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة الطوارق، فإنها تبقى تمثل تهديدا كامنًا للأمن القومي الجزائري بالرغم من أن الطوارق الجزائريين لا توجد لديهم أي مشكلة مع الجزائر ولم يرفضوا أبدا انتماءهم لها. ونقول تهديدا للأمن الجزائري لأسباب أربعة جوهرية: **أولها** هو الخوف من بروز قوى منطقة في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنى مطالبا انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين، فنتيجة للترابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاثة، وبسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في منطقة الصحراء الكبرى (بين الجزائر وفرنسا، بين الجزائر والمغرب، وبين الجزائر وليبيا الطامحة إلى إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية بزعامتها[1]) ومع عمل عدد من الجمعيات الفرنسية على دفع بعض الجماعات الطوارقية لتبني مطالب متطرفة، يبقى احتمال إحياء مشروع "الدّولة الصحراوية الكبرى" وتبني فكرة الاستقلال من طرف المجتمع الطوارقي الجزائري قائما . وفي حال تم تبني هذا المشروع فهذا يعني تفجير نزاعات حدودية ضخمة في منطقة الصحراء الكبرى ستهدّد بالتأكيد الأمن الجزائري خاصة أن الصحراء الجزائرية ستكون مستهدفة بالنظر لغناها بالبترول، الغاز، الذهب وموارد طبيعية أخرى، **ثانيها** هو خطر التدخل الأجنبي في المنطقة تحت أي غطاء (عسكري

[1] - عبد الواحد أكمير، "الحضور المغاربي الأوروبي في افريقيا الغربية، في احمد المبارك وآخرون، العرب والدائرة الأفريقية، مروت، مركز فراست الوحدة العربية 005 ص 135

أو دبلوماسي) بذريعة التدخل الإنساني لإغاثة الطوارق ومنحهم المعونة الدولية أو لمواجهتهم في حال ما إذا صنفوا كجماعات إرهابية، وهو ما يعثر خطأً أحمر في العقيدة الأمنية للجزائر نظرا لاستغلاله كمسوغ من طرف القوى الكبرى للتأثير على سياسات وتوجهات حكومات المنطقة ووضع أيديها على ثرواتها **ثالثها**، هو خطر تحالف حركات الأزواد المسلحة مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات الجريمة المنظمة، وهذا الاحتمال وارد بالنسبة للمتمردين المسلحين في مالي والنيجر الذين يعتبرون الموقف الجزائري مساندا لحكومتي باماكو ونيامي[1] وبعد أن تحولت منطقة الصحراء الكبرى ، سبب جغرافيتها، إلى ملاذ للجماعات الإرهابية، ويرتبط هذا الخطر بالخطر الذي سبقه بعد أن استغاثت مالي في السابق بالولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها في حربها ضد الطوارق "الإرهابيين. وتؤكد العملية الموريتانية الفرنسية على الأراضي المالية على موقع للقاعدة في الساحل في جويلية 2010أن احتمال اللجوء إلى هكذا سلوك ممكن في منطقة الصحراء والساحل؛ رابعها وآخرها، هو تحدّي الفتاح منطقة الصحراء على بؤر التوتر والأزمات في إفريقيا جنوب الصحراء، فانتقال التهديدات الجديدة (تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة الخفيفة، الفقر، السيدا، التيفوس) إلى الجزائر عبر صحراء الطوارق أصبح أمرا هينا في ظل الانكشاف الأمني الرهيب الذي تعانيه بحكم جغرافيتها الوعرة وما تشهده من صراعات تصعب من مهمة مراقبة التهديدات الصاعدة من الجنوب.

تحالف الإرهاب مع الجريمة المنظمة كصيغة جديدة لتهديد الأمن الجزائري في الساحل والصحراء

إن كانت الجزائر قد نجحت إلى حد الآن في تسيير أزمة الطوارق ولم تسمح باشتداد الخلاف بينهم وبين مالي والنيجر عبر المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف وحالات الوساطة التي أشرفت عليها وقادتها، وبالتالي كبحت تحديد هذه الأزمة لأمنها القومي، فإنما اليوم، ومنذ سنة 2003، أصبحت تعاني من مشكل انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) والمغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة الجماعة التونسية المقاتلة) والجماعة المغربية المقاتلة إلى الصحراء والساحل، عبر مد مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السابق ملفها لدعم عملياتها لوجيستيا وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعلاً جيوسياسية إقليمية عبر قومية ودون دولية ذات ارتباطات فكرية، مادية وعضوية مع الإرهاب العالمي، تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة.

[1] - نبيل بوبيه، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، مرجع سابق، ص 56.

وتعاظم حضور التهديد الصادر عن الإرهاب الممارس من طرف هذه التنظيمات الإرهابية ضمن الشواغل الأمنية الجزائية بعد التأكد من تورطها في عمليات إجرامية نفذتها بهدف تمويل عملياتها، وبعد التحالفات التي أنشأتها مع عصابات الجريمة المنظمة وتخريب المخدرات، السلاح الخفيف والبشر، وهذا ما أكده وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي لدى افتتاحه لأعمال مؤثر التنسيق بين دول الساحل" في مارس 2010 بالجزائر العاصمة، عندما صح أن "الإرهاب الذي يشهد تطورات خطيرة وتحالفاته مع الجريمة المنظمة باتا يطرحان تهديدات حقيقية"، وشدد مدلسي على الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة التي عدد منها تهريب المخدرات والأسلحة، هذا، وتثير عمليات الجماعات الإرهابية وعلاقاتها الأخطبوطية مع شبكات الإجرام والتهريب في الصحراء والساحل تخوفات الجزائر من أن يستغل هذا الوضع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كمسوغ لانتهاك سيادتها وعسكرة منطقة الصحراء، لاسيما وأن الولايات المتحدة تبنت منذ أحداث 9 / 11(أما يعرف بمبادرة عموم الساحل PSI[1]) (الموجهة إلى أربع دول هي موريتانيا، مالي، النيجر والتشاد، والتي تهدف إلى إنشاء تعاون عمليات معها لتعزيز قدراتها الأمنية في الحرب على الإرهاب، والتي تعزّزت سنة 2000 بما يعرف بالشراكة لمكافحة الإرهاب عبر الصحراء[2] (TSCTB 32)[3] وهي الآن تبحث جاهداً، ومنذ سنة 2007، عن إقامة قاعدة "الأفريكوم" في المنطقة. وإن كانت الولايات المتحدة تتطلع البناء "الأفريكوم" في تمنراست، والتي تشكل أفضل نقطة لمراقبة المنطقة ككل، فإن الرفض الجزائري لاحتضان هذه القاعدة وتصاعد الظاهرة الإرهابية في المنطقة قد يدفعانها إلى بناء قواعد عسكرية لها في إفريقيا عموما وفي المناحل خصوصا، وتبقى مالي إحدى الدول الأكثر احتمالاً لاحتضان واحدة من هذه القواعد.

إن انتشار الإرهاب من الجزائر نحو الصحراء وما وراءها[4] الذي أشرفت عليه الجماعة السلفية للدعوة والقتال يعود تاريخه إلى سنة 2003 بعد اعتلاء عبد المالك دروكدال الملقب بأبو مصعب قيادة التنظيم والذي انتهج نهجا جديدا يقوم على مد تحركات التنظيم إلى الصحراء وتوسيع مجال نشاطه ليشمل الدول المجاورة. وكانت عملية اختطاف 32 سائحا أوربيا (بينهم 14 ألمانيا و 04 سويسريين) بين جانت وإيليزي في أفريل من سنة 2003 التي قادها عمار الصايفي المكنى بـ"عبد الرزاق المظلي (البارا)" وحصوله على فدية ضخمة (104

[1] - PSI : pan sahel initiative.

[2] - Lauren plach, africa command : US strategie interest and the role of the US military in Africa, congressional research service report for congress July 28, 2009, p21.

[3] - TSTCP : trans sahara contre-terrorism partnership.

[4] - jakkie cilliers « l'Afrique et le terrorisme » afrique contemporaine, n 210, 2004.

ملايين و 250 ألف أورو) من الحكومة الألمانية مقابل إطلاق سراحهم، أكبر دليل على هذه النقلة في عمل الجماعة السلفية للدعوة والقتال. أما عن أسباب هذا التحوّل فهي: **أولاً**، قرار الجماعة من تضييق الخناق للممارس ضدها في الشمال الجزائري ومن الملاحقات الأمريكية والدولية في الشرق الأوسط؛ **ثانيا**، انحسار نشاطها في الجزائر بفعل الانشقاقات التي حدثت داخلها بسبب مشروع المصالحة الوطنية؛ **ثالثا**[1] الأهمية التي تكتسبها الصحراء بالنسبة للجماعات المسلحة، فمن جهة ثانية ، تسهل التضاريس الوعرة لأقصى الجنوب الجزائري توقع وتنقل هذه التنظيمات، ومن جهة ثانية، يسهل اختراق الحدود البرية الجنوبية للجزائر مع مالي والنيجر بسبب طولها الكبير وعدم خضوعها للرقابة الكلية من طرف الحكومة الجزائرية. أما استراتيجيا واقتصاديا، فإن غنى الصحراء بالموارد الاقتصادية الأولية (النفط والغاز)، بالإضافة إلى ما تشهده من نشاط سياحي غربي، مساعد الجماعات الإرهابية على تحقيق الصدى لأعمالها عبر ضرب الحكومة داخليا وإحراجها خارجيًا، رابعا وأخيرا، خضوع نشاط الجماعة السلفية منذ سنة 2007 إلى إشراف "تنظيم القاعدة" بعد أن صارت "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وأصبحت تضم، بالإضافة إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة. ولم يجد هذا التنظيم الجديد من ملجأ يتوجه إليه سوى منطقة الساحل والصحراء بعد الاغتيالات، الاعتقالات والملاحقات التي طالت قياداته وعناصره في البلدان المغاربية.

وبعد الضربة الموجعة التي تلقتها الجماعة السلفية للدعوة والقتال باعتقال عبد الرزاق المظلي وجماعة من عناصر تنظيمه من طرف مقاتلين طوارق من "جبهة التوبو" في إحدى تنقلاته على الحدود الليبية التشادية ثم تسليمه بعد أشهر من الاتصالات قادتها الجزائر ومجموعة من الدول وألمانيا، ليبيا، أمريكا ودول أوربية) إلى الجزائر (حاليًا هو موجود في سجن سركاجي بالجزائر العاصمة) وسعت الجماعة السلفية، ثم تنظيم القاعدة في المغرب العربي . جاهدة لإثبات وجودها في الصحراء والساحل وشمال إفريقيا ولتظهر وكأنها غير متضررة باعتقال أحد أهم قياديها في المنطقة الصحراوية. وقد واصل مختار بلمختار الملقب بـ " بلعور " النشاط الإرهابي باسم التنظيم في الصحراء الجزائرية وصولاً إلى موريتانيا غربا ودول الساحل جنوبا، وأقام علاقات مع مهربي السلاح، المخدرات والسجائر. ولعل أهم عملية قام بها هي الهجوم على ثكنة "الغيطي" بموريتانيا سنة 2005[2]. لكن بلعور أيضا دخل في مفاوضات مع السلطة الجزائرية في نهاية 2007 انتهت بتسليمه لنفسه لها مطلع

[1] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 59

[2] - نبيل بودر مرجع سابق، ص 65

شهر أفريل 2008. تواصلت عمليات الاختطاف التي انتهجها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، ففي 22جانفي 2009 اختطف التنظيم أربعة أجانب (سويسري والمانية وبريطانيين) على الحدود بين مالي والنيجر، كما قتل التنظيم ذاته في السنة نفسها رعية بريطانيا بعد خطفه على الحدود بين النيجر ومالي. كما اختلف في نوفمبر من سنة 2009 خمسة أوروبيين في ثلاث عمليات منفصلة: الأولى موريتانيا اختطف فيها ثلاثة مواطنين إسباني الثانية بمالي اختطف على إثرها مواطن فرنسي آخر يدعى ميشيل جيرمانو (Michel Germaneau) أعدم بعد العملية العسكرية الفرنسية – الموريتانية الفاشلة ضد معاقل التنظيم في صحراء كيدال شمال مالي في جويلية 2010. ولم يقتصر استهداف الأجانب في الساحل والصحراء على الخطف، فقد أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عن قتل موظف إغاثة أمريكي رميا بالرصاص في العاصمة الموريتانية في جوان 2008 وأنه هو المسؤول عن الهجوم الانتحاري على السفارة الفرنسية بالعاصمة نواكشوط في السنة نفسها.

عمليات اختطاف الأجانب هذه في الصحراء الجزائرية وفي دول الساحل، بحكم الارتباط العضوي بين خلايا الإرهاب في كل المنطقة، تضع الجزائر في ورطة، فالجزائر مطالبة إما بتحمل مسؤوليتها كاملة في حماية الأجانب، سواء كانوا سواحا مستثمرين أو عمالاً، لإثبات أن الاستقرار والأمن قد استتبت وأن ليس هناك من عائق يعيق الاستثمار أو السياحة فيها، وإما أن ترضخ للضغط الدولي وتقبل بالتدخل الأجنبي سواء من الدول الأوربية، التي أدخلت حياة وأمن رعايا الاتحاد الأوربي في الخارج في خانة المخاطر التي تستوجب تدخلها ولو باستخدام القوة العسكرية[1]، أو من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أن الإرهاب في الصحراء يشكل "مصدر قلق كبير" وأن اللاأمن واللاإستقرار في منطقة الساحل وإفريقيا لا يؤثر على القارة الإفريقية فقط بل على المصالح الأمريكية والمجتمع الدولي ككل . هذا وتصعب عمليات دفع الفدية من طرف الحكومات الأجنبية مقابل إطلاق سراح مواطنيها من مهنة القضاء على الإرهاب في الصحراء بحكم أنها تجعل من السعي الجزائري المحموم لتجفيف منابع تموين وتمويل التنظيمات الإرهابية محليا وإقليميا بلا طائل، وقد أعيدت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحى أسطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدما صارت لا تتوان عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح من أجل الفنون وتمويل نشاطاتها بسبب

[1] - عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 132

شح مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينيات. ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء الإرهابي في نهاية جوان 2010 بتين زاويتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورط تنظيم القاعدة فيه وأن هذا الاعتداء كان بغرض تسهيل عملية تهريب 7(قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أختها مقتل 13 جمركي بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.

ما يثير التوجس من علاقة الإرهاب بالجريمة المنظمة في الصحراء الكبرى أنه لم يحدث قط أن أبلغ مهرب عن موقع جماعة إرهابية وفي الوقت ذاته، لم تعثره الجماعات الإرهابية البتة سبيل عصابات التهريب، وفي ذلك دليل على العلاقة بين الطرفين فجماعات الجريمة المنظمة تموّل وتمون الجماعات الإرهابية، وهذه الأخيرة توفر الحراسة وتؤمن طرائق ومسالك التهريب لها وتؤكد بعض تحيات أجهزة الأمن الجزائرية المتابعة النشاط إمارة الصحراء أن أغلب تمويل وتموين التنظيمات الإرهابية في الصحراء الكبرى مصدره إلا عمليات التهريب بكافة أشكاله (كتهريب المواد الغذائية، الوقود، السجائر والمهاجرين السريين)، وإما الإتاوات التي يدفعها المهربون لهذه التعليمات بغرض تأمين تنقلاتهم. كما تؤكد التحريات السابقة أن أبسط دليل على عمق العلاقة بين عصابات التهريب وإمارة القاعدة في الصحراء هو فشل إجراءات الحصار التي انتهجتها قوات الأمن الجزائرية ضدها في شل نشاطها، فبالرغم من إجراءات حظر نقل الوقود إلى أغلب ولايات الجنوب دون رخصة أمنية منذ 2006 والذي فرضته السلطات الجزائرية لمنع وصوله للإرهابيين، فإن الأخيرين لم يعانوا من أزمة وقود بسبب إمداد المهربين لهم هذه المادة الحيوية للتحرك والتنقل. والشيء نفسه يقال عن المياه، إذ ثبت. بشهادة تائبين من كتيبة الملثمين وبعدها إمارة الصحراء أن المهربين نقلوا مياه الشرب للإرهابيين بعد الرقابة الصارمة التي فرضتها السلطات العسكرية الجزائرية على منابع الماء والأبار في الصحراء.

هذا، وتشكل الجريمة المنظمة، وبالأخص المتعلقة بالاتجار بالمخدرات، تهديدا جديدا للأمن الجزائري في عصر العولمة يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري (الدولة، المجتمع والأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البينين، نيجيريا والكاميرون) بضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، بنية الحروب

والنزاعات فيها وانكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية، في تفاقم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهيروين والركاك المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقراص المهلوسة والمؤثرة على العقل، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تخريبها والانتحار ما على الأمن الجزائري، خاصة أن بعض المختصين يؤكدون أن الكميات التي تحجز وتلف في الجزائر أقل بكثير من الكميات التي عبرتها نحو بلدان أخرى أو استقرت فيها من أجل الاستهلاك المحلي.[1]

إن مراقبة مناطق إنتاج المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء من طرف العصابات يشجع الانفصال عن السلطات المركزية وبالتالي يكون عاملا من عوامل تلك الدول وهو ما يجب أن تأخذه الحكومة الجزائرية في الحسبان. وفي الجزائر، فإن الرواج المتزايد للمخدرات، بالإضافة إلى العواقب الوخيمة التي يحدثها على الأفراد (خصوصا الشباب)، يغذي الجريمة الحضرية وداخل الأحياء وبالتالي يصبح تحديده للأمن الجزائري من الداخل. وعليه، فإن الاتجار بالمخدرات وترويجها في الجزائر، والذي هو من فعل شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب، يجب أن يرفع إلى مصف التهديد الموضوعي الوجودي بحكم أنه يلحق ضررًا فادحا بالسلامة الصحية، المعنوية والعقلية للمجتمع الجزائري من جهة، ويتماسك الدولة الجزائرية في حد ذاتها من جهة أخرى، والمخدرات إذا هاجمت الفرد البشري تضعف الشعوب وكمحصلة لذلك تُضعف الدول.

هذا، وزيادة على الاتجار بالمخدرات، أصبحت منطقة الصحراء وجنوبها فضاء خصبا للاتجار بالبشر من نساء وأطفال لاستغلالهم في الاسترقاق الجنسي والعمل الرخيص مثلما يدل عليه استغلال الأطفال في الحروب والتهريب في مالي، النيجر، تشاد وبوركينافاسو وما يوفر العمالة والغطاء لانتشار هذه التهديدات وتصاعدها بشكل مخيف ضمن الدائرة الإفريقية للأمن الجزائري هو إستعمال السلاح والقوة المادية من طرف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في نشاطاتها. وفي هذا الصدد، تبرز الأسلحة ورواجها الكبير في القارة الإفريقية عموما ومناطق الأقتال خصوصا كمصدر تعديل آخر للأمن الجزائري، إذ تشير قديرات تقرير "مسح الأسلحة الخفيفة" (وهو برنامج يبحث مستقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف) لسنة 2003 ان هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية. وكما أشرنا آنفا، فإن (80%من الأسلحة الموجودة في الجزائر مصدرها بؤر الاقتتال في إفريقيا الغربية التي تأتي إلى الجزائر عير مالي والنيجر. الجدير بالذكر فيما

[1] - الخبر يومية جزائرية ، الأحد 6121، 2010 / 09 / 08 ، ص 03 66

يتعلق بالأسلحة الموجودة في إفريقيا والمسوّقة في الجزائر أن مصدرها في الغالب هو الدول الأوربية المصنعة للأسلحة التي تتخلص من مخزونها إما المستعمل أو من الجيل القدم بيعه للمعارضات المسلحة والميليشيات المتمردة في دول الساحل وجنوب الصحراء، إلى درجة أصبحت هذه الأسلحة تباع بطريقة علنية في اسواق تلك الدول. ومعلوم أن التهديد الأمن الجزائري الذي مصدره شبكات الإجرام المتخصصة في تجارة الأسلحة لا نقاش فيه، سيما أن التجارب التي تؤكد الدور الكبير الذي تمارسه هذه الشبكات في تأجيج الحروب والنزاعات والإرهاب كثيرة، خاصة في إفريقيا، إن كثافة العمليات الممارسة من تنظيمات الإرهاب المسلح والجريمة المنظمة (إختطافات، تهريب، إتجار بالمخدرات، بالبشر أو بالسلاح) تؤكد أنها أحسنت الخيار بلجوئها للصحراء وأنها درست جيّدًا الانكشاف الأمني الرهيب للجبهة الجنوبية للجزائر قبل الاستقرار فيها. فقد وجدت هذه التنظيمات في الصحراء ملاذا لنشاطاتها حقق لها الصدى لعملائها واستطاعت أن تلحق الضرر بالأمن الجزائري من خلاله وهو ما عوّضها عن الحصار الذي فرض عليها في الشمال وكاد أن يؤدي إلى احتفائها. وإن كانت أغلبية العمليات الإرهابية والإجرامية في الصحراء ثمر بسهولة عبر الحدود فهذا دليل على غياب ما يعوقها وأن التغطية الأمنية والإجراءات المتحدة قطريا أو إقليميا مازالت غير كافية للقضاء على الظاهرتين في المنطقة الإرهاب والجريمة المنظمة). كما تؤكد كثافة تلك العمليات صعوبة إحكام الحراسة على الحدود الجزائرية الجنوبية وتأمينها بسبب الامتداد المترامي الأطراف للصحراء من جهة، وقساوة مناخها وتضاريسها من جهة أخرى.[1]

التبعات الأمنية للهجرة غير الشرعيّة:

تؤدي حالة اللاأمن الإنساني الشائعة عن الأزمات الداخلية، الحروب والصراعات المسلحة، المجاعات، الأوبئة، الكوارث الطبيعية كالتصحر، الجفاف والجراد)، الفقر 450 مليون فقير في إفريقيا أي 45% من سكان القارة و30% من فقراء العالم، الأمراض الفاكهة ونقص الرعاية في الساحل وإفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الممارسات السياسية القمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية إلى حركيات نزوح هائلة لآلاف من المدنيين هروبا من كل تلك الظواهر ومن بؤر الاضطراب. وتأخذ هذه الحركات صورتين: داخلية وخارجية. فأما الأول

[1] - نبيل بوبيه مرجع سابق، ص 85

فتكون من مناطق البدو (المزارعين والمربين) إلى المدن[1]، وأما الثانية فتكون من الدول الإفريقية عموما وشمال القارة سواء للاستقرار هناك أو للعبور نحو أوربا.[2]

تعتبر الهجرة من النوع الأخير، والتي تتم بطريقة سرية وغير شرعية، من أهم التهديدات الحالية للأمن القومي الجزائري القادمة من الدائرة الإفريقية، لأن سرّية تلك الحركات تصعب جدا من مراقبتها وتحد من سيادة الدولة الجزائرية في التصدي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية. أكبر ما يغذي الهجرة الإفريقية غير الشرعية هو العجز عن إنتاج بيئة إفريقية داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان "طبيعية (أمن وبناء)، نفسية والكرامة الإنسانية، الهوية وخصوصا مادية (الشغل، الكسب ودخل فردي أكبر)"، ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص، يتطلعون إلى العيش في ظروف أحسن، وهو ما يدفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة نحو أوربا (قارة الحلم الأخير) للبحث عن الحياة حتى إن كلفهم ذلك حياتهم. وتعاظم الخطر الآتي من المهاجرين غير الشرعيين بعدما استفادت شبكات الجريمة المنظمة من أسهم أو حلي "طموحهم إلى السلطة والثروة لتستغلهم في تحقيق مآربها وأهدافها، فأصبح المهاجرون السريون ينتجون حيثما حلوا أو مرّوا أشكالاً مختلفة من الجرائم المنظمة، من دعارة، تهريب، انتحار في المخدرات والسلاح والبشر، تزوير للوثائق الرسمية والأوراق النقدية وتبييض الأموال، هذا فضلاً عن الأمراض المستعصية والآفات الصحية المصاحبة لهم عموما، خاصة الخوف من انتقال مرض الإيدز – المتفشي في إفريقيا. إلى الزائر 67% من حاملي فيروسي HIV في العالم موجودون في إفريقيا وفق إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 2007 بفعل بناء شبكات الدعارة والتجارة الجنسية باستخدام المهاجرين السنين، وهو ما يشكل تهديدا خطيرا للسلامة الصحية لأفراد المجتمع الجزائري في حال لم يتم تطويقه. كل هنا يضاف إليه التهديد للأمن المجتمعي الجزائري وهويته بفعل الهجرة السرية لان "تدفقات المهاجرين [...] تساهم في هدم بنية مجتمعاتهم الأصلية وإعادة تركيب المجتمعات المستقبلة لهم. " ويمكن إسقاط هذا القول على حالة الجزائر، لأن أغلبية المهاجرين القادمين إليها من إفريقيا يختلفون في أنماطهم الحضارية والثقافية وعاداتهم عن نمط المجتمع الجزائري وعاداته (وإن كان بعضهم مسلمون)، حتى وإن كان تأثيرهم ضيقا في هذا الخصوص مقارنة بالتهديد الهويتي القادم من الشمال. ومما يزيد من الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على أمن الجزائر هو موقعها الاستراتيجي، إذ تعتبر منقطة عبور حيوية وممرا أساسيا (خصوصا

[1] - حسب دراسة الجامعة أكسفورد البريطانية صدرت في جويلية 2010 انظر: بشير مصيطفى، قارة حاضرة... وهموم مشية، الشروق اليومي يومية جزائرية، العدد 3009، 07/2010 29 مي 10

[2] - Jean claude barren guillaumma Bigot, tpute la geographie du monde, paris, fayari ,2007, p226

تمنراست) للمهاجرين الآتين من التشاد، مالي، بوركينافاسو، غانا، السنغال، غينيا، ليوريا والكوديفوار سواء لإكمال الرحلة نحو الضفاف الجنوبية لأروبا أو للاستقرار بصورة دائمة في الجزائر. في هذا الخصوص، بقدر المهتمون بشؤون الهجرة السرية في المنطقة بان هذه الظاهرة بدأت تتأرجح نحو تحول دول العبور لدول استقبال واستقرار العالي وان عدد الأفارقة المهاجرين في المغرب العربي أكبر من عددهم في أوربا وأنهم في تزايد مطرد. وأحصت علية علم الإجرام بالدرك الوطني الجزائري 30000 مهاجر غير شرعي خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية جانفي 2007 أتوا من الصحراء الكبرى، كما أحصيت بلدية تمنراست. التي تعتبر نقطة تجمع وعبور حيوية بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين. حوالي 45 جنسية إفريقية في المدينة[1].

ويمكن رد وجود هذا العدد الكبير من المهاجرين في الجزائر إلى الأسباب التالية: **أولاً**، المعاملة الإنسانية والظروف اللاحقة التي يتلقاها المهاجرون الأفارقة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة) المغرب وليبيا (وهو ما يشكل عامل جذب قاد إلى استقرار عدد كبير منهم فيها **ثانيا**، صعوبة مرفقية تحرّك للمهاجرين بسبب طول الحدود ووعورتها وبسبب اختلاطهم مع الطوارق في الحدود الجنوبية. ومعلوم أن الطوارق يتحركون بمعية شبه مطلقة بين حدود الجزائر، مالي والنيجر، وقد استغل المهاجرون هذه الوضعية للدخول إلى الجزائر دون عائق، **ثالثا**، أن الجزائر، بالإضافة إلى الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا وليبيا، تعتبر من المناطق الممثلة للراحة والعمل بالنسبة للمهاجرين الأفارقة، **رابعا**، الفراغ القانون في كيفية التعامل مع المهاجرين السريين وضعف التنسيق الإقليمي، سواء بين دول الاستقبال أو بين دول الاستقبال ودول المصدر. إلا بإيعاز أوربي أو في حالة اندلاع أزمة بسبب المهاجرين مثلما حصل بين الجزائر والمغرب بعدما اتممت كل منهما الأخرى بالتقصير في حراسة الحدود المشتركة والتقاعس في إعادة المهاجرين من حيث جاؤوا، **خامسا** وأخيرًا، قرب الجزائر من حزام الأزمات في منطقة الساحل التي تنتج حركات نزوح أو هجرة، مهما كانت أسباب وجودهم في الجزائر، فإنّ تحديد المهاجرين السريين للأمن الجزائري استفحل بعدما تحولت الهجرة غير الشرعية إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى. فمعلوم أن المهاجر السري إذا انقطعت به الأسباب ولم يجد من وسيلة تضمن له العيش لا يتوان إلى اللجوء إلى النشاطات المحظورة والموازية، وما يحرضه أكثر على اللجوء إلى هذا السلوك أنه لا يخشى على نفسه شيئا بحكم أنه غير معروف بالنسبة لقوات الأمن في البلد الذي يقيم فيه. في هذا

[1] - شاكر ظريف والبعد الأعلى الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية والتحديات والرهانات مذكرة ماجستير في العلوم السياسية التخصص علاقات دولية باتنة بجامعة الحاج لخضر ،2010، ص 83

الصدد، تؤكد تقارير الدرك الوطني الجزائري أنه تم توقيف 886[1] مهاجرًا غير شرعي خلال الثلث الأول من سنة 2008 لتورطهم في جرائم تمس بأمن البلاد واقتصادها (تزوير جوازات سفر ووثائق رسمية، تزوير العملية، حيازة مخدرات، تهريب) بيد أن أخطر ما يمكن أن يرقى إليه تحديد المهاجرين السريين للأمن الجزائري هو بندهم في الجماعات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال أوضاعهم الصعبة التي يعانونها لتنفيذ أعمالها الإجرامية.

[1] - شاكر ظريف، مرجع سابق، ص 96

المبحث الثالث: واقع المقاربة الجزائرية في مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة.

ونتناول في هذا البحث علف الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر في مواجهة التهديدات الإرهابية وتمديدات الجريمة المنظمة مختلف أنواعها خاصة تجارة وتهريب المخدرات والسلاح.

استراتيجية الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب.

اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة الظاهرة الإرهابية، بحيث تراوحت بين الآليات السياسية والأمنية والعسكرية، والآليات القانونية والتشريعية وحتى الآليات الإقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن طريق العمل السياسي الدبلوماسي، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة للأوطان لا تعترف بالحدود والثقافات، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر اعتمدت أولا الخيار الأمني والعسكري في مواجهة ظاهرة الإرهاب، لكن فيما بعد انتهجت العمل السياسي خاصة بعد قانون الرحمة وميثاق المصالحة الوطنية، أو المزج بين العمل المسلح والعمل السياسي لمواجهة الإرهاب.

أولا: الآليات السياسية والقانونية

تعد الجزائر من بين الدول القليلة التي وضعت بمجرد بروز ظاهرة الإرهاب مع بداية التسعينات من القرن العشرين، منظومة قانونية ثرية قصد مكافحتها والتصدي لها، حيث تم وبصفة تدريجية تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي للتكفل وبشكل جيد بتطور النشاطات الإرهابية الإقليمي والدولي، إذ تغطي الترسانة القانونية الموجودة بحمل النشاطات ذات الصلة بالإرهاب على كامل التراب الوطني وتستجيب لمتطلبات التعاون الدولي. واعتمدت الجزائر عديد الأساليب السياسية والقانونية لمكافحة الارهاب والتصدي له، وهذا منذ بداية العمل الإرهابي في الجزائر خلال أزمة التسعينات، فقد عملت السلطات الجزائرية لإيجاد مخرج للأزمة التي عصفت بالبلاد بداية من تسعينات القرن العشرين، حيث رأى المجلس الأعلى الدولة ضرورة تبني سياسة الحوار لتطويق الأزمة، فأعلن رئيس الدولة أنداك السيد علي كافي ستة 1993 على ضرورة إتباع سياسة الحوار والذي شاركت فيه الأحزاب السياسية المنددة بالعنف والإرهاب والإحرام ضد الدولة وأعوانها ورموزها ومؤسساتها، وبعدها تم تنصيب

وزير الدفاع اليامين زروال كرئيس للدولة في جويلية 1993 والذي أعلن أن الجيش يدعم سياسة الحوار ورفع شعار " الحوار بدون إقصاء".[1]

إلا أن سياسة الحوار لم تشمل كل الأحزاب السياسية وقد قامت هذه الأخيرة بعقد مجمع في روما شاركت فيه سبعة أحزاب سياسية قصد إيجاد أرضية للحل السياسي والسلمي للأزمة في الجزائر، وكان هناك لقاء سانت اجيديو في 1995 / 01 / 03 جاء فيه وجوب إيجاد حل سياسي وسلمي للأزمة في الجزائر، يتم فيه اشتراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ "الفيس" وغلق المراكز الأمنية ورفع حالة الطوارئ وتخفيف الإجراءات الاستثنائية.[2]

وفي سنة 1995 حرث انتخابات رئاسية نجح فيها الياسين زروال الذي أعلن عن غلق معسكر الاعتقال الأمير من معسكرات الاعتقال السبعة التي فتحت سنة 1991 لاستقبال المعتقلين من أنصار الجبهة الإسلامية الإنقاذ الغلة وتم الإفراج عن 650سجين، وراهن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ وصوله إلى الحكم سنة 1999على استعادة الأمن والاستقرار للجزائر، ومعه تحسين صورتها ودورها ومكانتها على الصعيد الخارجي، وذلك من خلال قانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية.

أما الآليات القانونية فيدلها مع نص الأمر رقم 95-12 المتضمن تدابير الرحمة، حيث تقطن المشرع الجزائري إلى مقتضيات المادة 40من المرسوم التشريعي رقم 92-03التي لم تؤد إلى نتائج ميدانية، لقتك وضعت الجزائر من أجل تسهيل عودة الأمن المدني تدابير الرحمة للأشخاص المتورطين في العمليات الإرهابية، والسماح لهم بالعودة إلى القانون والصواب بموجب الأمر رقم 95- 12 ولذا لم سن قانون العفو لصالح التائبين يتضمن عدة إجراءات منها الامتناع عن المتابعة إلى تخفيض معتر للعقوبات.

---

[1] شريف عبد الرحمن، المني في العالم الأزمة الجزائرية، (القاهرة، مركز الحضارات للدراسات السياسية، 1999) م 231, 70

[2] أحمد مهابة، "الرئيس زروال والمهمة الصعبة" السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية (لقاهرة : مركز الأهرام) . العدد 123 ، 1996 م 138

وفي دستور سنة 1996 الذي نصت المادة 42 منه على حظر إنشاء وتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو مهوبة، وذلك لأجل قطع الطريق أما المتاجرين بمكونات الهوية الوطنية التي هي ملك للجميع دون استثناء.[1]

وجاء في القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997 بالأمر رقم 09 / 07 المؤرخ في 6 مارس 1997 والذي نصت المادة الثالثة منه على يد العنف والإكراه للتعبير أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، وضرورة الحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد.[2]

وبذلك حاولت الجزائر التفريق بين العمل السياسي والإرهاب، ومنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف، وتعد سياسة المالحة الوطنية من أهم السياسات الناجحة التي اعتمدتها الجزائر لحل الأزمة بدوا من سنة 1999 مع مجئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والتي ساهمت بصورة كبيرة في انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وتراجعه كنوا وعودة الاستقرار والأمن للمجتمع.

ففي سنة 1999 صدر قانون الوئام المدني، تحت رقم 99-08 التعلق باستعادة الوئام المدني، وقد في هذا القانون إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال الإرهاب والتخريب، والذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح على حج الإدماج الدين في المجتمع، وعلى الأشخاص المذكورين أعلاه إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي والحضور أمامها.

وفي سنة 2005 جاء الميثاق من أجل السلم والصالحة الوطنية، والذي هدف لوضع مجموعة من التدابير والآليات القانونية لاستعادة الأمن والسلم في الجزائر، واحتوى الميثاق على خمسة محاور أساسية بالإضافة إلى الديباجة.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 95: المادة 42.

[2] الجريدة الرسمية عدد46، قانون رقم 99 - 25، المؤرخ في 1999 / 07 / 13 ، يتعلق باستعادة الوئام المدني.

وتبع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدة مراسيم رئاسية لتنفيذ سياسة الصالحة الوطنية نذكر منها:

للمرسوم رقم 06 / 93 المؤرخ في 28 فيفري 2006 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.[1]

المرسوم رقم 06 / 94 المؤرخ في 28 فيفري ،2006 المتعلق بإعانة الدولية للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الإرهاب.[2]

– المرسوم رقم 06 / 95 المؤرخ في 2006 / 02 / 28 المتعلق بالتصريح المنصوص عليه في المادة 87 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق المسلم والمصالحة الوطنية.[3]

المرسوم رقم 06 / 124 المؤرخ في 2006 / 03 / 27 المحدد لكيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية[4]

كما عملت الجزائر على قطع طرق تمويل الإرهاب، حيث تنص المادة 87 مكرر، أنه يعاقب بالسجن من خمسة (5) إلى عشرة (10) سنوات، وبغرامة مالية من 100 ألف إلى 500ألف دج، كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت، أو السجن الموقت بالنسبة لتمويل الإرهاب هو من العقوبات الجنائية الأصلية طبقا للمادة 5 من قانون العقوبات.[5]

وفيما يلي أهم النصوص التشريعية الصادرة في إطار العودة إلى السلم والاستقرار الوطني

– أمر رقم 95–12موخ في 25 فيفري 1995 يتضمن تدابير الرحمة.

---

[1] الجمهورية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 06-93 المؤرخ في 2006 / 02 / 28، المتعلق بالتعويض ضحايا المأساة الوطنية. الجريدة الرسمية، العدد: 11-2006 م 08

[2] الجمهورية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 0694 المؤرخ في 28/02/2006، المتعلق بالإعانة الدولة بالأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الارهاب الجريدة الرسمية، العدد: 11-2006 ص 12

[3] الجمهورية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 06-95 المؤرخ في 2006 / 02 / 28، المتعلقة عليه في المادة 13 من التنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الجريدة الرسمية الحد 11-2005 ص 15

[4] الجمهورية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 6-124 المؤرخ في 2006 / 2 / 27، المتعلق بتعويض ضحايا السلسلة الوطنية الجريدة الرسمية، العدد: 19-2006 م

[5] الجمهورية الديمقراطية الشعبية. قانون العقوبات المادة 5.

– المرسوم التنفيذي رقم 47 / 99 مؤرخ في 13 فيفري 1999 يتعلق بمنح تعويضات لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المالية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب، وكذا الصالح ذوي حقوقهم؟ القانون رقم 99–08 المؤرخ في 13جويلية 1999 والمتعلق باستعادة الوئام المدني.

– للرسوم الرئاسي رقم 05–278 مؤرخ في 14 أوت 2005 يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للإستفتاء بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر 2005

– المرسوم الرئاسي رقم 06–93مورخ في 20 فيفري ،2006 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.

– الأمر رقم 06–01مرخ في 27 فيفري 2006 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية المرسوم الرئاسي رقم 06–94مؤرخ في 28 فيفري ،2006 يتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب.

– المرسوم الرئاسي رقم 06–124مورخ في 27 مارس 2006 يحدد كيفيات إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية.[1]

ثانيا: الآليات الأمنية والعسكرية:

كانت الاستراتيجية العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب شاملة، اتبعت خططا متكاملة ومشتركة ما بين مختلف مصالح الأمن لمواجهة هذه الألفة من خلال التركيز على جمع المعلومات، كما تمت إعادة تنظيم وتشكيل وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع هذا النمط الحديد، مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى ونوعية القتال الذي تفرضه العصابات الإجرامية.

[1] ب ك ، الجزائر في مجابهة الإرهاب على جميع الجهات، مجلة الجيش (الجزائر) ، سلسلة خاصة العدد الرابع، أكتوبر 2013 ص 37

فأمام تصاعد أعمال العنف الإرهابية والتخريب الذي طال مؤسسات ورموز الدولة، لم تجد السلطات الجزائرية من بد عن الخيار الأمني والعسكري، بالرغم أن الجيش الجزائري أنداك كان مشكل من وحدات قتالية مكونة للقتال الحديث وليس لحرب العصابات، كما أن قوات الأمن درك وشرطة لم تكن تغطي سوى مناطق قليلة من التراب الوطني، ويمكن القول أنها عجزت في البداية من السيطرة على الأوضاع الأمنية المنفلتة وتلقت ضربات موجعة من الجماعات الإرهابية، ومنذ سنة 1993م منح الجيش الوطني الشعبي مهمة إدارة عملية مكافحة الإرهاب والتخريب، تم إنشاء مركز تنسيق محاربة الإرهاب في الجزائر.

كما تم إنشاء وحدات متخصصة في مكافحة الإرهاب، وتركيزها في المناطق الأكثر تمديد، وتم استعادة أسلحة الصيد من المواطنين القطع تموين الجماعات الإرهابية بالسلاح، وتوسيع حملة تجنيد والتوظيف والتكوين في الجيش والأجهزة الأمنية، وانشاء مفارز الحرس البلدي في المناطق النائية والريفية منذ سنة 1994 وانشاء مجموعات الدفاع الذاتي والمدنيين، فالجماعات الإرهابية المسلحة التي واجهتها الجزائر ليس عدوا تقليديا، حيث لم يكن مواجهتها بالطرق التقليدية، ولذلك فقد تطلب من الجيش الجزائري التكيف والتأقلم مع الأساليب المنتهجة من طرف الجماعات الإرهابية والتي تتميز بالأعمال الهجومية المحدودة ضد الأفراد أو مواقع أو مؤسسات، كالاغتيالات الفردية والجماعية والكمائن والحواجز المزيفة والإغارات المديرة والأعمال التخريبية، معتمدة في ذلك عامل المفاجأة والوحشية والبشاعة الإجرامية ذات التأثير النفسي، ليعاد تشكيل وتنظيم وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع هذا النمط الجديد من القتال، مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى مع توعية القتال المفروض من طرف الإرهاب، فحولت القطاعات العسكرية مثلا إلى قطاعات عملياتية لتستجيب للمهام الجديدة طبقا للتعليمية الصادرة عن أركان الجيش الوطن الشعبي بتاريخ[1] 10 / 07 / 1994 ورغم النتائج التي حققت القوات العسكرية والقوات الأمنية في الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال إضعاف العمل الإرهابي المسلح وحماية المواطنين والحفاظ على كيان الدولة من التهديدات الإرهابية،

[1] ب ك ، مرجع نفسه ، ص 59-60.

وحسب بعض الإحصائيات أنه في 2006 تم القضاء على 17 ألف إرهابي، وتفكيك آلاف القنابل واحباط العديد من العمليات الإرهابية، إلا أن خيار المخرج العسكري للأزمة لم يؤتي ثماره المرجوة كما ينبغي، وتبنت الجزائر إستراتيجية سياسية وسلمية تمثلت في خيار للمصالحة الوطنية الذي استطاع إيجاد حلول للأزمة، وتخفيف التهديد الإرهابي للجزائر.

ثالثا: آليات التعاون الدبلوماسي

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية ونشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي واقليمي ودولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب، وكانت الجزائر عضو بارز في الاتفاقيات والمنتديات والمؤتمرات التي عقدت حول مكافحة الظاهرة الإرهابية، حيث ترتكز السياسة الجزائرية على البعد الجهوي المبني على التعاون متعدد الأطراف، وتناضل الجزائر منذ سنوات من أجل اقناع المجتمع الدولي يبني رؤيتها ومقاربتها لمكافحة الإرهاب، أين ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة أسس رئيسية من أجل مكافحة فعالة | الإرهاب، وتتمثل في : رفض دفع الفدية، وعدم التفاوض مع الإرهابيين، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تواجه الظاهرة . وتدعيم التعاون على المستوى الثنائي بين الدول، ولاسيما من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية، إلى جانب ترقية التعاون الهيكل على المستوى الإقليمي قائم على حسن النية، أما على المستوى الدولي فيركز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب.

ومن هذه الاتفاقيات بعد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة 1998 والتي صدرت بقرار من مجلس وزراء العدل والداخلية العرب في الاجتماع المشترك بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 22 أفريل 1998 والتي عبرت عن رغبة الدول العربية في تعزيز التعاون فيما بينهما لمكافحة ظاهرة الإرهاب التي غدد أمن واستقرار ومصالح الدول العربية.

وتمكنت الجزائر سنة 1999 من بناء تصور جهوي لمكافحة الإرهاب من خلال تبني الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب، والتي صادقت عليها القمة الخامسة والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حالي) في جويلية 1999 بالجزائر، وتم إنشاء نظام الإنذار المبكر، وللمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب

الذي يوجد مقره في الجزائر، كما احتضنت الجزائر اجتماعا للاتحاد الإفريقي في سبتمبر 2002 حصصت للبحث عن سبل الوقاية من الإرهاب وطرق تطبيق بنود الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، كما احتضنت الجزائر الملتقى الإقليمي حول الإرهاب والجريمة المنظمة في سبتمبر 2003 والذي دعا إلى ضرورة تدعيم جهود مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتعزيزها في إطار تعاون دولي شامل.[1]

وشاركت الجزائر في الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في ماي 2011 بمدريد، بمشاركة خبراء من الدول الإفريقية والأوروبية بهدف إنشاء آليات للعمل المشترك لتعزيز التنمية والأمن في المنطقة المتوسطية، وبحث المشاركون ضرورة تكثيف الجهود لوضع إستراتيجية الدول المنطقة للتصدي للتهديدات والتحديات الإرهابية التي تواجه المنطقة، والتي تشكل عوامل رئيسية في زعزعة أمن واستقرار المنطقة المتوسطية. وعقدت الدورة السادسة المشتركة الجزائرية البريطانية حول تحريم دفع الفدية للإرهاب، والعمل على تحفيف منابع الإرهاب في مارس 2012 حيث دافعت الجزائر بقوة من أجل تحريم دفع الفدية للإرهاب في المحافل الدولية خاصة في إطار منظمة الأمم المتحدة.

حيث أصدر مجلس الأمن بتاريخ 07 ديسمبر 2009 القرار رقم 1904 القاضي بتحريم دفع الفدية للأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات الإرهابية، والذي يكمل القرار رقم 1373 والمتعلق بمكافحة مصادر تمويل الإرهاب، والقرار رقم 1267 المتعلق بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، ويقوم قانون مكافحة دفع الفدية حول عنصرين هما:

1-توحيد طرق مكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال تقدم مقترحات لرفض وتحريم دفع الفدية مقابل الإفراج عن الرهائن المحتجزين من قبل الجماعات الإرهابية والتي تشكل مصدرا هاما لتمويل أنشطتها الإجرامية

2-رفض جميع الشروط المقترحة لإطلاق سراح الرهائن مقابل عناصر إرهابية مسحونة في بعض بلدان المنطقة.

---

[1] كريم أدراري، لأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب، بد، ويعتمدون اتفاقية الجزائر", مجلة الجيش الجزائر. العدد 68، فيفري 2003 ص 03. 74

كما عقدت في الجزائر في مارس 2010 أشغال الندوة الوزارية التنسيقية الدول الساحل بمشاركة وزراء الخارجية وممثلين عن دول الساحل البحث المسألة الأمنية بالمنطقة وضرورة التنسيق في مواجهة ظاهرة الإرهاب وتختلف الجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي تحدد أمن واستقرار المنطقة.[1]

وأكدت الندوة على ضرورة بناء الثقة بين الشركاء الإقليميين من أجل وضع تدابير فعلية فعالة لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة والعدل فرديا وجماعيا للقضاء على هذه الجرائم التي تحدد أمن واستقرار المنطقة، وأكد المشاركون على ضرورة التعاون الإقليمي الهيكل والشامل، وبناء خارطة أمنية مشاركة لمكافحة هذه التهديدات، واتفقوا على مراعاة عوامل لا يمكن إغفالها في إطار مكافحة الإرهاب هي:

أ- الإرادة الصارمة لمكافحة الإرهاب دون هوادة.

ب- تحديد وتعريف مصطلح الإرهاب

ج-وضع إستراتيجية محكمة وصارمة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي.

كما تم إنشاء ومركز للمعلومات حول الإرهاب في الساحل في سبتمبر 2010 بالجزائر، لتزويد قيادة الأركان العملياتية المتواجدة في تمنراست بكافة المعطيات المتعلقة مسار والحاء الأحداث الأمنية وفقا لرؤية مشتركة.

كما أكدت الجزائر خلال المؤتمر الخامس عشر الوزراء داخلية بلدان غرب المتوسط (5+5) الذي انعقد بالجزائر في أفريل 2013 على موقفها إزاء تحميد وتحقيق مصادر تمويل الإرهاب لتحقيق نتائج حقيقية على صعيد مكافحة الإرهاب، حيث أن رفض دفع الفدية المطلوبة هي وسيلة لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب وفي إطار التعاون الدولي والاقليمي في مجال مكافحة ظاهرة الإرهاب صادقت الجزائر على العديد من القوانين الدولية الخاصة مكافحة الإرهاب حيث كيفتها كقانون داعلي لاسيما:

[1] عمار بوزيد ومليكة أيت عميرات الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش الجزائر العدد 561، أفريل 2010، ص 26.

اتفاقية هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالمتاجرة غير الشرعية بالمخدرات والمواد المهلوسة، المتبناة في 20 ديسمبر 1988 والتي صادقت عليها الجزائر في 1998 / 01 / 28.

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الميرمية بالقاهرة في 1998 / 04 / 22 والتي صادقت عليها الجزائر يوم 12 / 07 /1998

اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي حاليا حول التصدي للإرهاب ومكافحته، المبرمة خلال الدورة العادية إلى 35 بالجزائر في جويلية ،1999 والتي صادقت عليها الجزائر في ; 2000 / 04 / 09 – **الاتفاقية الدولية للقضاء على تمويل الإرهاب**، التي تبنتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم 1999 / 12 / 9 وصادقت عليها الجزائر يوم 2000 / 12 / 23 اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة، التي تبنتها الجمعية العامة لهيبة الأمم المتحدة يوم 2000 / 11 / 15 وصادقت عليها الجزائر في 1 . 2002 / 02 / 03 .[1]

استراتيجية الجزائر في مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بها. عملت الجزائر على مواجهة مختلف الجرائم التي تحدد أمنها واستقرارها خاصة جرائم تجارة وتخريب المخدرات والأسلحة، وتبيض الأموال، وصادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافح الجريمة المنظمة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا) صادقت عليها الجزائر في ، 1995 / 5 / 09 وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 2000نكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (اتفاقية باليرمو) في 2002 / 10 / 07 وتلى مصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية تعديل مس قانون الإجراءات الجزائية من خلال قانون رقم 41–04 الموافق ل 10 نوفمبر 2004 حيث ورد في مادته الثامنة مكرر أنه "لا تنقضي الدعوى العمومية بالتقادم في الجنايات والمنح الموصوفة المتعلقة بالحيمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو الرشوة أو

[1] ب ك ، مرجع سابق، ص 51

اختلاس أموال عمومية"، أو صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب 1999 (اتفاقية نيويورك) في 2001 / 11 / 08 وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 2004 / 08 / 25 .

فقد قامت الجزائر بتجريم فعل تبييض الأموال سنة ،2004واتبعت سياسة تشريعية لمكافحة هذه تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة من خلال القانون الصادر بتاريخ 2005 / 02 / 26 بالجريدة الرسمية، في عددها: 2005 / 11 وهو قانون الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، بحيث أن كل تقليم أو جمع أموال نتيجة استخدامها كليا أو جزئيا من أجل ارتكاب هذه الجريمة، يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وألزمت الجزائر المؤسسات المالية بالتأكد من هوية الأمر بالعملية المالية ومصدر الأموال واللوازم أي شخص كان طبيعيا أو معنويا بالإبلاغ عن أي عملية مالية تستهدف تمويل الإرهاب وذلك تحت طائلة عقوبات جزائية ومدنية وإدارية.[1]

وفي سنة 2002 قامت الجزائر بإنشاء وحدة المعلومات المالية "خلية الاستعلام المالي" وذلك بوضع نظام جيد لمكافحة تمريض الأموال وتمويل الإرهاب، وهي هيئة مكلفة يجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي، بهدف الكشف عن عمليات توظيف الأموال الناتجة عن الجرائم وتمويل النشاطات الإرهابية بالجزائر والوقاية منها.

وتسعى الجزائر من خلال عمليات التنسيق الأمني إلى إيفاد محققين للتعرف على جرائم تبييض الأموال خاصة في منطقة الساحل، وذلك قصد مساعدة حكومات دول الساحل على محاربة تبيض الأموال التي جمعتها القاعدة في بلاد الغرب الإسلامي من عمليات النقدية والمتاجرة في الممنوعات، وملاحقة خلايا التموين اللوجيستي التي نشرتها الجماعات الإرهابية في المناطق الحدودية جنوب الجزائر، ومحاولة التنسيق مع بعض دول الساحل في إطار الاتفاقيات الأمنية للكشف عن استثمارات مالية للإرهابيين في تلك الدول حيث تنشط بعض الخلايا في استثمار أموال النقدية والإتاوات المفروضة على المهربين مكافحة تهريب السلاح والمتاجرة غير الشرعية به

[1] عبد اللاوي مواد، الارهاب البيئي تهديد للأمن في المتوسط وآليات مكافحته". من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 2008، ص 217

:شكل تعريب السلاح نحو الجزائر في الآونة الأخيرة ظاهرة خد خطيرة واجهتها السلطات الجزائرية خلال العشرية الأسرة عندما برزت الظاهرة الإرهابية، واتضح أن عملية مراقبة المنافذ البرية والبحرية التي تسلكها شبكات تهريب الأسلحة مهما كانت الإمكانيات تبقي فوق السيطرة، فسوق السلاح والمتفجرات في المدة الأخيرة توسعت، وأصبح حجمها مخيفا .[1]

وفي سنة 2011 قامت مهدد أركان الجيش الوطني الشعبي بتشكيل لجنتي خبراء وأمن عسكريين عاليتي المستوى لتقييم مدى الضرر الأمني الذي يلحقه تسرب كميات كبيرة من الأسلحة من ليبيا، وتضم اللحنثين مسئولين من أجهزة الأمن والاستعلامات وخبراء في مكافحة الإرهاب والتسلح والعمل على الحيلولة دون وصول الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية.

فبالرغم من الإجراءات العقابية التي أقرتها السلطات ضد بائعي ومالكي الأسلحة النارية، وهي الإجراءات التي ترافقت مع استفحال ظاهرة الإرهاب.

إلا أن ذلك لم يردع ما فيا التهريب، مما جعل الجزائر إحدى الأسواق الرئيسية لهذا النوع من السلع.

وتم التوصل للاستنتاجات التالية : الجزائر تشهد مجموعة من التهديدات الداخلية وهي كالتالي :

1. الإرهاب والجريمة المنتظمة (الهجوم الارهابي على المنشأة النفطية بتقنتورين الاتجار بالأسلحة والمخدرات)
2. النزاعات الإثنية والمذهبية والعرب والامازيغ العرب والطوارق المذهب المالكي والاباضي في أحداث غرداية)
3. التهديدات الطبيعية والتكنولوجية التصحر التلوث الجرائم المعلوماتية.
4. بالإضافة إلى التهديدات الاجتماعية والسياسية (الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي ونوع النظام)

ولا يتوقف الأمر عند هذه التهديدات بل تعداه لتهديدات أخرى خارجية تنعكس في التالي:

[1] عمر عمورة، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي (مقاربة جيو أمنية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03، 2002، ص 73.

1. وجود أزمة داخلية في دولة مالي مع حركة ازواد (قبائل الطوارق) وهذه الأقلية الموزعة على خمس دول من بينها الجزائر تسعى إلى إقامة دولة مستقلة وهو الأمر الذي يمس بسيادة الدولة الجزائرية.

2. الوضع غير مستقر في كل من ليبيا وتونس فبعد موجة ما سمي "الربيع العربي" عرفت كلتا الدولتين حالة الاضطرابات الداخلية وحالة من الهشاشة والانقلاب الأمني خاصة في ليبيا وهو الأمر الذي يجبر الجزائر على تحمل أعباء حماية حدودها البرية المتصلة بكل من تونس وليبيا خوفا من انتقال إلى تمديد نحوها تيفال الجزائر مجهودات كبيرة في حل تسوية الأزمات الراهنة التي تعرفها دول الجوار خاصة تونس وليها ومالي ولا تتواق الجزائر في بذل أي جهد سياسي او دبلوماسي او امني او اقتصادي لتسوية هذه الأزمات نظرا لان استقرار هذه الدول هو من استقرار وامن الجزائر والعكس بالعكس وتعمل الجزائر على مقاربة سياسية تعاونية إقليميا ودوليا من اجل تسوية هذه الأزمات وضمان عدم تعقدها أكثر

بالنسبة لإستراتيجية الجزائر الأمنية على المستوى الإقليمي تجاه نزاع الطوارق مع حكومتي باماكو وبامي فتركز على مقاربة تعاونية وغير عسكرية قادت موجبها العديد من حالات الوساطة بين الفرقاء ملتزمة بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" و "حسن الجوار ومصرة على شرط حق الطوارق في التنمية المحلية لإيجاد حلول لهذا النزاع تقيها وتقوض أي مشروع للتدخل الأجنبي لمحت هذا المسوغ أما إستراتيجيتها في مكافحة مهددات أمنها أخرى وبالأخص الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية فتجمع بين البعدين العسكري وغير العسكري وتربط الأمن بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة .

عملت الجزائر من عدة سنوات على انتهاج استراتيجيات حازمة وصارمة لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة وتحاول الأحد بجدلية الأمن والتنمية في إطار مقاربة تنموية لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة في منطقة الساحل حيث ترى الحرائر إن انعدام الشمية يتسبب في انعدام الأمن وانعدام الأمن يعرقل بناء التنمية وبالتالي العمل وفق مقاربة تنموية التحقيق الأمن والاستقرار.

والاجتماعية مما يؤدي إلى تدهور حالة البشر، إضافة إلى اخترق الثقافي لهوية المجتمعات والدول نتيجة لتطور مسارات الدولة التي ارتبطت ارتباطا عضويا بتطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا.

4-التهديدات البيئية:

و تتضمن كل هدهد يمس الحيز (المحيط) الذي تعيش فيه سواء كان يابسة أو ماء أو دواء و تعثر البيعة قضية أمنية ذات طابع أفقي كون غير محدودة جغرافيا تمس كل الفواعل و الحالات، و تشمل هذه التهديدات التلوث، الاحتباس الحراري و تاكل طبقة الأوزون و ظاهرة انقراض الحيواني و النباتي و تلوث التربية بسبب سوء استخدام الأسمدة و المبيدات و تلوث الهواء و المياه العذبة و الجوفية و مياه البحار و المحيطات و الاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة الغير متجددة (نفط، فحم حجري، غاز طبيعي، و صخري .....).[1]

- **حسب درجة الخطورة:** يرى المفكر العربي " سليمان عبد الله الحربي " في مقال له باطلة العربية للعلوم السياسية موسوم بما يلي : " مفهوم الأمن ؛ مستوياته و صيغه و تحدياته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر) انه يمكن تصنيف التهديدات الأمنية من حيث درجة الخطورة إلى :

1- التهديدات الفعلية : و هي ما يعرض الدولة لخطر داهم نتيجة الإستخدام الفعلي و الحاد للقوة العسكرية.

2- التهديدات المحتملة : ترصد هذه التهديدات من خلال مجموعة من الأسباب الحقيقية التي تؤكد تعرض الدولة مجموعة من التهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية

3- التهديدات الكامنة تتميز بأنها غير مرئية " كامنة"، كوجود أسباب خلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر مرئية على السطح.

4- التهديدات المتصورة: وهي التهديدات التي يحتمل ظهورها مستقبلا.[2]

[1] إلياس أبو جودة "الأمن البشري وسيادة الدول" مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت, 2008, ص 29-34.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق ص 29

الفصل الثاني

المبحث الأول: الرؤية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المعطيات الإستراتيجية الجهوية

بعد تناولنا لأهم المهددات والتحديات التي تواجه دول الساحل الإفريقي سنحاول في هذا المبحث التطرق الأهم الأسس التي يبني عليها المنظور الأمني الجزائري، وأهم الأهداف التي يسعى إليها وبذلك سنحاول إبراز أهم المبادئ، ثم الانتقال إلى أهم الأهداف والتي هي إدارة الملفات التنمية والأمن ومن ثم أهداف التعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل الإفريقي

.فمن الملاحظ أن المنظور الأمني الجزائري تجاه دول الساحل قد أخذ صور جديدة لا سيما في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ لم يعد الحديث عن التهديدات العسكرية لوحدها وإنما دخلت جملة من التهديدات الأخرى المتعلقة بالأمن الإنساني من (تلوث، هجرة، أمراض، مجاعة وغيرها) فبإضافة إلى ذلك تفشي ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بشكل كبير لا سيما في إفريقيا هذا ما جعل المنظور الأمني الجزائري يرسم أهدافا وفق هذا التغيير الذي وقع على واقع العلاقات الدولية

ولكن قبل التطرق إلى أهم الأهداف التي تتعلق بإدارة ملفات التنمية والأمن والسلم والتعامل مع الدوامة الأمنية في الساحل لابد من التطرق إلى أهم المبادئ التي يتبناه المنظور الأمني الجزائري والتي هي نابعة بالدرجة الأولى من السياسة الخارجية الجزائرية .

سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم المبادئ التي يقوم عليها المنظور الأمني الجزائرية في سياسته الخارجية تجاه المهدات الأمنية في منطق الساحل الإفريقي باعتبار الجزائر قوة إقليمية فاعلة في المنطقة ، وكذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى السمات التي تميز المنظور الأمني الجزائري وفق ما تقتضيه المتغيرات العلمية الجديدة وانعكاس ذلك على تأمين الحدود.

مبادئ المنظور الأمني الجزائري:

كما سبق الذكر خصائص المنظور الأمني الجزائري هي تابعة وبشكل كبير من المبادئ السياسة الخارجية وهذه الأخيرة تقوم على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري العالي في الفصل السابع من الباب الأول في مجموعة المواد ابتداء من المادة 86 إلى المادة 93، وقد تبنت الجزائر العبادي التي تضمنتها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز، وهي المبادئ التي تضمنتها علاقات حسن الجوار التي أقرتها المنظمات الدولية والإقليمية.

إلا أن الجزائر قد أعطت لهذه القاعدة مضمونا خاصا يتصورها لعلاقاتها مع محيطها، فإذا كانت هذه القاعدة تعرف بعلاقات حسن الجوار فإن الجزائر اصطلحت عليها بمصطلح علاقات حسن الجوار الإيجابي وبما أن الجزائر جزء من المغرب العربي وتنتمي إلى مجموعة الدول الساحلية الصحراوية، فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الإيجابي، كما أن حسن الجوار البسيط الذي يعني مجرد عدم الاعتداء وتفادي التدخل في الشؤون الداخلية ليس كافيا في حد ذاته كضمان للاستقرار والوفاق والأمن والسلم، ولابد من أن تغطية التفسير الإيجابي الذي يعني إقامة التعاون مثمر لصالح الشعوب والتكامل في المصالح لفائدة البلدان المعنية ، والتنسيق المستمر بالنسبة لكل القضايا التي تهم إفريقيا عامة والساحل بوجه الخصوص ولا سيما في المجلات الأمنية سواء الأمن القومي أو الأمن الإنساني.

والجزائر بصدد هذا الموضوع تعلن ودون تحفظ التزامها الكامل اتجاه قرارات منظمة الوحدة الإفريقية المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند الاستقلال هو ما يخلق نوعا من الأمن في إفريقيا ككل والساحل بوجه الخصوص وذلك لأنه وفق هذا التصور يمكن لأي دولة ألا تتدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة وأن لا تتعدى على إقليمها وألا تزعزع أمنها، لكنها يمكن أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية على أرضها وأن تقيم تعزيزات عسكرية بالقرب من حدود الدولة المجاورة، بالإضافة إلى مبدأ حسن الجوار واحترام الحدود المورثة عن الاستعمار هناك، مبدا التعاون بين الدول المجاورة، دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، مبدا حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة وفي مايلي تفصيل لهذه المبادي.[1]

أولا: ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود المورثة عن الاستعمار

يعتبر مشكل الحدود وفيها من أهم القضايا التي تحضي باهتمام السياسة الخارجية الجزائرية عموما والمنظور الأمني الجزائري بوجه الخصوص، كما يرى المنظور الأمني الجزائري أن ضبط الحدود وترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي، ولذلك سعت الجزائر لترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل بينها وبين المغرب أياما بعد نيل الاستقلال ووقعت اتفاقيات لذلك، ثم مع تونس باتفاقيات أخرى أما في خصوص دول الساحل الإفريقي فقد تم التوقيع على اتفاقية مع المالي يوم 1983 / 05 / 08 ،

[1] سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي . رسالة ماجستير، قسم الطوم السياسية العلوم والعلاقات الدولية، جامعة بالة 2011 / 2012 ، ع. 26. 67

ومع النيجر في 1983 / 01 / 05 ومع موريتانيا يوم 1983 / 12 / 13 ، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الملح للجزائر لضبط حدودها وتعينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الإيجابية التطبيق مبادئ حسن الجوار لأن يترسم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل المسلم عن طريق إعطاء قداسة الحدود.

ثانيا: التعاون بين الدول المجاورة

هذا المبدأ يعد هو الآخر إلى جانب المبدأ الأول مهما جدا للمنظور الأمني الجزائري وسياسته الخارجية لتفعيل صور حسن الجوار الإيجابي في المنظور الأمني الجزائري، ويتم بعثه عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار في كافة المجالات ولا سيما في المجال الأمني وذلك عن طريق توقيع مختلف الاتفاقيات في المجال التعاوني، فقد سعت الجزائر إلى إبرام اتفاقيات شراكة مع العديد من الدول في القارة الإفريقية ودول الساحل والصحراء الكبرى وذلك لتدعيم حسن الجوار الأمني في المنطقة، وبالتالي فإن ، الاهتمام أكثر بمبدأ التعاون بين الدول المجاورة من شأنه أن يعطي مضمونا إيجابيا لعلاقات حسن الجوار وفق ما تتصوره الجزائر.[1]

ثالثا: دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها من أهم التطلعات التي يدعمها المنظور الأمني الجزائري، وقد استمد المنظور الأمني هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق الشعوب في تقرير مصيرها قبل وأثناء الثورة التحريرية ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر.[2]

وتقر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق حيث جاء فيها ما يلي، يشكل الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا الثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في التقرير المصير والاستقلال بدا أساسيا للسياسة الوطنية.

---

[1] سليم الديب، مرجع سابق ، ص 31

[2] peleri vage aux source de la politique exterieure de l'algerie , revue halaf a mamrie pp 16- 18 :algeierieune de international5 , (1986)

بحيث يرتبط هذا المبدأ في التصور الجزائري في العلاقات حسن الجوار بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها وأيضا هو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي.

رابعا: مبدأ حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد في العلاقات الدولية، كما جاء المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات ولجان التحقيق والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدولتين.

وفقا للمبدأ الأول فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تولد لا شك مشاكل ونزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد بها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين أو أن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقاتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجنب النزاع بين دول الجوار ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، فكلما وجدت علاقات حسن الجوار، ثم حدث نزاع بين الدولتين يوجب الاحتكام للطرق السلمية للشوية كالوساطة والمفاوضات التوفيق والتحقيق والتسوية ، والالتجاء إلى المنظمات الدولية الإقليمية .

لهذا فعن مبدأ حل هذه النزاعات بين دول الجوار بالطرق السلمية ونبذ استعمال القوة بعد شرطا جوهريا لعلاقات حسن الجوار، وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة و تدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات إقليمية أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية، ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون الجواري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة، ومنظورها الأمني في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية.[1]

قبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع الجار المغربي اتفق خلاله رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس مع الحسن الثاني على اللجوء إلى المفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، ومنذ الوهلة الأولى

[1] سليم العايب، مرجع سابق ، 34.

للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القوة، ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا أنه كان ناتج عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية.

رغم ذلك فإن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية التي لم تمض شهور على إنشاءها لحل المشكل الحدودي مع المغرب، وكان ذلك في إطار هذه المنظمة لأن الجزائر من الدول الإفريقية التي تحبذ الحل في الإطار الإفريقي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل ومنع اللجوء إلى القوة ليجنب إلحاق الأضرار بمصالح أطراف النزاع.[1]

خامسا: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة

نص ميثاق الأمم المتحدة في 7 / 2 على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه العديد من المواثيق بالنسبة للمنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، تعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، وانطلاقا من أن الدول المجاورة تؤثر وتأثر بما يجري حولها خصوصا إن كانت الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها وما يؤسس لعلاقات حسن الجوار وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات لا تنتهي ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وفق الدفاع عن النفس.

تتقيد السياسة الخارجية الجزائرية وكذا منظورها الأمني بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، كمنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، ومبدأ إحترام سيادة للدول المجاورة واستقلالها والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه.

الضمانة الأولى والمتمثلة في الجهود الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المجاورة، لأن دعم وجود هذه الضمانة يودي بالدولة المجاورة إلى صيانة حقدها في السيادة والاستقلال من خلال الدفاع الشركي عن النفس ، حيث تقوم بعض تعزيزات أمنية على الحدود مما يؤدي إلى إثارة شكوك لدى الدولة المجاورة وبالتالي تخلق حالة من التوتر لا يمكن الحديث في ظلها عن علاقات حسن الجوار ، أما الضمانة الثانية فهي ، الاعتراف

[1] لحلوح، بلقاسم. دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية، رسالة ماجستير، قسم الحقوق جامعة البليدة، 2004، ص 55.

بالدولة المجاورة لأن الاعتراف يعني التنازل عن السيطرة والاستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها دون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[1]

مميزات المنظور الأمني الجزائري:

بعدما تطرقنا إلى أهم المبادئ التي تتخلل السياسية الخارجية كذا المنظور الأمني الجزائري نأتي الآن إلى أهم المميزات التي تتسم بها السياسة الخارجية والتي يتخذها المنظور الأمني بمثابة منهاج له فلقد اتسمت بالعديد من المميزات في مسارها، سواء كانت تلك الممات مورثة عن العمل الثوري أو مستمدة من مسمار الممارسة بعد الاستقلال ، ومن هذه السمات يمكن نكر سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس) ، الطابع الأزمري في السياسة الخارجية تم الحياد في موافقتها تجاه التزامات مما أكسبها ثقة الأطراف المتصارعة المتعددة (اثيوبيا اريتريا، الصومال، ايران، العراق).

وهذا ما ينطبق على دول الساحل الإفريقي اد تسعى الجزائر دائما إلى اتخاذ مثل هذه السمات في القضايا المتعلقة بالساحل والصحراء الإفريقية وبالتالي لا بد من ابراز مثل هذه السمات والتي منها:

- العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

اتسمت السياسة الخارجية وكذا المنظور الأمني بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حي لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال وذلك جراء منع الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الخارجية للبلاد.

الدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياسيين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فهو يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم.

ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من خلال ما عبرت عنه المادة 77 وإذا كانت سيطرت الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية

[1] سليم العايب، مرجع سابق ، ص 35

الفعلية، باعتبار أن المؤسسة العسكرية أحد الفواعل الهامة في السياسة الداخلية لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية الدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي الجزائري.

سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الجزائرية جراء تغيير الرؤساء، فتغير صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية بشكل ثانوي، ويرجع ذلك إلى درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية، لدى صانع القرار حيث الاهتمام المتزايد الصانع القرار بمسائل الشؤون الخارجية على تعظيم دوره فيها، ويجعله يضطلع بجميع المهام أو الصلاحيات في هذا المجال وبالتالي يقلل التفويض، وتختلف درجة الاهتمام هذه باختلاف صناع القرار وكذا اختلاف الحاجة أو الداعي إلى ذلك، وبالتالي فإن اختلاف درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صناع القرار في السياسة الجزائرية الخارجية يجعل سلوكها الخارجي يتقدم أحيانا ويتراجع أحيانا أخرى حسب اهتمامات رؤسائها بها، والأمر ذاته ينطبق على المنظور الأمني الجزائري.[1]

ب- الطابع الأزموي في السياسة الخارجية الجزائرية

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية والمنظور الأمني بالنشاط المكثف في ظل الأزمات بينما يصيبها الجمود عندما تكون البلاد في مرحلة استقرار، ومنذ البداية اتسمت بهذه السمة، فقد انطلقت فعاليات النشاط الخارجي للجزائر في ظل أزمة الاستعمار التي كان يمر بها المجتمع الجزائري، ومن ثم انفجرت الثورة.

التحريرية وجاء في ظلها نشاط قوي للدبلوماسية الجزائرية للتخلص من الأزمة الاستعمارية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، واستمر هذا النشاط إلى غاية انقلاب يونيو عام 1965.

جراء هذا التحول دخلت الجزائر في عزلة فرضها عليها هذا الانقلاب، لأن الرئيس أحمد بن بله كان يمثل عند الكثير من المجتمعات والقادة رمز نجاح ورواج الثورة الجزائرية التي كانت تمثل صحوة تحررية ثورية لدول العالم الثالث، ولذلك فإن العديد من هذه الدول عارضت الانقلاب أو تحفظت عليه أو واجهته بتجاهل وتريث، ومن ثم كان لزاما على الجزائر أن تنشط في الخارج بشكل مكثف لإعادة كسب الشرعية من جديد، ومع تنفيذ سياسة التأميم تكون قد دخلت في أزمة عميقة مع الأرب، حيث وظفت كل طاقتها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها.

---

[1] محمد الطاهر عقيلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية: 1999-2004، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005، ص ص.82-92. 72

بفضل نشاطها الكثيف وعقد العديد من المؤتمرات الدولية على ترابها مثل مؤتمر مجموعة الـ77 عام 1967 ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية تمكنت الجزائر من استرجاع مكانتها على مستوى العالم الثالث، بل أصبحت مدرسة لدى الدول المصدرة للمواد الأولية وسيدة العالم الثالث وصناعة قراراته، كما كانت تصورها العديد من الدوائر الإعلامية في العالم الثالث، وكيست سمعة أدبية طيبة وواسعة على مستوى الأصدقاء والمنافسين الكبار، واحترام من قبل الأعداء، وارتياح واسع في الداخل، لكن موقفها من تفجر النزاع في الصحراء الغربية قد أعاد وضع الجزائر إلى نقطة الصفر، وعادت إلى عزلة شديدة حيث تم استغلال هذه الأزمة لمحاصرة الجزائر.

وكانت تلك مرحلة صعبة عاشتها الجزائر، حتى إن مساعد الرئيس ذكر ذات مرة على شاشة التلفيزيون الجزائري أنه لم يرى الرئيس بومدين إطلاقا في عزلة كما كان الأمر عند انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية بالخرطوم العام 1977 بسبب قضية الصحراء الغربية، لتعود الجزائر من جديد إلى نشاط مكثف من أجل جلب الدعم للقضية الصحراوية لاعتبار على أنها قضية تقرير المصير، وعزل المغرب عن العمق الإفريقي، واستطاعت في النهاية تغيير العديد من المواقف لبعض الدول المحافظة مثل تونس، موريتانيا، مصر ونيجيريا التي لعبت دورا فاصلا في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1982 وانسحاب المغرب منها محتجا على ذلك، التواصل الجزائر فرض عزلة إفريقية عليه.[1]

إلا أن دخول الجزائر في أزمة داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام جراء طريقة إرادته إلى الأزمة، بحيث سيطر الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية والمنظور الأمني وبدات الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطها نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر، وبعد رئاسة الجزائر المنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة ال35 في الجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين أثيوبيا وإيريتريا ، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا .

[1] محمد بوشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوي في القرن الأفريقي الإثيوبية الاريتيرية، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع 2004، ص م، 31-39.

تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية الإفريقية، وهي الآن تدخل مرحلة الركود لنشاطها الدبلوماسي جراء الاستقرار الداخلي، والدليل على ذلك أنها ظلت تتفرج على انقسام الصف الفلسطيني ولم تحرك ساكنا للقيام بجهد لرأب الصداع بين الفلسطينيين، حتى أن السيد أسامة حمدان ممثل حركة حماس في لبنان صرح أن حركة حماس تجند قيام الجزائر بالوساطة بين الفلسطينيين لتحقيق الصلح، ومع ذلك لم تكترث الجزائر لذلك، ولهذا فإن الطابع الأزموي أصبح سمة لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية .

ج- طابع الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

ورثت جبهة التحرير الثورة في نشاطها الخارجي طابع الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من الحركة حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية[1] ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي، حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ولم تخض في الخلافات العربية – العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها الدول العربية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية وهذا ينطبق على دول الساحل.

بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة أدبية طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الدين قمت وساطتها بينهم، فقد عرضت الجزائر وساطتها لحل نزاعات وخلافات عربية، وقبلت وساطتها وتوجت بحل النزاعات والخلافات بين كل من ليبيا وتونس وبين مصر وليبيا، وبين الفصائل الفلسطينية، وإذا كانت النزاعات التي تظهر بين الدول العربية ودول الجوار الأخرى تؤدي إلى وقوف معظم الدول العربية وراء الطرف العربي ضد الطرف الآخر. إن سياسة الجزائر الخارجية تتسم بالحياد حتى وإن تعلق الأمر بالنزاعات التي يكون أحد أطرافها عربيا، مما جعل كلمتها ووساطتها مقبولة عند الأطراف غير العربية، ولم تتهم بأنها غير محايدة وكان ذلك في نزاع إيران والعراق، فإذا كانت معظم الدول العربية وقفت وراء العراق ودعمته بالمال والسلاح ضد إيران، فإن الجزائر ظلت على الحياد تعرض وساطتها لحل النزاعات، وكان قبولها من طرف طرفي النزاع للقيام بذلك ونجحت في تسويته، ومرة أخرى تم قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإرتريا، فلا ننسى أن هذه الأخيرة بعد استقلالها دخلت في نزاع مع اليمن حول جزر حنش،

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1967 ، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، م م. 246 - 306.

ووقفت معظم الدول العربية وراء اليمن، ومن ثم كسبت عداء إريتريا الدولة التي كانت الدول العربية تدعمها ضد إثيوبيا رجاء انضمامها للجامعة بعد استقلالها، لكن نزاعها مع اليمن كان كفيلا بخسارة انضمامها إلى الجامعة كما أن وقوف معظم الدول العربية وراء الصومال في حربه ضد إثيوبيا، دفع هذه الأخير إلى التعاون مع إسرائيل في معاداة العرب.

لكن الجزائر ظللت على الحياد جراء ما يحدث في القرن الإفريقي، بل كان هذا الموقف يتسم بالمرونة لكون الحركة الإريترية هي حركة تحررية ومن ثم دعمتها الجزائر دبلوماسيا وماديا، لمن دون أن تخرج نظام أديس أبابا، كما وقفت إلى جانب إثيوبيا ضد الصومال مبدئيا، باعتبار أن الصومال هي التي اعتدت على مبدأ قدسية الحدود المورثة عن الاستعمار، لكن الجزائر لم تخرج من قبول وساطتها في القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا، وتم قبول الحل المقترح من الجزائر، إن قسمة الحياد ظلت لصيقة بالسياسة الخارجية الجزائرية قبل وبعد الاستقلال.[1]

تعتبر هذه السمات البارزة في السياسة الخارجية الجزائرية، والمنظور الأمني بالإضافة إلى ما ذكرته في السابق عن مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمثل تمسك الجزائر، بمبادئ عالمية في سياستها الخارجية، وإذا حاولنا إسقاطها على دول الساحل نجدها تحاول أن تجعل هذه السمات هي الأبرز في العلاقة مع تلك الدول وبالتالي تحاول الجزائر تحقيق أهدافها من خلال فرض تلك السمات.

أهداف المنظور الأمني الجزائري في حفظ الأمن والسلم والتنمية:

على غرار هيئة الأمم المتحدة والتي تسعى إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين، تسعى الجزائر هي الأخرى تحقيق السلم والأمن في المنطقة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، من خلال إدارتها لجملة من الملفات في الشأن الإفريقي، وهذا ما سنحاول أن نوضحه في هذا المبحث. المطلب الأول: إدارة ملفات التنمية والسلم والأمن في الاتحاد الإفريقي إن إدارة الجزائر لهذه الملفات جعلها تحتل الصدارة في إطار الاتحاد الإفريقي منذ عودتها إلى دورها بقوة، ففيما يتعلق بالاهتمام بالتنمية فإن الجزائر وفي القمة الثانية أثناء رئاستها للمنظمة (القمة الاستثنائية المنظمة الوحدة الإفريقية لمدينة سرت الليبية) حصلت على تفويض من طرف الأفارقة للقيام بالنيابة عنهم إلى جانب جنوب إفريقيا بحث السبل الممكنة من أجل إلغاء الديون الإفريقية في قمة مجموعة

[1] عمار يوحوش، مرجع سابق ع .346

الثمانية، يضاف إلى المبادرة التي جاء بها ثلاثي الجزائر، نيجيريا جنوب إفريقيا أصبحت مرة أخرى تفرض نيابة عن الأفارقة .

المبحث الثاني: دور التعاون الجزائري-الإقليمي في حل المشاكل الحدودية

على غرار هيئة الأمم المتحدة والتي تسعى إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين، تسعى الجزائر هي الأخرى تحقيق السلم والأمن في المنطقة سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، من خلال إدارتها لجملة من الملفات في الشأن الإفريقي، وهذا ما سنحاول أن نوضحه في هذا المبحث.

إن إدارة الجزائر لهذه الملفات جعلها تحتل الصدارة في إطار الاتحاد الإفريقي منذ عودتها إلى دورها بقوة، ففيما يتعلق بالاهتمام بالتنمية فإن الجزائر وفي القمة الثانية أثناء رئاستها للمنظمة القمة الاستثنائية المنظمة الوحدة الإفريقية لمدينة سرت الليبية) حصلت على تفويض من طرف الأفارقة للقيام بالنيابة عنهم إلى جانب جنوب إفريقيا ببحث السبل الممكنة من أجل إلغاء الديون الإفريقية في قمة مجموعة الثمانية، يضاف إلى المبادرة التي جاء بها ثلاثي الجزائر، نيجيريا جنوب إفريقيا أصبحت مرة أخرى تفرض نيابة عن الأفارقة في بحث سبل التنمية بشكل شامل أكثر من تعلقها بمسألة الديون فقط، كما هو الشأن من قبل فهذا التفويض أقره الأفارقة مرة أخرى في لومي حيث تم تفويض كل من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والنيجيري أوبا سانجو" والجنوب الإفريقي "تابو مبيكي" للقيام بمساعي تحقيق سبل التنمية في إفريقيا، بما فيها جلب المساعدات الخارجية والاستثمارات وتخفيض معدل الديون .

من هنا أصبح الرئيس الجزائري كشريك مهم مع نظيريه ثنائي جنوب إفريقيا ونيجيريا في كل قمم مجموعة الثمانية لبحث المشاكل المتعلقة بإفريقيا (التنمية، الديون، النزاعات)، كما أصبح شريكا مهما التواصل بعض القوى الدولية مع إفريقيا عن طريق القمم التي كانت تنظم مع قادة القارة، والتي كان أهمها المنتدى الصيني للتعاون الإفريقي، ويبدو لي أن الجزائر مساهمة كثيرا في هندسة النفوذ الصيني في القارة، مثلما فعلت مع السوفيات في فترة المد الاشتراكي، ويرجع ذلك إلى العلاقات التاريخية المتميزة بين الصين والجزائر إضافة إلى تطابق وجهات النظر بينهما فيما يخص العديد من القضايا الدولية، منها وقوف الجزائر إلى جانب الصين في

مطالبها الوطنية سواء تعلق الأمر بجزيرة تايوان، أو المطالب الترابية للهند في بعض الأقاليم الصينية، ولهذا كانت النتائج التواصل الإفريقي مع العملاق الصيني إيجابية جدا، سواء تعلق الأمر بإلغاء الديون الأفقر البلدان الإفريقية أو بزيادة الاستثمار المباشر في إفريقيا.[1]

الشيء المقابل لهذا الاهتمام هو مشكل السلم والاستقرار في إفريقيا سواء تعلق الأمر بالنزاعات الإثنية أو بالتغيرات الغير دستورية، لأن كلاهما ينتج عنه هجرات جماعية من الأقاليم المتنازع عنها، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر من خلال إنهاك اقتصاديات الوحدات المتصارعة في المصاريف الحربية، وبالتالي تفاقم الأوضاع الاجتماعية مما ينجر من الهجرة غير الشرعية، ولهذا وذاك دفعت الجزائر الثمن غاليا من خلال تحملها للعديد من موجات اللجوء مما يجعلها ذات الحساسية لهذا الموضوع علاوة على خطر التدخل الخارجي.

لذلك فإن الجزائر عملت بقوة على دعم مشروع عدم الاعتراف بالحكومات التي تأتي عن طريق الانقلابات والتي تمت مناقشتها في قمم سابقة وبدا الجميع ينزعج منها، واستطاعت خلال القمة ال35 إقناع الأفارقة بضرورة المصادقة على اتفاقية عدم شرعنة الأنظمة الانقلابية، وفرض عقوبات على تلك الحكومات مع تعليق عضويتها ،وانطلاقا من ذلك فإن الحكومات التي أتت إلى الحكم عن طريق الانقلابات كموريتانيا، غينيا، وتوجو كلها تم تعليق عضويتها في الاتحاد الإفريقي وألح الاتحاد على ضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية عن طريق تنظيم الانتخابات، كما علق عضوية كل من إرتيريا ومدغشقر، هذه الأخيرة بسبب الأزمة السياسية فيها، أما الأولى فكان التعليق عضويتها بسبب دعمها للمتمردين في الصومال أما مشكل النزاعات العرقية فإن الجزائر ورغم أنها تتبنى مبدأ عدم التدخل عسكريا خارج حدودها فإنها اهتمت كثيرا بهذه النزاعات، فمشكل الكونغو قد تم عقد من أجله قمة مصغرة لتدعيم اتفاق السلام المبرم بين الأطراف المتنازعة كخطوة أولية لتهيئة الأجواء من أجل دخول قوات حفظ السلام للفصل بين أطراف الصراع، وقد لعبت الجزائر دورا مهما في دعم هذا الاتفاق في هذه القمة المصغرة، وحثت نيجيريا للمشاركة

[1] سليم العايب، مرجع السابق، ص 153

بقوات عسكرية كبيرة كما حثت جنوب إفريقيا على توفير الوسائل اللازمة لذلك مثل المدرعات وتمت استجابتهم لذلك.

مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أرسلت الجزائر مرة أخرى ملاحظين عسكريين لمتابعة اتفاق السلام الذي يؤطره الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة، كما أرسلت الجزائر مراقبين إلى البوروندي لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام، وعملت على الاهتمام أكثر بالمشكل الصومالي هذا البلد الذي مزقته الحرب الأهلية منذ فترة والذي عبر عنه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في اجتماع لمجلس السلم والأمن الإفريقي حول المسألة الصومالية بالقول إن المسالة الصومالية ما انفكت على الدوام بالنسبة لنا مبعثا للحسرة والجزع، وهذا منذ أن سقط هذا البلد الشقيق في وحدة العنف والفوضى.[1]

بعد توقيع اتفاق بين أطراف الصراع بوساطة جيبوتية رحب به الاتحاد الإفريقي وهيئات دولية، ومما قاله الرئيس عن هذا الاتفاق بأنه يحمل في ثناياه الأمل العظيم، ورد على نداء الرئيس مفوضية الاتحاد.

الإفريقي بضرورة مشاركة الدول الإفريقية من أجل تكوين قوة إفريقية لحماية هذا الاتفاق وتعزيز السلم في الصومال، أعلنت الجزائر في مساهمتها في توفير الدعم اللوجستيكي لهذه البعثة، حيث وفرت لها وسائل النقل وقمت بعض العتاد لبعض الوحدات العسكرية الصومالية لكنها لم تشارك بقوات عسكرية، أضن أنه في حالة مشاركة المغرب في هذه البعثات سوف تكون مشاركة الجزائر مسالة وقت ليس إلا.[2]

اما مسالة إقليم دارفور في السودان فإن الجزائر دعمت طرح إرسال قوات افريقية لهذا الإقليم لكنها كانت ترى بأن مشكل دارفور لا يمكن أن يتحمله الاتحاد الإفريقي وحده، بل لا بد أن يكون مدعوما من طرف الأمم المتحدة، نظرا لحجم الصراع وقوة التدخل الأجنبي فيه، كما أنها كانت تؤمن بان النزاع لا يمكن تسويته إلا من خلال الحوار السوداني الداخلي، وأكدت دائما على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاوض مع ضمان مشاركة

---

[1] قمة مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي حول المسلة الصومالية
http://www.El-mouradia. Da/arabe discours ara/2008/06/html/d290608 aua, Html> 2019 </03/02

[2] مرجع سابق، ص68.

كل الأطراف المعنية في مسار الخروج من الأزمة من أجل تحقيق إجماع وطني للوصول إلى الحل السلمي لأنه هو الحل الدائم، وعلق رئيس الجمهورية على الاتفاق الشامل للسلام في دارفور الموقع في 05 ماي 2006 بأنه فرصة حقيقية يتعين على الحكومة السودانية والحركات المتمردة اغتنامها قصد تسوية الأزمة في جوهرها وبشكل دائم.

ظلت الجزائر دائما تسعى لترسيخ ثقافة السلم في القارة الإفريقية من خلال إعلان سنوات السلم والأمن الإفريقي، بحيث دعت في قمة الجزائر سنة 1999 إلى إعلان سنة 2000 سنة سلام وأمن وتضامن في إفريقيا، وفي قمة لومي خرج المؤتمرون بتصريح عن ارادتهم في جعل سنة 2000 سنة سلام وأمن وتضامن ،كما عملت على جعل سنة 2000 سنة سلام وأمن كذلك الذي نص عليه إعلان قمة طرابلس باعتبار عام 2010 عام للسلم والأمن في القارة، فبعد أن استعرض الإعلان النجاحات التي حققها الاتحاد الإفريقي في إرسال السلم وتسوية النزاعات في كل من بور ندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو وليبيريا وجنوب السودان جامت بنود تتمثل في تعهد دول الاتحاد بتنفيذ هذا الإعلان في جميع أنحاء إفريقيا، وحث الدول الإفريقية على ضرورة إعداد برنامج مفصل يحدد الخطوات الملموسة التي يمكن اتخاذها لتشجيع السلم والأمن في إفريقيا يقدم للدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد.

بعد هذا التقصي الحجم الدور الذي تقوم به الجزائر سواء من خلال تأسيس الاتحاد الإفريقي، أو من خلال فعاليتها ومشاركتها في تشكيل أجهزته وتفعيلها فإنه يتبين لنا أن الجزائر تقوم بدور أساسي، وهذه المرة إلى جانب ثنائي جنوب إفريقيا ونيجيريا، وذلك بعد عودة الجزائر إلى دورها في منظمة الوحدة الإفريقية من خلال القمة ال35 إلى أن تم الاعتراف لها بذلك الدور من قبل القادة الأفارقة الذين فرضها نيابة عنهم إلى جانب الثنائي المذكور لحل مشاكل القارة ودراستها مع مجموعة الثمانية، وكان هذا التفويض في القمة الاستثنائية في سرت 1999 وفي قمة لومي 2000 لتأخذ بعد ذلك هذا الدور في إطار مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا خصوصا إذا علمنا أن الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ أن أخذت خبرة سيئة جراء تدخلها في الصومال، فإنها

أصبحت تحجم عن التدخل في القارة، وتركت ذلك للدول الإفريقية التي تعتبرها دولا محورية في القارة أو إلى الأمم المتحدة.[1]

من خلال اهتمام الجزائر بموضوع السلم والأمن الإفريقي فإنها لعبت دورا مهما، سواء من خلال تشكيل لواء قدرة شمال إفريقيا التابع للقوة الإفريقية الجاهزة، أو من خلال تفعيل مجلس السلم والأمن، وبنجاحها بإبعاد التدخل الأمريكي عن القارة تكون قد أقدمت على خطة رائدة في إطار الاتحاد الإفريقي.

النتيجة المتوصل إليها في هذا الفصل هي أن الجزائر لعبت أدوار أساسية في دعم مشاريع وآليات الاتحاد الإفريقي، سواء تعلق الأمر بدعمها المشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)، أو من خلال دعمها لمشروع إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، والقوة الإفريقية الجاهزة التابعة له، كما أنها سخرت هذه المشاريع الخدمة مصالحها، المتمثلة في إقحام الصحراء الغربية في تشكيل القوة الإفريقية الجاهزة، وتسخير هذه القوة في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء، وإبعاد التدخل الأجنبي عن المنطقة. كما تبقى إدارة ملفات التنمية والسلم والأمن في القارة الإفريقية وذلك في منظمة الاتحاد الإفريقي يجعل الجزائر خلال الوصول إلى الدور الريادي وها ما أقرته الولايات المتحدة الأمريكية حيث توصلت ندوة فكرية حول سياسات الدول الكبرى في الساحل الإفريقي نظمها أمس مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية إلى استنتاجات مفادها أن السياسة الخارجية الفرنسية حيال هذه المنطقة لم تتغير في المضمون والهدف، والتغير

الذي حصل عليها كان على مستوى اللهجة والأداة فقط في حين تبرر الولايات المتحدة الأمريكية سياستها في منطقة الساحل يتحول هذه الأخيرة إلى ملاذ للجماعات الإرهابية، والإقرار الأمريكي في هذا المجال خلال الأسابيع الأخيرة، بالدور الريادي للجزائر في أمثلة المنطقة الساحل برمتها.

الاستنتاج الأول ورد في الورقة البحثية التي تقدم بها أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، صالح سعود، بعنوان "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه دول الساحل والصحراء".

[1] مرجع سابق .ص70.

حيث أبرز بان فرنسا صارت تعتبر هذه المنطقة، منطقة عبور، وليس نفوذا فرنسيا فقط وهي السياسة التي شرع في تجسيدها مع تأسيس مجموعة الدول الساحل سنة 1998، على أسس المصلحة لا المبادئ والمقدرة لا القوة والقدرة، وعلى ضوء استراتيجيات أهمها إستراتيجية إعادة الانتشار وإستراتيجية التوازن والتواصل وإستراتيجية التوظيف والمشاركة في قضايا الإرهاب، الهجرة، تجارة الرق، الجريمة المنظمة..).[1]

واستبعد الأستاذ سعود في تحليله أن يكون هناك تنافس بين فرنسا والولايات المتحدة حول منطقة الساحل الإفريقي، وما يمكن وصفه بالتنافس هو مجرد توزيع الأدوار انطلاقا من أن المواجهة المباشرة بين القوى الكبرى أصبحت غير مجدية علاوة على الحصول على اتفاق في الإستراتيجية الشاملة لهذه القوى حول التحاشي مثل هذه المواجهة، ولذلك تبحث عن دول لتوظيفها من أجل الفوز من النفط في هذه المنطقة (من أجود نفط العالم، تتواجد في دول مثل مالي، سيراليون، والجزائر التي تتوفر على احتياطي يقدر ب11 . 3 مليار برميل)، ويذكر المحاضر في هذا المجال توظيف فرنسا لأزمة التوارق لتنقية شراكات أجنبية في المنطقة، داعيا بشأن هذه النقطة إلى حد هذه المشكلة بدل توظيفها، مؤكدا بأن فرنسا وظفت إسرائيل لتنفيذ سياستها في الساحل الإفريقي، موضحا بان باريس تنفذ هذه السياسة عبر الدول الوظيفية.

خلص المحاضر إلى أن الأدوار الفرنسية متناقضة وإنما هي متكاملة، فهي مثلا الدولة الفاعلة في تشاد وموريتانيا وأن المنطقة رخوة جدا الأمر الذي يجعل القوى الكبر تنفذ سياستها فيها بكل سهولة. أما الاستنتاج الثاني فقد ورد في خلاصة الورقة البحثية الثانية التي تقدم بها الأستاذ سالم برقوق، تحت عنوان الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الأمريكية في الساحل الإفريقي" ومفاده أن الولايات المتحدة أقرت في الشهر المنصرم، صراحة بالدور الريادي للجزائر في أمننه منطقة الساحل بعدما اعترفت بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب

[1] سعود، على أنواع المدارية الجزائرية المشاكل منطقة السلط). مجلة العالم الإستراتيجي، (الصادرة من مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية) ، العدد 3 ، ماي 2008 .

ومساعي تواجدها في المنطقة عبر عدة مبادرات ابتداء من مبادرة الساحل 2002 ومكافحة الإرهاب 2004، في ضوء السياسة الأمريكية المعلنة حيال المنطقة والمخصصة رسميا لمكافحة الإرهاب.[1]

وأوضح المحاضر بان أمريكا وقبل الإقرار بالدور الريادي للجزائر في منطقة الساحل، اعتمدت مقاربة الأمن الصلب، وذلك من خلال دعم دول المنطقة في تعزيز أمنها الإقليمي والتكوين العسكري لجيوش هذه الدول وتزويدها حتى بالعتاد لمحاربة الإرهاب، والإقرار بمكافحة هذه الظاهرة بشكل جماعي وأشار في هذا السياق إلى الاعتراف الأمريكي بالدور الجزائري في تحريم الفدية التي تطلبها الجماعات الإرهابية بمنطقة الساحل، على مستوى الأمم المتحدة وهو المجهود التي استطاعت الجزائر من خلاله أن تحقق إجماعا إفريقيا وإجماعا جزئيا داخل المنظمة الأممية وبدعم من الموقف الأمريكي.

وأكد على أن السياسة الأمريكية في منطقة الساحل تتميز بالحركية والحيوية والاستباقية واعتماد مقاربة الأمن الذكي الذي يقوم على جمع بين العسكراتية، الدبلوماسية، الشركات الجهوية والإصلاح السياسي والاقتصادي والإقرار بالدور الريادي للجزائر في هذه المنطقة.

وأثناء النقاش، أوضح صاحب الورقة الأولى بأنه إما أن تتحرك الجزائر وإما أن تصبح مهددة من طرف منطقة الساحل الإفريقي الرخوة أمنيا وأن هذا التحرك لابد أن يرتكز على المواطنة والأمن الإنساني انطلاقا من بقاء أمن داخلي ذاتي يسبق تحقيق الأمن الخارجي ويكون أساسا له.

جهود الجزائر في تجسيد مشروع مجلس السلم والأمن الإفريقي:

إذا كانت الجزائر تولي أهمية للاستقرار الإقليمي من أجل خطر التدخل الأجنبي، والابتعاد عن اقتراض تدمير الذاتي للقدرات المحلية الإفريقية، فإنها ظلت تحرص على تسوية واحتواء النزاعات التي تحدث خاصة بين الدول الإفريقية، بالموازنة مع سعيها لإيجاد آليات تحفظ أمن واستقرار المحيط الإفريقي، فعلى غرار قبولها إنشاء آلية خاصة لتسوية نزاعها الحدودي مع المغرب سنة 1963 المتمثلة في اللجنة المتساوية الأعضاء

[1] مرجع سابق، ص 82.

اكسبها شيئا من المصداقية الإقليمية في تسوية النزاعات الحدود" سلميا في الإطار الإقليمي الإفريقي، ومن جهة أخرى فإن دعم الجزائر لهذه الآلية يرجع إلى الهاجس الأمني الذي ظلت تسببه مؤخرا بعض الظواهر وكانت أسبابا جوهرية لاندلاع نزاعات بين الدول الإفريقية، وتتمثل هذه الأسباب في ما يأتي ذكره.

– مشكلة اللاجئين التي أصبحت إحدى التحديات التي تواجه دول القارة الإفريقية، وقد عانت الجزائر من هذه الظاهرة نظرا لثقل تكلفة الترحيل.

– مشكل الإرهاب الذي تعتبر الجزائر أكبر الدول المتضررة منه، لذلك أكدت على التعاون الدولي لمكافحته، وعمدت الجزائر في سياستها الخارجية على إضفاء الصبغة الدولية لهذه الظواهر، واعتبرتها تحديات جديدة للأمن الإقليمي والعالمي.[1]

انطلاقا من هذه المعطيات يمكن القول أن الجزائر أولت اهتماما كبيرا لتطوير وتكريس آلية لإدارة النزاعات في إفريقيا، وفي الدورة التاسعة والعشرين بالقاهرة سنة 1993 تم عرض مقترح لإنشاء آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها داخل منظمة من سكرتير المنظمة، وتم تبني هذا المقترح في البيان الختامي الذي تم بموجبه تأسيس هذه الآلية، وقد لعبت هذه الأخيرة دورا هاما في كل من الكونغو، الغابون، سيراليون، الصومال، رواندا، بور ندي، السودان، نيجيريا مع الكاميرون، غينيا وجزر القمر، فالألية أصبحت نقطة الانطلاق في عملية طويلة الأجل ستتمكن المنظمة من خلالها من الاستفادة من التجارب التي جلبتها دول كبورندي، رواندا، أنغولا، موزنبيق، الكونغو، جنوب إفريقيا والسودان في إعادة هيكلتها في الاتحاد الإفريقي، بحيث يتناسب دورها مع الحقائق الإفريقية .

منذ إنشاء آلية الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها عملت الجزائر على دعم دورها وتفعيله انطلاقا من فكرة الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات، بالتالي احتوائها في مهدها وحلها سلميا لتدعو مبدا

[1] سليم العايب، مرجع سابق، ص. 135.

الحل السلمي في النزاعات الإفريقية الذي أكدته الجزائر مرارا من خلال تمسكها بالمبدأ ووساطتها في حل النزاعات الدولية، التي تشهد عليها العديد من المساعي للتخفيف من حدة التوتر وتثبيت السلام.

ونظرا لأن هذه آلية لم تؤد مهامها بفعالية كما سطر لها بسبب العبء المالي الذي عانت منه منظمة الوحدة الإفريقية من أجل تغطية مصاريف عمل هذه الآلية، سواء تعلق الأمر بالنسبة للموظفين أو بالنسبة لتموين عمليات التدخل في النزاعات التي تندلع في إفريقيا، ويرجع ذلك إلى عدم تحصيل المنظمة للاشتراكات السنوية المالية لدول الأعضاء، ومن جهة أخرى عدم قدرة الدول الإفريقية على تغطية نفقات التدخل وعمليات حفظ السلام في إفريقيا، ولهذا عملت الجزائر على اسناد هذه الآلية بالجهود الدولية، ويعلي ذلك مطالبتها بالحل الإقليمي المدعو الجهود الدولية، ومن ثم نشطت الدبلوماسية الجزائرية لجلب المساعدات المالية والتقنية من المنظمات والدول الغنية من أجل الدعم في المجالات التالية:

1- جلب الدعم الفعلي لمنظمة الوحدة الإفريقية لإنشاء نظام الإنذار المبكر من خلال تجميع المعلومات وتحليلها.

2- جلب الدعم المالي في المجال نزع الأنغام.

3- جلب الدعم في مجال نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإدماجهم في الحياة الاجتماعية.

4- دعم الدول المستقبلية للاجئين الفارين من النزاعات المسلحة.

5- جلب مساهمة التحاد الأوربي في التكوين والتخصص في مجال منع النزاعات وعمليات حفظ السلام. 6- جلب الدعم في مرحلة بناء السلام بعد تسوية النزاعات.[1]

رغم أن هذه الآلية فشلت نسبيا في أداء مهامها إلا أنها شكلت الحجر الأساسي لإنشاء آلية أخرى أكثر فعالية وفي مجلس السلم والأمن الإفريقي في إطار تأسيس الاتحاد الإفريقي وإدخال مؤسسات جديدة ضمنه، ويرجع ذلك إلى القمة الـ35 المنعقدة بالجزائر والتي تم الاتفاق فيها على مكافحة التغيرات غير الدستورية ومحاربة

[1] سليم العالمي، مرجع سابق، ص 65

الإرهاب والإقرار بعقد القمة الاستثنائية في مدينة سرت بليبيا لبحث مسألة تحديد منظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى والتطورات في إطار العولمة، ومن ثم كانت الانطلاقة في بعث مشروع تأسيس الاتحاد الإفريقي مع إضافة الهياكل جديدة إليه.

وفي الدورة السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في لوساكا عاصمة زامبيا من 09 إلى 11 يوليو 2001، قرر المؤتمر دمج الجهاز المركزي لآلية منع النزاعات وإدارتها ضمن هياكل الاتحاد، وتم تقديم طلب إلى الأمين العام لمراجعة هيكل هذا الجهاز وإجراءاته وأساليب عمله مع إمكانيات تغيير اسمه، وانطلاقا من رغبة القادة الأفارقة في إقامة هيكل فعال لتنفيذ القرارات التي تتخذ من أجل الحد من اندلاع النزاعات وتنظيم عمليات التدخل وعمليات حفظ وبناء السلام في القارة، جاء الإعلان عن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في قمة الاتحاد الإفريقي الأولى في مدينة درمان بجنوب إفريقيا في يوليو 2002، ليصبح الجهاز المخول لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، ودخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003، وبدأ الممارسة الفطية لعمله في 25 ماي 2004.[1]

ومن أهداف المشروع هو الحد من اندلاع النزاعات وحفظ وبناء المسلم، وتعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد وسيادة القانون وحماية الحقوق والحريات الأساسية، وخلق الظروف المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، ووضع السياسة دفاع مشتركة للاتحاد أو الوحدة الإفريقية وهذا تعده الجزائر من الأهداف التي تسعى من خلال إلى تدعيم منظمة الساحل والصحراء

[1] Delphine le courte le conseil paix et de sécurité de l'union africaine clef d'une nouvelle architecture de stabilité en Afrique , Afrique contemporaine, 2004, pp, 131 133

أهداف المنظور الأمني في الساحل الإفريقي:

أولا: الأمن ينبغي أن يأخذ بسعي واسع مجاميع العناصر السياسية والاقتصادية بطريقة ممكنة من تلبية الحاجيات الأساسية للفرد وحماية الهوية الثقافية، والبيئية وتقليص الفقر، وهذا يعني الذهاب لنموذج كلاوزفيتش بمنطق حيث الخدمة العامة واستهلاك الفرد لا يمنع استهلاك الآخرين.[1]

ثانيا: فحسب طبيعة الخدمة العامة تكون دون استثناء وبدون تنافس والأمن في هذا المستوى يكون من خلال بعد إقليمي أو عالمي، هذا التصور قاد الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن مبادرة جماعية على المستوى الأمني مفرداته التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو نفس توجه مبادرة النيباد في إطار تجسيد الشروط الطويلة.

ثالثا: بالنظر لإقليمية التهديدات فمن المهم وضع الأمن عبر منظور عابر للأوطان تمج الأبعاد الجماعية والغربية وتعلي جميع مجالات الحياة اجتماعيا ويدعم صلاحية الإطار السياسي والاقتصادي للحكومة.[2]

تدعيم التعاون المغاربي – الإفريقي.... خيار المنظور الأمني الجزائري:

إن المخاوف الأمنية ينبغي أن تدفع النخب السياسية في منطقة الساحل الإفريقي إلى إدراك أن الإرهاب والجريمة المنظمة ثم تمرد الطوارق وتفاقم المشكل البيئي هي تحديات حقيقية تطرح بجدة ومعالجتها يستدعي وضع أهداف أساسية تضافر الجهود الإقليمية والتي هي أقرب في بعض الأحيان لفهم الظاهرة أكثر من المنظور الخاص.

أما الجزائر تسعى إلى وضع أهداف أساسها ترسيخ العلاقات المغاربية الإفريقية وذلك من خلال تدعيم التعاون المغاربي مع التعاون الإفريقي في حل المشكلات، والعمل على خلق منهج لتوسيع مجالات التعاون ووضع البرامج والآليات التنفيذ هذا التعاون لتصبح هذه الشراكة في المنظمة الإفريقية شراكة تحافظ على المصالح المشتركة وهو ما يقود لتدارس السبل الكفيلة لتقرير التعاون والعلاقات بين القضائية المغاربي من ناحية أخرى،

[1] chouda yves Alexandre Puissance, résolution des conflits et sécurité collective à l'ère d' union - africaine, théorie et pratique ،annuaire français de relation internationales 25، p,302 .
[2] ibid, p 303

زيادة على ذلك يصبح من المهم العمل على ضرورة مراجعة الأسس والأهداف والآليات التي تنظم هذه العلاقة والارتقاء بها إلى مراجعة إقامة شراكة فاعلة عبر مناهج مسارات متكاملة ثنائية وجهوية. حيث أن هذا التعاون بين الحكومات يعد إطارا ملائما لدفع التعاون وتحقيق حالة التوازن الإقليمي والشراكة المتضامنة في ضم المسار الاندماجي التي تشهده القارة الإفريقية من خلال المجموعات الجهوية ضمن الاتحاد الإفريقي.[1]

لذا فالدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر والتي وضعت في منظورها مجموعة من الأهداف التي من بينها الشراكة والتعاون المغاربي عليها التشريع في استكمال هذا الاتحاد وتفعيل مؤسساته وآلياته بدلا من أن يبقى من الأهداف المسطرة فقط وذلك بالاقتناع بالحاجة أكثر إلى التعاون والشراكة المغاربية الإفريقية على مستوى منظمة الساحل والصحراء حيث أن حالة الأمن ستعود بالسلب على كل من الدول شمال إفريقيا دون استثناء المصير المشترك وترابط مصالح الشعوب في المنطقة وها هو الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بقوله، بات الصوت الوحيد غير الممنوع والصرف المنفرد غير المستساغ، والحوار الثنائي الذي يتناول القضايا المتجددة غير مجد، وإنما هي تكتلات إقليمية ودولية تقوم على أساس تبادل المنافع والمصالح ، فمن خلال أهداف المنظور الأمني الجزائري والتي أساسها التعاون والتنسيق لأبد على دول المغرب والأفارقة مواجهة تحدي الأمن والاستقرار من ناحية وتحدي التنمية من ناحية أخرى.

إلا أن هذا التصور في الحقيقة يعيد التساؤل حول ما إذا كان اتحاد المغرب العربي في صيغته العالية يعكس نظرة مغاربية منسجمة وما إذا كان الاتحاد الإفريقي قابلا للانتعاش أم لا، وما يؤكد على حتمية بلورة إستراتيجية للمصالح الإفريقية العربية المشتركة في المنطقة الساحلية هو مواجهة الاهتمام المتزايد الدول الإفريقية من طرف الدول الكبرى، وأهمية إعطاء الأولوية في هذه الإستراتيجية للمسائل الجوهرية أهمها الأمن ومكافحة الإرهاب والعمل على تعزيز التنمية عبر الاستثمار من خلال توسيع رقعة الشركاء ورفض الاحتكار من طرف الدول الغربية.

---

[1] محمد مالكي (نحو رؤية إستراتيجية للعلاقات المغربية ، مركز جامعة الدول العربية تونس، ورقة بحث قدمت في الدورة السابعة، المقرب العربي في مفترق الشركات حول التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته) 15 أفريل 2008، ص 47.

إن أهمية البعد الإستراتيجي في العلاقات المغاربية الإفريقية يتطلب إعادة صياغة هذه العلاقة وتحديدها والبدء خاصة بمصالحة المغاربيتين مع أنهم أولا، ففشل المشروع المغاربي لعب دورا مفصليا في استعصاء بناء علاقات متوازنة فعالة وعقلانية مع دول الجوار ومنها الحوار الإفريقي على أهمية أن يتأسس المشروع المغاربة على دعامات المتكاملة والمتداخلة وذلك قبل المرور إلى محاولة تعريف بمن هو عربي ومن هو إفريقي، وماذا ذلك فإن الدفع التعاون الفني والتقني بين الدول المغاربية ونظيرتها الإفريقية يكتسي أهمية بالغة في تعزيز علاقات التعاون والتأسيس الشركة متضامنة بعيدة المدى باعتباره يركز على تنمية الموارد البشرية وتأهيلها وتدريبها وباعتبارها حاجة الدول الإفريقية إلى مثل هذا التعاون في عديد المجالات.

وانطلاقا من يلازم الأبعاد التنموية والأمنية فإنه من المهم بذل المزيد من الجهود المشتركة للقضاء على التوتر في إفريقيا والمساعدة على فض حتى تلفت شعوبها إلى بناء وتحقيق التنمية الشاملة والنهوض بأوضاعها.

لعل جعل الكلام يدور حول مصطلح تنويع الشركات وعلى الجزائر وباقي الدول المغاربية إلى أن تدرك أهمية إعادة صياغة واعتبار المنطقة الساحلية كمبدأ إستراتيجي مثل الوسط، وكما علق أحد السياسيين الأفارقة أن إفريقيا لا تصبح ضمن دائرة المغاربة إلا حين يكونوا في حاجة إليها ، وأنها تدخل مدار الإهمال عندما لا تضطرهم ظروفهم على الانفتاح عليها ولكن رغم ذلك يبقى المنظور الأمني الجزائري وعكس الدول الأخرى يعتبر أمن الساحل واستقرار من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها ولعل الوسيلة لذلك هو بتدعيم التعاون المغاربي- الإفريقي.

ولكن الواقع يؤكد إلى أن الأهداف بقيت أهداف ولا تزال لم تطبق بشكل كبير في الساحل، ولتوقيع هذه الصور تشير إلى أن العرب والأفارقة الذين ينتمون تحت قضاء مشترك واحد ويتمتعون بالكثير من الامتيازات والمصالح لدى كل طرف وتهم الطرف الآخر فإن حجم التعاون بين المجموعتين بينهما لا يكاد يذكر مقارنة بحجم التعاون لكل منها مع الدول الأخرى.[1]

[1] محمد ملكي، مرجع سابق، م 53

بل أن الواقع المأساوي يشير إلى هناك العديد من الموارد التي يمتلكها من طرف ويحتاجها الطرف الآخر، يقوم باستيرادها عن طريق طرف ثالث بل أن القارة الإفريقية وبما تملكه من موارد طبيعية تجعلها ضمن أتي القارات. هي الهدف بدأ العمل على الاستواء عليه واحتكاره من الدول الأخرى التي تعمل الاختراق المنظمة الساحلية والقارة عموما اقتصاديا وثقافيا وغيرها تهدف إلى التواجد في الدول القارة الإفريقية التسخير إمكانياتها لمصلحة هذه الدول في غياب عربي.

وبالرغم مما نشاهده هذه الأيام من تسابق أمني يبدأ من الولايات المتحدة الأمريكية رولا ينتهي عند حدود دول الاتحاد الأوروبي والصين واليابان، وحتى فيتنام مع غياب حربي يدعوا إلى الاستغراب ويخلق الشعور بالإحباط يزيده ما يلمسه كل مراتب من نشاط إسرائيلي واضح في المنطقة خاصة في مجال العون الأمني الفني الذي استطاعت إسرائيل عن طريقه بناء إطارات كاملة في الدول الإفريقية في مختلف المجالات تروج لسياستها.

أن هذا الوضع السلبي الذي أشرنا إليه يعود في أحد أسبابه الرئيسية إلى عدم إدراك عدد من الدول المغاربية خصوصا المغرب، الجزائر، الأهمية العلاقات مع دول المنطقة وبناء تعاون معها.

وتعتبر إستراتيجية تحديد الأولويات أن النخب في البلدان المغرب العربي باستثناء ليبيا (قبل الثورة وقلب نظام معمر القذافي بعض الشيء لم يقبل إلى إدراك حقيقة البعد الإفريقي لأمنها القوي، وأن بالرغم من بنية العلاقات الثنائية التواجد الفعلي للدول المغاربية داخل منطقة الوحدة الإفريقية قبل أن تتحول للاتحاد الإفريقي.

وعموما وبالرغم من ذلك فإن الأهداف الجديدة الجزائرية المنشودة للمنظور مع دول وشعوب المنطقة لا تنهض وتستقيم وتعود قابلة لإدراك المجاعة والكفيلة، إلا إذا أشتت على القطيعة مع هذا النمط من التفكير، صحيح أن ثمة في المنطقة المشاكل دقيقة ومستعصية أو على الأقل تحتاج إلى مجهودات وإمكانيات هائلة قد لا يكون في إمكان البلاد المغاربية التغلب عليها لكن بمستطاع هذه الأخيرة هندسة أولويات وحسن اختيار الوسائل في رسم رؤية جديدة في علاقاتها بالمنطقة وإفريقيا عامة.

ولن يأتي ذلك دون تشكل وعي فعلي يضع العلاقات مع إفريقيا منزلة لا تقل أهمية عن القضايا المصرية الكبرى للجزائر والدول المغاربية ككل.[1]

كما أنه لا يمكن الحديث في التعاون الاقتصادي والتجاري المغاربي الإفريقي دون الإشارة إلى التعاون في المجال الأمني باعتبار ترابط المصالح الأمنية بين الطرفين ضرورة توفير الاستقرار والأمان التنفيذ المشاريع التنموية المشتركة وتركيز الاستثمارات وتنشيط دورة تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والبضائع بين الدول المعنية.[2]

حيث أضحي الاقتصاد والأمن وجمان العملة الواحدة عنوانها التنمية والاستقرار فعلى الدول المعنية بمجريات الأمور في المنطقة الساحلية الإفريقية وعلى رأسها الجزائر ربط الإجراءات الاقتصادية بأخرى عسكرية كان بالإمكان الفصل بينها وفق التعليمات المتداولة والمصطلحات النمطية السائدة في الكتابات العالمية في إفريقيا.[3]

زيادة على ذلك ضمن الأهداف التي ترسمها الجزائر التفعيل أو في محاولة تفعيل التعاون المغاربي الإفريقي يتمثل في: ضمان الحد الأدنى من مقومات الأمن الإنساني ويكون ذلك عن طريق تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار مما يؤسس لتنمية العلاقات السياسية بين الفضائين وتحقيق الاندماج القاري المنشود، إضافة إلى تدارس الجانبين لاحتياجاتهما وإمكانياتهما وتجاربهما في مختلف المجالات التعاون مع العمل على تركيز مشاريع طموحة في مجال البنية الأساسية مثل: النقل بكافة أنواعه والمواصلات وتوفير الحوافز الاستثمار ربما يعزز الروابط بصفة حيوية في خلق أرضية ملائمة لانطلاقة جديدة لعلاقات التعاون والشراكة تضمن تسهيل نقل البضائع والخدمات ورؤوس الأموال وتبادل الخبرات والتجارب.

---

[1] شاكر شريف، مرجع سابق، ص 174

[2] مرجع نفسه، ص 175

[3] محمد مالكي، مرجع سابق، ص 55.

ومما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي له دور فعال في حل مختلف المشاكل التي تعاني منها المنطقة، فالإجراءات التي يجب على الجزائر اتخاذها من الناحية الاقتصادية تنطلق في البداية في تنمية الجنوب الجزائري الكبير بإقامة مشاريع كبرى، والهياكل القاعدية كالطرق والمطارات وتشجيع السياحة وهذا كبديل واستجابة لظاهرة التهريب والجريمة التي اضطرت بعض السكان لممارستها الظروف المزرية رحالة العزلة التي يعيشها هؤلاء في المناطق البعيدة كأحد مظاهر الأمن الإنساني في مناطق داخل الجزائر.

ولهذا فليس غريبا أن تزداد هذه الحالة سوءا كلما اتجهنا جنوبا عمق الصحراء في مالي والنيجر وباقي أرجاء المنطقة وهو ما يحتم على الجزائر أن أرادت تعزيز أمنها اقتصادي توسع مشاريعها الاستثمارية في هذه المناطق كطريق أنسب لضمان استقرار المناطق الشمالية في كل من مالي والنيجر حيث يصبح وجود مستوى اقتصادي مرادف لعدم هجرة السكان وتراجع التهريب والجريمة. وتجدر الملاحظة في هذا المضمار أن حجم المبادلات التجارية العالية بين الجزائر ودول المغاربية الأخرى على العموم مع الجانب الإفريقي ضئيل مقارنة بالتبادل التجاري القائم مع الفضاءات والتكتلات الأخرى.

ويوفر برنامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إطارا ملائما لتجسيد هذه المشاريع على أرض الواقع بهدف التشجيع على الاندماج بين بلدان القارة من الواقع حيث أنه من خلال إنجاز المشاريع الكبرى الرامية يمكن تحقيق اندماج جهودي وصولا الاندماج القاري.

تتمثل في التقرب من جيوش هذه الدول، وكأن تقوم الجزائر بتدريب أفراد قوات هذه الدول، والتفكير في إنشاء قوة عسكرية مشتركة في المنطقة تهدف في الحفاظ على الأمن وهو مشروع تسعي الجزائر حاليا الأن يصبح حقيقة لقطع الطريق أمام تواجد خارجي في المنطقة.[1]

فضمان ولاء جيوش هذه الدولة معناه ضمان عدم منهج الأقليات الموجودة الطوارق" وتنسيق فعال ودائم لإدارة المشتركة لمختلف التهديدات التي يمكن أن تثير الأمن الإقليمي ككل.

[1] محمد مالكي، مرجع سابق، ص 56.

إن تعزيز الاتحاد الإفريقي في تذليل الأزمات عبر محافظة السلم والأمن وكذا التعاون والتنسيق بين دولة لمكافحة الإرهاب التي فتنتها اتفاقية 1999 في قمة الجزائر خطوات هامة من شأنها أن تسهم أيضا إسهام في حفظ الأمن والسلام والاستغناء عن قبول التدخل قوات أمنية في القارة وهي التي لا تجدي نفعا لنا الاختلاف الرؤى حول المصالح بل التناقض بينهما في غالب الأحيان كما أن الأمن يتعزز كذلك بفصل دفع عجلة الاستثمار والتنمية.

إن الجزائر وشمال إفريقيا همزة وصل وساحة ربط بين أوربا وإفريقيا إلا أننا نلاحظ أن العلاقات مع كل من القارتين هي علاقات حلها ثنائية بين كل من البلدان الخمسة والبلدان الأوروبية والإفريقية ولم ترق إلى درجة العلاقات بين المنظمات الإقليمية وعبر برامج جماعية.

فلو تم إنجاز من قبيل طريق سير مغاربي انطلاقا من الجزائر نحو الفضاء الإفريقي غربا، أو خط بحري يوصل الدول المغاربية بغيرها من الدول الإفريقية المطلة على البحر فإنه دون شك سيشكل ثورة حقيقية في إعادة بناء العلاقة المغاربية الإفريقية، تسوق هذا المثال من عشرات الأمثلة التي هي بمقدرة الأنظمة المغاربية الاجتهاد في هندستها والتكاليف من أجل انجازها، سيما وأن هناك دولا داخل الفضاء ين منتجة للنفط ومشتقاته من قبل، الجزائر، ليبيا، النيجر، قادرة على المساهمة في الاستثمار مثل هذه المشاريع

إن الواقع يدل على محدودية تجدر ثقافة العمل المشترك المنتج في الكبرى إن تحقيق لديها إرادة الفعل المحيطين المغاربي والإفريقي.

إن القول بضرورة صياغة أهداف جديدة للعلاقات الجزائرية مع دول المنطقة الصحراوية بطرح إشكالية الكلفة المطلوبة في تحقيق التعاون الأمثل مع المحيط الإفريقي، لكن يستلزم أولا وبالضرورة إرادة سياسية واعية تنظر لأهمية العمق الإفريقي، بشكل لا يقل أهمية عن البعد المتوسطي.

المبحث الثالث: المقاربة التنموية كآلية لتأمين الحدود الجزائرية.

انطلاقا من الأوضاع الداخلية، تحمل بلدان المنطقة في رحمها أزمات عديدة ومتنوعة، فالفقر والحاجة يعبر عن الضعف وعدم القدرة، وكذلك يعبر عن التناقضات وإن لم يتحكم فيها فإنها ستتفجر، كما أن الخواء الجغرافي في المنطقة وضعف بل انعدام القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على استعماله للتنقل بكل حرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة، هذه الدول لا تقوى حتى على تحديد معالم حدودها وحراستها.

وهكذا فإن الفقر وفراغ المجال وإغراءات الكسب وضعف المتابعة، وغيرها تجتمع لتولد أزمات وتهديدات جديدة، لأن المنطقة يصعب التحكم فيها في حالة تدهورها إلا بعد مدة وبتكاليف باهظة وهذا بالنظر إلى ضعف الأنظمة القائمة واحتشام الموارد المسخرة لذلك يطرح ضعف الأنظمة وقلة الموارد للتكفل بحاجات المواطنين فرص النشاط والكسب بأي طريقة، فتنخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها الطبيعية الصحراوية في النشاط غير القانوني، لأن المعيار عندها هو الكسب فتصبح المنطقة محكومة بشريعة الإجرام المنظم، المتحالفة مع الجماعات الإرهابية، فتكون عندها مناطق محررة وغير تابعة للأنظمة الحاكمة إلا في الخريطة السياسية.

يساعد ذلك مجموعة من العوامل من أهمها توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، وهو من بين الأسباب التي جعلت الجماعات الإرهابية على غرار ما يسمى بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تلتحق بالمنطقة للحصول على السلاح وعولمة نشاطها هناك.[1]

أولا: إمكانيات الإقلاع التنموي في منطقة الساحل الإفريقي:

تتوفر دول الساحل الإفريقي على إمكانيات اقتصادية هامة تمكنها لو استغلتها بشكل راشد متنوع بدفاع مشروع لمصالحها. وهذا في ظل الامبريالية الرأسمالية العالمية المهيمنة على الاقتصاد والتجارة العالميين، حيث اتخذت الحكومة الجزائرية تدابير اقتصادية أحدثت غليانا كبيرا في فرنسا وسط ارباب العمل، قضية ميناء مرسيليا الذي تسببت في خسارة بلدية مرسيليا لمداخيل هامة، حيث أمر الرئيس الفرنسي بتوقيف استخدام الجزائريين لميناء مرسيليا كميناء مؤقت للبضائع الجزائرية، وهو ما يعني خسارة الميناء الفرنسي المداخيل هامة، وخسارة بلدية مرسيليا أيضا لميزانية ضخمة، ولم تنفع زيارة نواب فرنسيين وعن المجلس البلدي لمدينة مرسيليا للجزائر في تحل القضية، التي اتخذ فيها قرار رئاسي نهائي، غير قابل للمفاوضة، نتيجة للإصرار الفرنسي على عدم الاعتذار عن الاستعمار الفرنسي للجزائر.

[1] - نبيل بوبيه، مرجع نفسه، ص 161

الصندوق الوطني لضبط الإيرادات، ومديونية خارجية شبه منعدمة، والإعلان عن خطة تنموية خماسية ب: 286 مليار دولار بين سنتي 2010 و2014، ربما لن يكون لفرنسيين فيها نصيب كبير بعد التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الجزائرية مع كل من أميركا والصين وروسيا وكوريا الجنوبية. وإجابة على السؤال حول أولوية المصالح الاقتصادية مع فرنسا، في ظل المطالبة بالاعتراف بالجريمة الاستعمارية صراحة وعلنا أمام العالم.[1]

فالجواب يتعلق بالموقف الفرنسي من الإجابة عن هذا التساؤل، وليس الموقف الجزائري، بعد أن أصبحت الجزائر في وضع اقتصادي جد مريح، كما أبدى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة امتعاضه من النتيجة المخيبة للآمال بعد الانخراط الجزائري في مشروع برشلونة للشراكة الأورومتوسطية سنة 2002 ثم الاتحاد من أجل المتوسط سنة 2007، حيث أكد وزير المالية الجزائري كريم جودي أن الجزائر تخسر جزاء هذه الشراكة أكثر مما تربحه من مشاريع تفرض على الجزائر القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية.

كما أن إعلان الرئيس ساركوزي سنة 2007 نية الحكومة الفرنسية استثمار 05 مليارات أورو في الجزائر، ارتبط بدعوة الرئيس ساركوزي بناء علاقة مستقبلية تتجاوز الخلافات التاريخية، ورد الرئيس الجزائري بأن الجزائر تريد مستقبلا على قاعدة الماضي.

هذا يؤكد أن دول الساحل وبالأخص الجزائر التي تتوفر على كافة الإمكانيات الاقتصادية والمالية التي تساعدها على للإقلاع الاقتصادي لأبد عليها أن تعتمد على ذاتها من أجل تحقيق ذلك أما بقية دول الساحل الإفريقي التي تعاني شح الموارد المالية فهي تحتاج إلى شراكة إقليمية قائمة على التعاون وترقية المبادلات البيئية بين مختلف دول الساحل الإفريقي، وإجمالا تقوم الجزائر بمد يدها إلى مختلف الدول الثلاث

مالي، النيجر، وموريتانيا بغرض مساعدتها على الإقلاع التنموي كما هو حال شمال مالي الذي استفاد نهاية العام 2011 من مبلغ 10 ملايين يورو مخصصة لتنمية المناطق الشمالية. [2]

ثانيا: أهمية الحكامة وإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في إنجاح التنمية في الجزائر ودول الساحل الإفريقي

تتحقق الحكامة أو الحكم الرشيد من خلال إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان ديمومة التنمية، فالمجتمع المدني يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في

[1] - نبيل بوبية، المرجع السابق، ص 161
[2] - عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 08

الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولكل واحد ضعفه ونقاط قوته، بمعنى أن هناك هدفا أسمي لدعم الحكم الراشد، ومن خلال ما تقدم تبين لنا أن مفهوم مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني مفهوم جديد، ظهر في الدولة المعاصرة فالدور النسبي لها في إطار السوق يسمح بممارستها للسلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، بتسيير الأعمال من خلال الآليات والإجراءات والمؤسسات التي عن طريقها يقوم المواطنون بتركيز مصالحهم وممارسة حقوقهم الشرعية وتغطية التزاماتهم.

فالحكم الراشد هو الضامن لروافد المشاركة والشفافية ومن مبدأ الدعامات الأساسية الاقتصادية والسياسية والإدارية، ولأجل فهم وتوضيح أكثر الوظائف الدولة تحت فلسفة الحكم الراشد تعرض أهم ما جاء في تقرير التنمية في العالم المقدم من طرف البنك الدولي سنة 1997 المتضمن الوظائف الحيوية للدولة المعاصرة والمتمثلة في تطوير الإنصاف والعدل، تصحيح نقائص تطوير السوق، حماية الفقراء، برامج محاربة الفقر، النجدة في حالة الكوارث، توفير السلع والخدمات العمومية، الدفاع، القانون والنظام، حقوق الملكية، التسيير الاقتصادي الكلية الصحة العمومية، الضمان الاجتماعي، إعادة توزيع المنح العائلية التأمين على البطالة تفعيل وتصحيح نقائص وتطوير الإعلام، تنظيم التأمينات (الأمراض، الحياة، التقاعد، المنح)، التعليم العالي، حماية تنظيم الاحتكارات، تنظيم المصالح العمومية (الماء، الكهرباء، المواصلات السلكية، التعليم الأساسي، الحفاظ على البيئة، تنسيق الأنشطة الخاصة، تشجيع الأسواق، تجميع وتحفيز المبادرات).

إضافة لذلك كان لابد من التأكد أن الوظائف الأساسية للدولة في اقتصاد السوق تصحح نقائص احتكار السوق وتساهم في عدالة وإنصاف أكثر في مختلف أنشطة الدولة لترقية اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل الحكم الراشد من خلال تصحيح نقائص تطوير السوق وتطوير الإنصاف والعدل فيه لأجل إعادة توزيع أمثل للمداخيل.

الحكم الراشد أصبح يشكل على الأقل من الناحية النظرية عنصرا إيجابيا بالنسبة للدول النامية، فهو عامل أساسي يساعد في تحقيق السلم والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وترقية حقوق الإنسان وتكريس الشفافية من خلال المسالة والمراقبة ويسط قوة القانون؛ ومع تباين وتعدد وجهات النظر حول تعريف مفهوم ومضمون الحكم الراشد، والتي تم حصرها في مقاربتين اثنتين: المقاربة التنموية الاقتصادية والمقاربة السياسية، فبالنسبة للمقاربة التنموية فالحكم الراشد هو مجرد تقنية إدارية وأداة لتسيير عملية التنمية.[1]

[1] - امنصوران سهيلة، الفساد المالي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسلة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية وجامعة الجزائر2005 2006، 148. 117

فالمؤسسات المالية الدولية والدول المانحة هي وحدها صاحبة القرار لتحديد مدى درجة توفر الشروط السياسية الضرورية لتجسيد الحكم الراشد للحصول على المساعدة المالية والتقنية، أما المقاربة السياسية فترى أن الحكم الراشد لا يعتبر وسيلة لتحقيق الفعالية والتسيير النزيه للشؤون العامة فقط، وإنما وسيلة لإقامة الدولة الحقوقية التي تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

فالأمر الذي لا يمكن أن يختلف فيه اثنان هو أن لا سبيل لإرساء الحكم الراشد إلا بإقامة دولة القانون والحق، وترسيخ الديمقراطية الحقة، من خلال فتح مجال التعددية السياسية والمراقبة الشعبية للمجالس المنتخبة (المحلية والوطنية)، الشفافية في تسيير شؤون الدولة، مع حرية التعبير والإعلام. وللحكم الراشد معايير وخصائص عديدة ومتنوعة، تختلف باختلاف الجهات ومصالحها لكن الأكثر شمولا تضمنت المعايير التالية المشاركة، حكم القانون، الشفافية، حسن الاستجابة، المعاملة بالمساواة، الفعالية، المحاسبة والرؤية الإستراتيجية، وقد تختلف هذه المعايير كذلك حسب أولوية التطبيق من بلد لآخر، وهنا نؤكد ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية، والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لذا يبقى الجانب العملي للحكم الراشد من خلال كيفية تجسيده.

الفصل الثالث

المبحث الأول: التنمية والحدود وتأمين الحدود: مقاربة مفاهيمية.

أولا: التنمية

إن التنمية ظاهرة نشأت مع نشأة البشرية، إلا أنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث، إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بعدما تمحورت إشكاليتها في سؤال إنساني بسيط هو: لماذا هناك شعوب أصبحت غنية وأخرى لاتزال فقيرة؟ ومن هنا أصبح موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي لقيت اهتماما من الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، واعتبرته المنظمات العالمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتنمية حقا مكرسا لكل الشعوب، خاصة الشعوب والدول النامية حتى تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة .ولقد كانت اهتمامات التنمية في كل الدول في بادئ الأمر هي تحقيق التنمية الاقتصادية، تسعى إليه من خلال العمل علي الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية في شتى وجعلت منها هدفا الأصعدة، وذلك حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد زيادة معدلات النمو في الدخل القومي ان عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع ، ومن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية القضاء علي مسببات التخلف و الفقر، إلا أن هذا المفهوم للتنمية تغير بمرور الوقت، فبعدما كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة أصبح اليوم الحديث عن التنمية البشرية المستدامة ومقاييسها، وأصبح معها الاستثمار في المورد البشري هو غاية كل المجتمعات التواقة إلى الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة.

فالتنمية هي: "عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى "

وهي "تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة " [1]

وحسب الأمم المتحدة هي: "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع " أي هي "توفير عمل منتج و نوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب و هو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية و الدخل و تطوير للمقدرة البشرية، و حسب هذه الرؤيا فان هدف

[1] - امنصوران سهيلة، مرجع سابق، ص 140.

التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم و هكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات و ليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي، و يبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية و لكن تحتوي أيضا على العلم و الثقافة و حق التعبير و الحفاظ على البيئة و ممارسة الأنشطة و حق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية و المقبلة "

اما التنمية الاقتصادية فتعرف بانها "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات "

"وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد البشرية وخلق تنظيمات أفضل "من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة " وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية.[1]

وقد تطور مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي إلى المفهوم الإنساني حيث كان أول من استعمل مصطلح التنمية هو **بوجين ستيلي Stelli Boujin** عندما اقترح خطة تنمية العالم عام 1989 ،أما أبرز دعاة التنمية الاقتصادية فهو البريطاني **آدم سميث Smith Adem** الذي أطلق هذا المفهوم على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية تسمى في مجملها عملية التنمية، فلقد كانت مقاربة التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي مقاربة اقتصادية صرفه، لاعتقاد القائمين على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس، ولتأكيد علماء الاقتصاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها على ضرورة تبني إستراتيجية التنمية الاقتصادية "والتي تعبر عن عملية زيادة الدخل القومي الحقيقي واطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من زيادة عدد

[1] - امنصوران سهيلة، مرجع سابق، ص 142.

السكان، وبهذا فهي تهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع واستغلال هذه الموارد بأفضل الطرق، مركزة على الجانب المادي فقط " .غير أنه مع عقد السبعينات والثمانينات أدرك المختصون بأنه من الممكن لدولة ما أن تشهد نموا سريعا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة، مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير كافية للنهوض بالتنمية الشاملة لأي بلد، ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية والإنسانية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية، لتأتي بعدها مسيرة التنمية البشرية لتعكس مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك أن التنمية البشرية جزء من الكل فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها، بل تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى أخر مع تطور الأصل، وكان مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عهد الثمانينات مقتصرا على كمية ما يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات المادية، لكن مع بداية التسعينات برز مصطلح التنمية البشرية والذي جاء بديلا وموسعا لمصطلحات متعددة أطلقت على عملية جعل البشر هدفا للتنمية مثل: (تنمية الموارد البشرية، تنمية العنصر البشري، تنمية رأس المال البشري...الخ)، أما الولادة الأولى لنظرية رأس المال البشري فقد تم الإعلان عنها في بداية الستينات 1961 من قبل **تيودور شولتز** **SCHULTZ. W Theodore** الذي أوضح بأن الاستثمار في رأس المال البشري هو السبب في الإنتاجية المرتفعة للأقطار التكنولوجية المتقدمة، وتطورت الدراسات بعد ذلك إلا أنها بقيت تعالج نفس الأبعاد تحت عناوين مختلفة، ومع بداية السبعينات حدث تحول حاد في تحديد أهداف التنمية، فبعد أن كان جل التركيز على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كهدف للنمو الاقتصادي، تزايدت الدعوات لتبني أهداف أخرى ترتبط بالعمل على التخفيف من حدة الفقر وذلك بتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، زيادة التوظيف، إشباع الحاجات الأساسية وغيرها، أما الثمانينات فقد كانت سنوات الأزمات الاقتصادية، حيث كان الاهتمام بالإصلاحات والنمو الاقتصادي من أولى الأولويات، ولم يعط واضعو السياسات الإصلاحية المختلفة اهتماما كبيرا للآثار السلبية المحتملة التي تتركها هذه الإصلاحات والسياسات على الناس، مما حذا بالأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي إلى تبني مفهوم التنمية البشرية كمفهوم جديد للتنمية ينظر من خلاله إلى الناس كغايات أكثر من النظر إليهم كوسائل للتنمية فقط، وكان أول تقرير لها سنة 1990بعنوان التنمية البشرية، وهذا يعني أن موضوع التنمية البشرية لم يكن وليد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي[1]

[1] - امنصوران سهيلة، مرجع سابق، ص 144.

صدر في أول مرة عام **1990** ،بل العكس هو الصحيح فتبني منظمة الأمم المتحدة لهذا الموضوع جاء نتيجة لشيوع الاهتمام به عقدي السبعينات والثمانينات، وقد ظهر المفهوم في الغرب أولا عام **1968** أين تمرد الشباب بسبب عجز التنمية الاقتصادية في المجتمعات الغربية عن إسعاد الإنسان، وعدم إرضائه لحاجاتهم غير المادية .

ومن أكثر وأهم الدراسات توضيحا لمفهوم التنمية البشرية دراسة **بول ستريتن "1994 "PAUL STREETEN** حيث يقول: "إن تنمية الإمكانيات البشرية واستئصال الفقر، غاية بنفسها ووسيلة لزيادة الإنتاج"، وقد أطلق على الوسائل التي تزيد من الإنتاجية مثل: التعليم، التغذية الصحية، المهارات، تنشيط قوة العمل، تنظيم العائلة، وأطلق على الأبعاد الأخرى، والمتمثلة في البيئة وخفض معدلات الفقر، بالمحسنات الإنسانية، وأخيرا أضيف بعد آخر للتنمية البشرية يجمع بين محورين من محاور التنمية وهو تلبية احتياجات الأجيال الحالية بصورة عادلة، دون الإضرار بحاجات الأجيال اللاحقة، وأطلق عليه اسم ومصطلح :التنمية البشرية المستدامة، وقد تجسد هذا التطور في مفهوم التنمية البشرية في سياق مضمون تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة منذ عام **1990** حتى عام **2011** ،بداية بتوضيح مفهوم التنمية ومقاييسها سنة **1990** ،ثم تمويل التنمية البشرية سنة **1991** ،ووضع أبعاد التنمية سنة **1992** ،إلى التأكيد على مشاركة الشعب في التنمية سنة 1993 ،ثم وضع أبعاد الأمن البشري في تقرير **1994** ،ثم التطرق لقضية الجنس والتنمية البشرية سنة **1995** ،ثم تبيان العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي سنة **1996** ،ثم محاربة الفقر الإنساني سنة **1997** ،وموضوع الاستهلاك في **1998**، والتنمية البشرية في ظل العولمة **1999** ،حقوق الإنسان **2000** ، وربط التكنولوجيا الحديثة بخدمة التنمية في **2001** ، وتعميق الديمقراطية في عالم مجزأ سنة **2002** ،ووضع أهداف التنمية للألفية سنة **2003** ،الحرية الثقافية في عالم متغير سنة **2004** ،والتعاون الدولي على مفترق الطرق **2005** ،القوة والفقر وأزمة المياه العالمية **2006** ،أما في سنتي **2007**، **2008** كان مضمون التقرير عن مكافحة تغير المناخ والتغلب على الحواجز وقابلية تنقل الأفراد، وفي **2009** كان المضمون حول الثروة الحقيقية للأمم، في حين سنتي **2010** ،**2011** فكان المضمون عن عدالة واستدامة التنمية، وبهذا تكون التنمية بمفهومها الحديث تجاوزت مفهوم النمو الاقتصادي لتأخذ منحى آخر هو التنمية البشرية، ليس باعتبار البشر عنصر من عناصر التنمية فقط بل هو غاية التنمية وهدفها.

ثانيا/ الحدود وتامين الحدود:

تعتبر الحدود اليوم، إحدى أهم ركائز الأمن الوطني، والتي تركز عليها أي سياسة دفاعية أمنية، وخاصة في ظل عالم تزداد فيه التقاطعات المصلحية، والتي أضحت لا تعترف بالحدود المستمدة من فكرة مفهوم الدولة القومية، ففي ظل تناقص سيادة الدولة اليوم بفعل الحركيات الجديدة التي أفرزتها ظاهرة العولمة، في جميع المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، على جميع الأصعدة المحلية، الجهوية، والدولية الكوسموبوليتانية. هذه الظروف الجديدة أسست لتزامن تلك الحركيات مع حركيات أخرى غير قانونية، مركبة، معقدة، وغالبا ما تكون متكاملة، والتي أضحت تمثل تهديدا مباشرا للأمن الوطني القومي، هذه التهديدات والتي أخذت في تطور مستمر، اتخذت اشكالا لا تماثلية وفي أغلب الأحيان تميزت بالاستدامة.[1] هذا الأمر فرض على الحكومات أن تعيد النظر لحدودها السياسية، بإيجاد أشكال جديدة لإدارة حدودها تتماشى مع حداثة تلك التهديدات الأمنية بكل صورها المختلفة، كالإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، تهريب الأسلحة والمواد الطاقوية وغيرها، والتي تستدعي غالبا تظافر الجهود الدولية على المستوى الدولي، والجهود الإقليمية على المستوى الجهوي للقضاء عليها أو على الأقل التقليل من خطورتها .لكن قد تعترض أحيانا هذه الجهود، مشاكل عديدة أهمها هشاشة الدول المجاورة، وفشل مؤسساتها السياسية والأمنية، مما ينعكس سلبا على أي مجهودات تعاونية نحو وضع سبل وأفق للعمل المشترك، ما يشكل عبئا ثقيلا في اي خطة استراتيجية حول الحدود لبعض الدول دون أخرى، ما يؤدي بها غالبا إلى الفشل ..وفي ظل هذا الأمر تبحث الحكومات عن بديل لإدارة حدودها بطرق أكثر نجاعة وبأقل تكاليف ممكنة، وهنا ظهر الحديث عما يعرف بالحدود الذكية.

مفهوم الحدود :

يعتبر مفهوم الحدود من بين المفاهيم التي لم تلق إجماعا عليها، وبالتالي تتعدد التعاريف بصدد مفهوم الحدود

التعريف اللغوي للحدود : الحدود لغة هي جمع حد ، والحد في اللغة هو الفصل بين شيئين لكي الا يختلط أحدهما بالآخر ، والحد هو الحاجز بين الشيء عن الشيء[2]

[1] – نبيل بوبية، المرجع السابق، ص 164

[2] – عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 60

التعريف الاصطلاحي للحدود : يمكن أن تعرف الحدود على أنها خط (خطوط) تجريدي، يفصل بين دولتين أو جهازين عضويين على حد تعبير **راتزل** ، ويمكن تعريف الحدود الدولية، بأنها ذلك الخط الفاصل بين إقليم دولة و أقاليم دول مجاورة لها، بحيث تمارس الدولة سيادتها التامة على إقليمها الحدودي، ولا تمتد هذه السيادة إلا في حالات استثنائية خارج هذا الإقليم .وتمارس الدولة سيادتها على إقليمها الحدودي بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات، وفيه إشارة واضحة على أن الدول تتعامل مع مسألة الحدود على أنها مسألة أمنها القومي، لذلك تعتبر الحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة .ويرى الدكتور " **عمر سعد اهلل**" ، أن الحدود الدولية في التاريخ الحديث، تدل على الخط المرسوم على خرائط بإرادة الحكومات، الذي يحيط بإقليم كل دولة ، ويضيف أنها خط إصطناعي يفصل أقاليم الدول ثم اقترانها بموضوع الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول المجاورة لها، وبموضوع السيادة على الإقليم وممارسة الحقوق عليه، وأنها تتأسس على القانون الدولي للحدود وعدم تجاوز مبادئه، ذلك أنها مرتبطة بعدم المساس بإقليم الدولة ، وصيانة السيادة الإقليمية ، والحؤول دون نشوب نزاعات حدودية أي بضمان السلم في المنطقة الحدودية .و قد ظلت الحدود السياسية بين الدول تشير دائما إلى حدود سلطة الدولة على أراضيها وشعبها، ويتم تحديد الحدود عن طريق المعاهدات الثنائية، او تكون ناتجة عن قرار تحكيمي أو قضائي عن طريق لجنة مشتركة من قبل الدول المعنية بالأمر، كما قد ينتج أيضا عن قرار إداري، كما حدث في بعض الدول الإفريقية وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية. وهناك العديد من النظريات والاتجاهات التي تناولت قضية الحدود بين الدول نذكر منها :

نظرية الحدود الطبيعية :ولقت هذه النظرية قبولا كبيرا من قبل الدول الكبرى منذ القرن السابع عشر، والتي تكلم عنها الكاردينال " **دي ريشيليو**" ، وتركز هذه النظرية على الحدود الطبيعية، التي تفصل بين الدول كالأنهار ، الغابات، الوديان، الجبال، البحيرات ...وغيرها، وكان الكاردينال " **دي ريشيليو**" ، يهدف إلى تحقيق حلم فرنسي يتمثل في جعل نهر الراين حدا طبيعيا بين فرنسا والامارات الألمانية .

نظرية الحدود القومية : وفحوى هذه النظرية في أن حدود الدولة ترسم من خلال اشتمالها لحدود شعوبها القومية، فهذه النظرية ترسم حدود الدولة على أساس عرقي أو إثني، وتسمى هذه الحدود بالحدود البشرية.

نظرية الحدود الإستراتيجية : وتتلخص هذه النظرية في أن الغرض من الحدود ، هو حماية الدولة من أرض وموارد من العدوان الخارجي وتختلف الحدود من ناحية تصنيفها، وقد إقترح " **بوجز** " **Bogs** و " **هارتسهورن** " تصنيفا رباعيا للحدود يتلخص في:

الحدود الطبيعية : والتي تستند إلى الظواهر الطبيعية مثل الجبال، الأنهار، البحيرات، الغابات و المستنقعات

الحدود البشرية :وهي التي تستند إلى أسس قبلية أو دينية أو لغوية، أو عرقية، بحيث يكون الحد فاصلا بين قوميتين، أو دينين مختلفين، أو يفصل بين شعبين يتكلمان لغتين مختلفتين، وقد تعتمد الحدود البشرية على ظواهر من صنع البشر مثل الطرق والسكك الحديدية والقنوات المائية.

الحدود الهندسية : وهي التي تعتمد على خطوط الطول، ودوائر العرض، ويدخل في الحدود الهندسية الخطوط المستقيمة الواصلة بين نقاط الاستناد الأساسية التي توضع على طول الحدود .

الحدود المختلطة :وهي التي تجمع بين الأنواع السابقة جميعها، بمعنى أن يستند جزء من الحدود الى ظواهر طبيعية وجزء آخر إلى ظواهر بشرية، ويكون جزء آخر هندسيا.

وطالما شكلت الحدود محل اهتمام الدول والحكومات، وما فتئت تسعى للمحافظة على حدودها السياسية وتدافع عنها، ففي السابق كان التهديد الوحيد للحدود هو الجيش النظامي لدولة العدو، وكانت جل التهديدات على الحدود، مرئية ويسهل اكتشافها وردعها، لكن مع مرور الزمن وكثافة العلاقات بين الفواعل الجديدة إلى جانب الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، وبالتزامن مع الحركيات التي أفرزتها العولمة ، ظهرت تهديدات جديدة عبر دولتية تتخذ من حدود الدول وسيلة لتحقيق أهدافها ، وبالتالي أضحت الحدود أخطر من أي وقت مضى ، إذ لا يجب التغافل عنها وتركها مجالا سلسا لحركيات غير قانونية، معقدة ومركبة ومتكاملة وغالبا تكون غير مرئية تستهدف في المقام الأول الأمن القومي للدولة[1] .

التهديدات الجديدة عبر دولاتية وهشاشة الحدود السياسية: كما أسلفنا فيما تقدم، أن التهديد في السابق وقبل نهاية الحرب الباردة ودخول العالم في شبكية ظاهرة العولمة، كان تهديدا مرئيا واضحا، وسهل التحديد، أما اليوم فأضحت التهديدات خاصة عبر الحدود ، تهديدات لا تماثلية غير مرئية و يصعب تحديدها واكتشافها، وتستعمل أساليبا تخترق سيادة الدول ، وهذه التهديدات تتمثل في الأساس الأول في الجريمة المنظمة الدولية، الإرهاب ، الهجرة غير الشرعية، تهريب المواد الطاقوية، المتاجرة بالبشر، تهريب الأسلحة والمخدرات، خاصة في ظل هشاشة الحدود السياسية وعدم مواكبتها للتغيير السريع الذي أصبح يشهده العالم اليوم ، وكثرة الفواعل إلى جانب الدولة ، والتي كانت الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية في وقت مضى .فما هي الطريقة الأنجع للتصدي لهذه التهديدات والتي اصبحت في تطور مستمر يفوق أحيانا مقدرة الدول كما أسلفنا سابقا، أن إدارة

[1] – نبيل بوبية، المرجع السابق، ص 150

وتامين الحدود أصبحت تشكل تحدي غير مسبوق للدول في وقتنا المعاصر، نتيجة للحركيات المختلفة والسريعة والتي أفرزتها ظاهرة العولمة في كل المجالات، والتي طمست الحدود المعروفة وجعلتها أكثر عرضة للاستهداف مما كان عليه الحال في السابق، وخاصة لتلك الدول والتي تمتلك حدودا برية طويلة، يصعب التحكم والسيطرة عليها، مثل حدود الجزائر والسعودية وليبيا ...وغيرها .لذلك يجب إعادة النظر في مسألة إدارة الحدود بالطرق التقليدية واستبدالها بتقنية الحدود الذكية،

تقنية الحدود الذكية : الحدود الذكية يقصد بها إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مراقبة الحدود باستخدام تقنيات متطورة وفعالة مثل طائرات المراقبة بدون طيار، وأجهزة CCTV بالأشعة تحت الحمراء لحماية ومراقبة الحدود، وتعتمد على توفير ربط فعال ومتكامل بين الأجهزة المختصة في الدولة، الا سيما الأجهزة الأمنية المعنية بمراقبة الحدود، وكشف محاولات التسلل أو الاختراق، وتعتمد هذه الأنظمة الجديدة على نشر مجسات وأنظمة استشعار يتم توزيعها بحيث تضمن سرعة الوصول إلى الهدف والرد عليه في أقصى وقت ممكن عن طريق اختصار العديد من الخطوات على صعيد العامل الزمني .وفي إطار الحديث عن التقنيات الحديثة لمراقبة الحدود، فإن التطور العلمي في مجال التقنيات الفنية يسير بشكل متسارع، ولا يمكن بأي حال الإحاطة بكافة هذه التقنيات المستخدمة في مراقبة الحدود .

التقنيات المستخدمة في مراقبة الحدود :

نظرا لتعقيدات المشهد الحدودي الافتراضي والمادي، أصبح على الحكومات تحسين طريقة إدارة و تامين حدودها ، وذلك من خلال تكنولوجيا وبنية تحتية مبتكرين وتعاون دولي فعال وإجراءات تنظيمية ناجعة ومن بين هذه الابتكارات في إدارة الحدود

تحليل البيانات: ففي السابق كانت تجمع البيانات من مصادر تقليدية مثل طلبات التأشيرات، والمعابر الحدودية، أما اليوم أصبح الجمع من مصادر متعددة مثل شركات السفر، ووكلاء الشحن .

التحقق من الهوية: كانت عملية التحقق من هويات الأفراد عادة ما تتم باستخدام معلومات شخصية مثل جواز السفر والتي تكون أحيانا كثيرة مبنية على وثائق مزورة من قبل الشخص، أما اليوم فأصبحت تستعمل بيانات بيومترية مثل التعرف على الوجه والبصمات والمسح الضوئي لقزحية العين[1] .

[1] – عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 66

التفتيش دون الحاجة للفتح : فقد توصلت التقنية الحديثة إلى أنظمة تقنية مثل، معدات التصوير باستخدام الأشعة السينية و أشعة جاما ، بحيث تقوم بتفتيش البضائع دونما الحاجة لفتحها، وقد استخدمت في الكشف عن الأسلحة، أو المخدرات المخفاة، والمواد الإشعاعية غير المشروعة، وأيضا في منع تهريب الأفراد. هذا فيما يخص مراكز التفتيش عبر المطارات والموانئ والمعابر الحدودية البرية .أما في مجال الرصد والمراقبة عبر بقية الحدود غير المفتوحة :فقد استحدثت أنظمة تقنية حديثة ومتطورة مثل المجسات بالأشعة تحت الحمراء، والكاميرات المستشعرة للحرارة، والطائرات بدون طيار، والمراقبة عن طريق الرادار والأقمار الصناعية .ومن أهم التقنيات المستخدمة في مجال أمن الحدود **Security fence السياج الأمني** وهو سياج إلكتروني يعتمد على خلايا ضوئية و أمواج ميكرو ويفيه، يستخدم في المناطق الحدودية المفتوحة وفي محيط المراكز الحدودية، في حالة اختراق هذا السياج يرسل اشارات مباشرة لمراكز المراقبة، الأمر الذي يمكن متخذ القرار من إجراء اللازم وضبط أي عملية تسلل . وكذا كاميرات الاستشعار الحرارية وهي كاميرات طويلة المدى، ترسم الأشياء و الأجسام من مسافات بعيدة، من خلال قياس مدى الحرارة المنبعثة منها، بحيث تعكس صورة حرارية على شاشات المراقبة في مركز المراقبة .

المستشعرات الرادارية: ومن أنظمة الرادار المستخدمة للمراقبة الحدودية، الرادار الأمريكي STS 42333_ البعيد المدى، والرادار الأوروبي BUR الذي يستخدم تكنولوجيا المسح الإلكتروني النشط، ، ويؤمن الرادار مصدرا مهما للتعقب وتغطية المناطق الواسعة، وهو يصنف الدخلاء الراجلين، والذين يستخدمون المركبات، ويوفر الرادار قدرة رصد مستمرة في كل أحوال الطقس .

أنظمة الرؤية الليلية : باستخدام الأشعة تحت الحمراء، تستطيع هذه الكاميرات إظهار الصور في الظالم الدامس، والتي لا تستطيع العين البشرية المجردة رؤيتها.

نظام آفيان لرصد دقات القلب detector Heartbeat Avian : ويعتبر هذا الجهاز من أفضل أجهزة إكتشاف محاولات التهريب أو التسلل البشري، ويعتمد على رصد دقات القلب للأشخاص المختبئين .

أجهزة الفحص باستخدام الأشعة السينية Ray a Comm & Ray Xتستخدم في الكشف وتحديد مصادر الإشعاع للمواد الذرية، و أجهزة النشاط الإشعاعي.

جهاز الفحص المبكر عن المتفجرات Iremizer3 يستخدم في المنافذ الحدودية للكشف المبكر عن المتفجرات، ويعتمد على الكشف عن الأيونات السالبة والموجبة مما يتيح الكشف عن آثار المتفجرات .

الطائرات بدون طيار: عبارة عن طائرات تجسس بدون طيار، صغيرة الحجم تستخدم لمراقبة عمليات التهريب عبر الحدود وتنقل تقارير حية ومباشرة عما يدور بالمنطقة .ومن بين أمثلة الشركات المهتمة بصناعة أنظمة متكاملة لتأمين الحدود الوطنية، شركة مجموعة أوليف GROUP OLIVE ، والتي تقدم خدمات أنظمة المراقبة المتكاملة لمراقبة الحدود وأمنها، وتعتمد أنظمتها على أسلوب مكون من مستويات للتعامل مع المخاطر والاختراقات الحدودية، وهذه المستويات تشمل تصميما متكاملا من إجراءات الأمن الميداني المطروحة بجانب أنظمة مراقبة معتمدة على التقنية توفر إمكانية تعزيز الوعي بالمجالات، كما تقدم أنظمة فعالة لإدارة تحديد الهوية بالقياسات الحيوية حيث يمكن أن ترتبط بأنظمة أخرى للأمن والهجرة بما في ذلك قواعد بيانات قوائم المراقبة.

المبحث الثاني : تفعيل عملية النهوض التنموي بالمناطق الحدودية2011 -2019 .

الرؤية الجزائرية للمشكلات السوسيو- اقتصادية بالمناطق الحدودية:

ترتكز الرؤية الجزائرية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق الحدودية والتي من شأنها الاخلال بالاستقرار الأمني انطلاقا من تهميش هذه المناطق ويصف التهميش -كمصطلح اجتماعي- الواقع الاجتماعي والاقتصادي لمن يعيشون خارج الأطر الاجتماعية التقليدية، ورغم أن ممارسات الإقصاء نحو الأفراد والجماعات والمناطق يعود إلى بداية الزمن، فإن المصطلح لم يبرز إلا على خلفية أزمة السبعينيات من القرن الماضي حيث وفرت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن الأزمة الظروف لإجراء نقاش جديد للمعاني والاستخدامات المصطلحات مثل الفقر والإقصاء

وفي حين كان لمصطلح الفقر تراث طويل من التعريفات وترسيم الحدود والتطبيقات الكمية والنوعية، فقد كان الإقصاء يأخذ طريقه أولاً ببطء ثم بسرعة أكبر في البلدان اللاتينية في أوروبا، ثم دخلت مفرداته مؤسسات الاتحاد الأوروبي خلال البرنامج الثالث لمكافحة الفقر. وعلى الرغم من الطبيعة الملتبسة لمصطلح التهميش كمفهوم فقد تم صقله تدريجياً ولظهر ادرة على تفسير تراكم عمليات لها أصولها في قلب السياسة والاقتصاد والمجتمع، وتحديد المسافة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، في علاقتها مع مراكز السلطة والموارد والقيم السائدة، كما بات من الواضح بشكل متزايد أن مفهوم الإقصاء يكمل ذلك المتعلق بالفقر[1]

وبينما تجمع معظم الدراسات الاجتماعية على النشاة الأوروبية للمفهوم في السبعينيات من القرن الماضي مع بروز ظاهرات اجتماعية استدعت استخدام أدوات تحليلية جديدة، وخاصة مع صدور كتاب أضحايا الإقصاء لرينيه لثوار، وهو مسئول في الحكومة الفرنسية ونسب إليه أول من وضع المفهوم الحديث للإنماء الاجتماعي في فرنسا في العام 1974، بعد أن لاحظ أن عشر الفرنسيين يعيشون في ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة كل الاختلاف عن حياة سائر الفرنسيين، ويعانون من حالات إقصاء بعد أن عجز الاقتصاد الفرنسي في فترة نموه عن إدماج بعض مكونات المجتمع فقد أعده أداء البحوث **أروبرت بارك** وهو أحد الباحثين المهمين في مدرسة شيكاغو للاجتماعين المدينين في مقال له بعنوان "الهجرة البشرية والإنسان الهامشي (1928) وسار

[1] - International Labour Organization, concepts and stratigies for combating social exclusion an over view, Geneva, ILO office, 2003, p

على دربه سفرنكوست (1930) الذي دفع بالفكرة إلى ميدان العلوم السيكولوجية وجسد الإنسان الهامشي في "المهاجر الريفي" باعتباره النموذج المثالي لـ"الإنسان الهامشي.[1]

وكان لهذا الأسلوب في طرح مفهوم الشخصية الهامشية تأثير عميق على ما أعقبه من تفسيرات ودراسات للهجرة والفقر سواء في المجال الأكاديمي أو الدوائر السياسية والاجتماعية في سنوات الخمسينيات والستينيات وأصبح نموذجاً أساسياً لبحث الهجرة الريفية – المدينية وسلوك المهاجر ومساكن الفقراء في المدن في المرحلة الانتقالية.

وانتقلت الهامشية فيما بعد لتصبح مصدراً تستقي منه المجالات الموسعة حول موضوع الاندماج سواء من زاوية اندماج المهاجرين الريفيين في نسيج المجتمع الحضري، أو على المستوى العالمي بمعنى اندماج المهاجرين الأجانب في المجتمعات والثقافات القومية المضيفة. ويرى المصدر نفسه أن الجدل العنيف الدائر حالياً – والقلق – في أوروبا حول وجود المهاجرين المسلمين في أوروبا في وقتنا الحاضر متأثر بعمق يوصف الهامشية، وهو مفهوم يفترض أن الجالية المسلمة ترفض الاندماج في نسيج الثقافة الأوربية.

وقد تأثر المفهوم في تطبيقاته من بلد إلى آخر، في أيرلندا وإسبانيا والبرتغال كان يقصد بمفهوم التهميش تلك العملية التي يبتعد بموجبها مجموعة من الفئات الاجتماعية من الوسط بصفة مؤقتة مثل الشباب الباحثين عن العمل، أو مزمنة مثل المتنقلين من الغجر.

أما في أمريكا اللاتينية فقد برز مفهوم التهميش لوصف الواقع الاجتماعي لسكان الأحياء الفقيرة الناتج عن نزوح أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المدن الكبرى، غير أنه على عكس ما لوحظ في أوربا، لم يتخذ هؤلاء المهمشين وضعهم، فهم لم يستطيعوا أن يندمجوا في الاقتصاد والتنظيم، وليس لديهم أي حظوظ للاندماج في البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة، ونتجت أوضاعهم تلف عن تفاقم عدم المساواة المسافرة في بلدانهم.

لكن مع بداية ثمانينيات القرن الماضي عرف الاهتمام بقضايا المهمشين وضحايا الإقصاء الإجتماعي تحولا، إذ علي هذا المصطلح عن اهتمامات السلطات العامة ووسائل الإعلام، ليبرز مكانه مفهوم الفقر الجديد، وحدث ذلك في الوقت الذي أثرت فيه إعادة هيكلة أسواق العمل الدولية والأزمة الاقتصادية على مستويات التوظيف في مختلف مناطق العالم، و أدى ذلك إلى تراجع الأوضاع المعيشية لفئات اجتماعية جديدة، وبخاصة

[1] - حبيب عائب وراى بوش (محرران)، التهميش والمهمشين في مصر والشرق الأوسط، دار العين للنشر القاهرة، ط1، 2012، ص ص 24-26.

العمال الذين تم فصلهم لإعادة هيكلة الصناعة ، والتطور التكنولوجي، وعدم قدرة مهن كثيرة على التأقلم مع التطورات المؤسسية والاقتصادية الجديدة وهذا ما أثر بوجه خاص على النساء وأفقدهن وظائفهن.

2- أسباب وعوامل الإقصاء والتهميش

ربطت بعض الدراسات بين مفهوم الهامشية والحداثة، انطلاقا من تأثير الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر على المجتمعات الغربية حيث قوضت أنماط الحياة الراسخة مثل الجماعة والريف، والعائلة الممتدة، وعلاقات الصداقة والمودة، وخلقت معالجات وبني جديدة مثل المدن الكبيرة، والاتحادات الثانوية والفردية، وخفوت السمة الشخصية، والأسواق القومية، وهكذا ارتبطت مناقشة الهامشية عن قرب بقضية الحداثة أو غيابها، وبناء على هذا أصبح مدركا أن الهامشية كموقف، وسلوك، ووجود يقف ضد او بمعزل عن الأحوال المعاصرة: المؤسسات المعاصرة والعقلانية، والدولة المصرية، والاقتصاد، والسلوك، والتفكير العصري.[1]

وبهذا المعنى فإن الإنسان الهامشي هو شخص غير عصري، وهي ملاحظة تستمر في التأكيد على الطريقة الجارية في الهامشية والهامشيين في مختلف مناطق العالم، وفي هذا التفكير تعتبر الهامشية نموذجا اجتماعيا أو وضعية اجتماعية مستمرة تشبع بما من الخصائص الاجتماعية الثقافية المفترضة للشراء أنفسهم: أو من بيئتهم الخاصة أي الحيز الذي يعملون ويعيشون فيه.

وقد تعرضت فكرة الخصائص الثقافية للفقراء لنقد شديد باعتبار الفقراء في واقع الأمر ليسوا هامشيين، وإنما هم مهمشون، بمعنى أنهم مستغلون الاقتصادية، ومقموعون سياسيا، وموصومون اجتماعياً، ومستبعدون ثقافياً، من نظام اجتماعي مغلق، وأنهم يسعون جاهدين لوضع أسس حركاتهم الاجتماعية لطرح مطالبهم التي تقابل بالتجاهل.

كما ربطت دراسات أخرى بين الاستبعاد وغياب العدل والمساواة انطلاقاً من مفهوم آن العدل والمساواة هما اس اندماج الناس في مجتمعاتهم على أصعدة الإنتاج والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي، وأن اللامساواة هي الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة، وأنه ما لم يتم ربط مفهوم الاستيعاد بفكرة المساواة الاجتماعية بوصفها لب عملية الاندماج، يكون هناك خلط وقصور في الفهم على الصعيد

[1] - آصف بيات (في حبيب عائب، وراى بوش) مصدر سبق ذكره ص ص 23-30، الهامشية

السياسي والعلمي على السواء وأن أي حكومة تظاهر بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي دون أن تبالي بكم المساواة الاجتماعية، تكون حكومة تعاني من الخلط واضطراب الرؤية)[1]

ومنذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي ومع انتشار الجدل حول العولمة تحول النقاش حول الهامشية من الأحوال المحلية والقومية إلى الاقتصادات العالمية والسوق العالمي وأصبح مصطلح مهش لا يقتصر فقط على جماعات اجتماعية معينة إنما ينطبق أيضاً على الأمم والأقاليم الفترة في العالم، وقد حمل هذا الوضع التهميشي بفاعلية محل المصطلحات السابقة مثل الأمم التابعة أو الطرفية، ولم تكن المسألة مجرد تعبير دلالي، إذ عكست تغييرا عميقاً في خطاب التنمية عند بداية انهيار الكتلة الشيوعية أو الشرقية ونهاية الحرب الباردة عندما أصبح تعريف العالم الثالث مهلاً وفي خطاب التنمية كان هذا يمثل نقلة نحو نظام ما بعد التبعية

وتحمل دراسة مهمة صادرة عن اللجنة الاقتصاية و الاجتماعية لجنوب غربي آسيا (الإسكوا) في العام 2011[2] أسباب وعوامل الإقصاء والتهميش في خمسة عوامل رئيسية هي ؛ عوامل ذاتية فردية أو مجتمعية : ركزت على عوامل القلق والاستياء الذي يشعر به من يجد نفسه غير قادر على تحقيق طموحاته الشخصية أو طموحات القريبين منه، أو اختيار الإقصاء طوعا وإدادها باعتباره وسيلة للتنشيط الإبداع الفني والفكري لدي فكت اجتماعية معينة، أو خرق القوانين أو الأعراف السائدة، كما ركزت على الحواجز الاجتماعية، التي تقيمها مجموعات بشرية لتفصل بينها وبين الأخرين، ونقوم بإقصاء كل من لا ينتمي إليها.

* **عوامل سياسية:** ركزت على غياب ثقافة المشاركة والديمقراطية باعتبارها المسئولة عن تحديد مستويات إدماج الأفراد والجماعات لو إقصائهم، ولذلك يعتمد تحليل الإقصاء السياسي على دمج قضايا حقوق المواطنين والحواجز التي تعيق ذلك، حيث ينتج الإقصاء السياسي عن انعدام مشاركة غالية أفراد المجتمع في الآليات المؤسسية المعنية بإدارة الشأن العام

* **عوامل اقتصادية:** تذهب إلى أن مفهوم الإقصاء يولد وينمو من الإقصاء الاقتصادي، غير أن ولادة النظرية الاقتصادية لم تهتم بالإقصاء الاقتصادي على الرغم من أنه يشكل أبرز أوجه الإقصاء، إلا أن المقاربة الاقتصادية تقوم على نموذج التدرة، ويعتبر ضحايا الإقصاء أعدادا فائضة من البشر أو أشخاصا فاشلين أو

---

[1] - جون هيلز (محرر) وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، عالم المعرفة العدد 43، الكويت أكتوبر 2007، ص ص 10-10.

[2] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية جنوب غرب آسيا (الاسكوا)، تقرير السكان والتنمية، العدد الخامس، اقصاء الشباب في منطقة الإسكوا: العوامل الجغرافية والاقتصادية والتعليمة و الثقافية ص ص 8 – 9.

أشخاصا يصعب تصنيفهم ... إلخ، ويقوم قياس الإقصاء الاقتصادي على تحليل وضعية الأفراد في سوق العمل، أو تحديد من يوجد داخل هذه السوق أو خارجها، وعلى فكرة وجود سوق عمل بمستويين بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي، وبين القطاع النظامي وغير النظامي، وطبيعة العلاقة بين المشتغلين والعاطلين عن العمل.

* **عوامل ثقافية:** تشير إلى أنه عندما تدد الجماعات البشرية انتماءاتها من خلال الرجوع المطلق إلى بعض الأطر الثقافية الخاصة تكون بذلك قد أقصت كل من لا ينتمون إلى تلك الأطر، وشهد التاريخ الإنساني العديد من حالات الإقصاء التي ارتكزت على أسباب ثقافية وأفت إلى إلغاء الأخر.

* **وعوامل إثنية ودينية:** توضح أن الإقصاء يرتبط أحيانا بواقع الأقليات الإثنية والدينية نتيجة لافتقار العديد منها للحقوق الأساسية وحرمانها من حق التمدرس والاستفادة من الخدمات الصحية والعمل في المؤسسات الحكومية كما أنهم بالإضافة – للإقصاء المؤسسي – يعانون مسن الإقصاء الاجتماعي نتيجة عادات وممارسات تميزية ترسخت في وعي العديد من مكونات المجتمع ضد أقليات تعد من المكونات المجتمعية، وكذلك التاريخية لهذه الدول، حيث يعود وجودها إلى عقود وحتى قرون من الزمن.

وتفرز هذه الأوضاع الإقصاء الذي يعكس بدوره تفسخا في شبكة العلاقات في المجتمع، وعدم التجانس بين القيم السائدة، وتتجلى هذه العوامل المؤسسية للإقصاء على المستوى الشخصي الجزئي، وفي علالة النساء والرجال، وفي علاقة الأفراد فيما بينهم ومع الجماعات والمؤسسات الوسيطة المستوى المتوسط، وكذلك من خلال التفاعلات المتعددة في المجتمع المستوى الكلى. غير أن ذلك لا يعني أن الإقصاء الاجتماعي منفصل عن الإقصاء السياسي أو الاقتصادي، فهذه الأوجه المختلفة للإحصاء تربطها علاقات عضوية تؤدي إلى نمو كل منها بصورة متقاربة أو تعزيز كل وجه منها للأوجه الأخرى.

وتخلص دراسة أخرى مهمة[1] إلى أن الاختلاف في الرؤى المتصلة بالسباب الاستبعاد الاجتماعي تنبثق من ردى ثلاثة مدارس فكرية مدرسة تضع سلوك الأفراد والقيم الخلقية في المقام الأول (كما هي الحال في التركيز على الطبقة العليا)، ومدرسة تؤكد على أهمية دور المؤسسات والنظم ابتداء من دور دولة الرعاية إلى الرأسمالية والعولمة، ومدرسة تؤكد على أهمية التمييز، ونقص الحقوق المنفذة فعلاً.

[1] - جون هيلز (محرر) وأخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، عالم المعرفة العدد 43، الكويت أكتوبر 2007، ص 27

وتشمل الآراء المختلفة فيما يتصل بالأسباب الرئيسية للاستبعد الاجتماعي بالإجابة من السؤال القائل: من الذي يقوم بفعل الاستبعاد؟ فالتركيز على أهمية القيم الخلقية والتفسيرات السلوكية يرتبط بتوجيه اللوم إلى المستبعدين اجتماعياً على المحنة التي وضعوا أنفسهم فيها.

وعلى النقيض من هذا الرأي نجد أن التأكيد على أن المؤسسات المالية والاقتصادية تقيد الفرص المتاحة أمام بعض الأفراد والجامعات، يعطي الانطباع بتحميل مسئولية الاستيعاد على الجانبين كليهما، فالاستيعاد حصيلة هذا النظام (قهر غير مقصود أو على الأقل خارج نطاق سيطرة أي فرد أو منظمة) وفي الوقت نفسه لا يملك المستبعدون اجتماعياً فرصة معالجة وضعهم.

أما التحليل الذي بمقتضاه يكون المستبعدون واقعين تحت رحمة الأقوياء فيلقي المسئولية على الصفوة بصورة تامة، فممارسة البعض القوة وهم يعملون لحماية مصالحهم الذاتية تؤدي إلى استبعاد غيرهم.

إزالة بعض الالتباسات حول مفهوم التهميش:

الدمج بعض الأدبيات الإجتماعية المتخصصة بين فئات المهمشين أولئك الذين يختارون الانسحاب من التيار الرئيسي في المجتمع بإرادته مثل أولئك الذين لا يجدون أنفسهم قادرين على تحقيق طموحاتهم الشخصية أو طموحات القربين منهم، أو أولئك الذين يختارون الابتعاد طوعاً وإرادياً باعتباره وسيلة لتنشيط الإبداع الفني والفكري أو يرغبون في الاحتجاج على أعراف سائدة. ولا يعتقد الباحث أن ذلك يستقيم مع منطق التهميش والاستيعاد، كما لا يتفق مع المبررات التي طرحها بعض الأدبيات باعتبار أن الاستيعاد قد يكون إرادياً بالفعل بيد أن المحيط الذي يحدث فيه يجعله مع ذلك حالة من الاستيعاد الاجتماعي، استناداً إلى أن فعل الاستبعاد أن يكون أمر طيباً بالنسبة للمستبعدين أنفسهم أو سيئاً وفقاً لرؤية أخرى أكثر شمولاً.

وينقلنا هذا إلى السيئ" و "الطيب في الاستيعاد، عندما يطرح أحد الأدبيات سؤلاً حول ما إذا كانت الهامشية لعنة أم فرصة، باعتبار أن الانسحاب من التيار العام للمجتمع بتكاليفه مثل الاضطرار إلى الالتزام بمعايير المجتمع، والالتزامات الاجتماعية حتى يتمتع بفوائده في تسهيل الفرصة لتطوير ترندات اجتماعية بديله قد تحيل المواقع الهامشية إلى مواقع تحرر وسابير وممارسات بديلة، وبالتالي إلى مواقع للقوة المضادة لتصبح الهامشية آلية لمواجهة الوقائع المثيرة للاضطراب مع العادي والطبيعي.[1]

[1] - آسف بيات، الهامشية لعنة أم فرصة في (حبيب عائب وراى بوش "محرران") مصدر سبق ذكره، ص 38

والباحث عاش الإجحافات التي يعاني منها المهمشين عبر مكتب شكاوى يستقبل خمس عشرة الف شكرى سنوية يجد هذا التحليل ترقاً يصب فيوله وتظل الإجابة لديه أن التهميش والاستيعاد لعنة أكيده بكل المعايير.

ثانياً: مفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

رغم تضمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بين مبادئ حقوق الإنسان في الإعلان العالمي الحقوق الإنسان الصادر في العام 1948، فقد ظل موضع تنازع في المجتمع الدولي بين الدول الاشتراكية من ناحية و الدول الرأسمالية من ناحية أخرى، حيث اعتبرته الدول الرأسمالية بمثابة احتياجات ونيس حقوقاً needs not rights، وأقضى هذا التنازع إلى تاخير تقنين الحقوق ذات الصفة الاقتصادية والاجتماعية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جنباً إلى جلب الحقوق المحلية والسياسية في شكل اتفاقية واحدة، وصدر العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، على نحو مستقل عن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وبينما تضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية آلية لمتابعة تطبيقه وهي تأسيس لجنة حقوق الإنسان التي تعنى بمتابعة التقدم المحرز، وتتلقى تقارير الدول الأطراف في العهد وتناقشها وتصدر توصيات لها لمتابعة التقدم في تطبيق أحكام العيد، فقد خلا العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من مثل هذه الآلية، ولم تتشكل اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا في أواخر الثمانينيات لمراقبة التزام الدول الأطراف بالعهد أي بعد مرور نحو عشر سنوات من تأسيس اللجنة المماثلة المعنية بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. ورغم حرص المجتمع الدولي على التطوير المستمر لسبل إنقاذ أحكام العهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية بإصدار بروتوكولات اختيارية لحفز التوجهات الواردة في العهد مثل البروتوكول الاختياري الأول الخاص بالشكاوى الفردية الصدر علم 1966 والبروتوكول الاختياري الثاني الخاص بعقوبة الإعدام الصدر عام 1989، فقد تعذر إصدار برتوكول اختياري يلحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنوات عديدة، ولا يزال يعاني من تقاص الدول في الانضمام إليه وخاصة البلدان العربية.

ورغم التطور التدريجي لموازين القوى داخل الأمم المتحدة، بانضمام العديد من البلدان المستقلة إثر تحلل نظم الاستعمار التقليدي، ثم مرة أخرى بتحلل الاتحاد السوفيتي" وتحول دول أوربا الشرقية عن الظلم الشيوعية أو الاشتراكية، مما أفسح المجال لتبني المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا في العلم 1993 إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي أكد مبدأ عالمية حقوق الإنسان، وعدم قابلتها للتجزئة أو التفاضل، لقد ظللت هناك مقاومة للاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كحقوق، واستمرار اعتبارها مجرد أهداف أو مطالب أو احتياجات.

ورغم أن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الصادر في العالم 1966 كان ولا زال يعد بحق أكثر المعايير الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما لا كما وصفته منظمة العفو الدولية[1] فقد تضمن أيضا بعض الأحكام التي تجعل منه ايضا وبحق الحق المراوغ ففي حين طلب من الدول في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية احترام وضمان" الحقوق المدنية و السياسية، فإنه لم يُطلب من الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية سوى تحقيق التمتع التدريجي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ربط العهد بتطبيق الالتزامات الواردة في العهد بالمقدرة. كما لم يورد العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أي نظير نص صريح للفقرة 3ب من المادة (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يلزم الدول الأطراف بجملة أمور منها لن تتم إمكانية التظلم القضائي"[2]. كما أن العهد لم يورد صراحة قضية الفقر التي تعد الآفة الرئيسية التي تحول دون وصول الناس إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية

والواقع أن لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بادرت خلال تعليقاتها العامة، التي تعد بمثابة تفسير النصوص العهد، إلى سد الذرائع أمام محاولة استخدام المرونة التي أبداها العهد باقرار مبدئي الكرج والقدرة للتذرع في التحلل من الالتزامات الواردة في العهد. فأوردت في التعليق العام رقم 3 لسنة 1990 (ف 10) بشأن طبيعة التزام الدول الأطراف، أنه يقع على عاتق الدول الأطراف التزام أساسي بضمان الوفاء، على أقل تقدير بالالتزامات الأساسية المنيا لكل حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد، وبدون هذا الالتزام الأساسي يصبح العهد في رأي اللجنة مجردة إلى حد كبير من مقوماته الرئيسية.

وقد تابعت اللجنة تحديد الالتزامات الأساسية التي ترتبها المستويات الأساسية الدنيا الحق في الغذاء و التعليم والصحة في التعليقات رقم 11 لسنة 1999 بشأن خطط العمل للتعليم الابتدائي، ورقم 13 لسنة 1999 بشان الحق في التعليم، وفي تعليقها العام رقم 14 لسنة، 2000 بشان الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، أن هذه الالتزامات الأساسية غير قابلة للانتقام"، كما شنت على أن "على جميع الأطراف التي يسمح لها وضعها بتقديم المساعدة أن تقدم من المساعدة والتعاون الدوليين، لاسيما في المجال الاقتصادي والتقني ما يمكن البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها الأساسية

[1] - منظمة العفو الدولية حقوق الانسان من أجل كرامة الانسان، وثيقة تمهيدية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لندن، 2005، ص9

[2] - مركز الميزان لحقوق الانسان، مجموعة التعليقات العامة المتعلقة

وذكرت اللجنة في بيان لها أمام مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بال البلدان نمواً (عام 2001)، في سياق شرح مستفيض عن الفقر والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأنه على الرغم من أن مصطلح الفقر لم يرد صراحة في العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن النثر من الموضوعات المتكررة في العهد، وكان دائماً أحد الشواغل (8) منظمة العفو الدولية حقول الإنسان من أجل كرامة الإنسان، وثيقة تمهيدية بشأن الحقوقي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لندن (4) مركز الميزان لحقوق الإنسان، مجموعة التعليقات العامة المتعلقة بالعهد الدولي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحرة والرئيسية للجنة، فحقوق العمل، والتمتع بمستوى معيشي لائق، والسكن والغذاء والصحة والتعليم تكمن كلها في صميم العهد، ولها أثر مباشر على استئصال شافة الفقر [1]

كذلك تناولت اللجنة في تعليقها العام رقم 9 لسنة 1998 في شان واجب إعمال العيد في النظام القانوني المحلي أن المدونة (التي أبداها العيد) تواكب التزام كل دولة طرف باستخدام كافة الوسائل المتوفرة لديها لإعمال الحقوق المعترف بها في العهد وفي هذا الصدد يجب أن تراعي الشروط الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وعليه يتعين الاعتراف بقواعد العهد بالطرق المناسبة في النظام القانوني المحلي ويجب أن يتاح لكل مظلوم، أو مجموعة مظلومين، سبل الانتصاف، وكذلك وضع وسائل ملائمة لضمان مساءلة الحكومة. ويجب أن ينظر في المسائل المتصلة بتطبيق العيد على الصعيد المحلي في ضوء ميدلين من مبادئ القانون الدولي، الميدا الأول الذي تعكسه المادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات. وهو أنه لا يجوز لأي طرف أن يحتج بأحكام قانونه الداخلي لتبرير عدم تنفيذ معاهدة ما". وبعبارة أخرى ينبغي على الدول أن تعمل النظام القانوني المحلي حسب الاقتضاء الوفاء بالتزاماتها التعاهدية.

أما المبدأ الثاني تعكسه المادة (8) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص لكل شخص على أن حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية اعمال نشتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون[2]

[1] - المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مدونة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الخامسة والعشرين، 2001، القاهرة 2009، ص ص 240-246

[2] - المصدر نفسه، التعليق العام رقم (9)، ص ص 162، 175.

وقد بدأت الحكومة الجزائرية تتوجه تدريجيا الى تبني مقاربة تنموية للمناطق الحدودية خاصة بعد دخول القانون التوجيهي المتعلق بتهيئة الإقليم أواخر سنة 2010. وقد برمجت لهذا الغرض العديد من الملتقيات والندوات محليا وكذا استحدثت لجان شراكة مع دول في الجوار الجزائري لغرض التنسيق من أجل النهوض بالمناطق الحدودية وتنميتها.

ولعل أهم الملتقيات هو الذي عقد بتاريخ 2018/10/13 الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، والذي نظمته وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال، تحت شعار "تهيئة المناطق الحدودية وتنميتها: أولوية وطنية".

وفي كلمته الافتتاحية أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية نور الدين بدوي أن هذا الملتقى يرمي الى "بحث الحلول لتسريع وتيرة التنمية المحلية ايمانا منا بأن التنمية ينبغي أن تمس كل شبر من هذا الوطن القارة".

ويهدف هذا الملتقى إلى "تعميم الاستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها باعتبارها فضاءات جيوستراتيجية والتمكين من تنفيذ هذه الاستراتيجية على شكل مخططات وبرامج"

وذلك من خلال "دراسات لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها في إطار تشاوري ورؤية متعددة القطاعات وعابرة للحدود من شأنها التوصل إلى برنامج خاص لتنمية المناطق الحدودية مع السهر على التنسيق بين الأعمال التنموية الخاصة بالمناطق الحدودية التي قد شرع فيها على المستوى المحلي".

ويشكل هذا اللقاء "فضاء تشاوريا متعدد القطاعات يجمع ما يفوق 400 مشارك، ممثلين لمختلف الفاعلين والخبراء الوطنيين والدوليين، لتباحث ميكانيزمات تنفيذ السياسة الوطنية لتنمية المناطق الحدودية في إطار المخطط الوطني لتهيئة الاقليم".

كما تتضمن الفعاليات "فضاء عرض لمختلف الهيئات الوطنية الفاعلة في المجال وورشتين متعددة القطاعات تسمح بالخروج بتوصيات عملية للارتقاء بتنمية المناطق الحدودية بما يتناسب وتطلعات ساكنتها".

ويشارك في الملتقى عدد من الوزراء أو ممثليهم والإطارات المركزية لوزارة الداخلية وممثلو الهيئات تحت وصايتها، إلى جانب أعضاء اللجنة القطاعية المشتركة لمتابعة الدراسات المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، الولاة ورؤساء المجالس الشعبية الولائية للولايات الحدودية والولاة المنتدبون لهذه الولايات ورؤساء المجالس الشعبية البلدية وممثلو الهيئات والمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى ممثلي الجامعات والمعاهد والمدارس وممثلي منظمات أرباب العمل والغرف القنصلية والشركات الوطنية الكبرى.

للإشارة، فإن السياسة الوطنية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها تندرج ضمن السياق المؤسساتي الجديد الذي تميز بمصادقة السلطات العمومية على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 (القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010) الذي يؤكد على أن "كل جزء من أجزاء التراب الوطني، بما فيها المناطق الحدودية، هو عنصر من تراثنا، وعلينا أن نعترف لكل منها بالحق في التطور والازدهار في إطار استراتيجية شاملة ومضبوطة".

وقد تعززت هذه الاستراتيجية بالأهمية التي تولى لهذه الفضاءات، من خلال القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 والمتضمن التعديل الدستوري، والذي ينص على أنه "لا يجوز البتة التنازل أو التخلي عن أي جزء من التراب الوطني", من جهة، وكذا من خلال مخطط عمل الحكومة لشهر سبتمبر 2017 الرامي إلى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الذي يقترح تكثيف الجهود التنموية بالنسبة للشريط الحدودي لاسيما فيما يتعلق باستحداث مناصب شغل وإدرار الدخل.

و قد أكد ممثلو الحكومة على الأهمية التي تحظى بها المناطق الحدودية لممتدة على أزيد من 6000 كيلومتر تتشاركها الجزائر مع سبعة دول جوار – ضمن استراتيجياتهم القطاعية.

هدف سيتعزز أكثر فأكثر بعد قرار رئاسة الجمهورية بإفراد برنامج تنموي خاص بها كلف الجهاز التنفيذي ببلورته ".

و قد تميز اليوم الأول من أشغال الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية, المنظم من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية باستعراض العديد من الوزراء للاستراتيجيات المسطرة من قبل قطاعاتهم لفائدة المناطق الحدودية، بحضور كل المعنيين بهذا الملف، كما تم بالمناسبة الإعلان عن قرار تخصيص برنامج تنموي للمناطق الواقعة على الحدود، حيث كلفت الحكومة بالسهر على بلورته.

وسيحظى هذا البرنامج بتمويل مزدوج من صندوق تنمية الجنوب وصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، حسب التوضيحات المقدمة من طرف وزير الداخلية نور الدين بدوي الذي دعا الإدارات المركزية والمحلية والمنتخبين والمتعاملين الاقتصاديين إلى "التجند من أجل تبليغ هذا البرنامج مقاصده النبيلة وتثمين نتائجه على أرض الواقع"، وذلك ضمن رؤية استراتيجية عكف المجتمعون على مناقشتها.

كما ذكر في ذات الصدد بأن قرار استحداث 10 ولايات منتدبة جنوبية نابع من "إيمان الدولة بقدرات هاته الولايات المنتدبة لأن تأخذ مصيرها بين أيديها وتتطور" مشيرا إلى أن اختيارها " لم يكن عبثيا بل يندرج في إطار استراتيجية تهيئة الاقليم المسطرة وتنمية المناطق الحدودية".

وتوقف بدوي عند الأهمية القصوى التي تكتسيها هذه المناطق، خاصة في الوقت الراهن الذي يشهد نزاعات مسلحة "أصبحت تنتقل من اقليم إلى آخر" ليؤكد أن الجزائر "ليست في منأى عن هذه التحولات" وأنها "على أبواب أكثر المناطق تضررا منها", الأمر الذي أضفى "تحديات مضاعفة لتنمية المناطق الحدودية".

وانطلاقا من ذلك، أضحى من الضروري –حسب السيد بدوي –تحويل الحدود الجزائرية التي "تطرح اليوم رهانات التهريب والممنوعات والنزاعات المسلحة" إلى "حظائر عمرانية نامية ومتطورة ومراكز اشعاع اقتصادي على جوارنا."

وقد توالت تدخلات مسؤولو القطاعات الحيوية ذات الصلة بتنمية المناطق الحدودية، حيث أعلن وزير التجارة سعيد جلاب عن جملة من التدابير الجديدة التي تهدف إلى ترقية الصادرات في المناطق الحدودية والتي سيكون لها "انعكاسات هامة على التنمية في المناطق الحدودية وخلق مناصب الشغل ومضاعفة النشاط التجاري في هذه الفضاءات وتعزيز الاندماج الاقتصادي مع دول الجوار".

وتشمل هذه الإجراءات إعادة بعث التظاهرات الاقتصادية والمعارض في الولايات الحدودية و التي ستستفيد من دعم مالي من الدولة مع منحها طابعا دوليا من خلال توسيع المشاركة الى دول الجوار ودعوة الدول الإفريقية للمشاركة فيها.[1]

كما أعلن المسؤول الأول عن قطاع التجارة أيضا عن مراجعة آليات الدعم المالي للصندوق الخاص لترقية الصادرات قصد إضافة النقل ضمن قائمة النشاطات التي تستفيد من هذا الصندوق، مما سيسمح بتعويض مصاريف النقل البري للسلع المصدرة عن طريق الولايات الحدودية وكذا مراجعة النظام التشريعي المنظم لعمليات التجارة بالمقايضة، علاوة على دعم انشاء قواعد لوجيستية في المناطق الحدودية مما سيسمح ببعث حركية جديدة هذه المناطق.

و من جهته، كشف وزير الصناعة والمناجم يوسف يوسفي عن تخصيص نحو 10 ملايير دج لتمويل العمليات المتعلقة باكتشاف مناجم جديدة قابلة للاستغلال.

ففضلا عن دوره في خلق الثروة والعائدات من العملة الصعبة وتنشيط باقي القطاعات الاقتصادية سيكون قطاع المناجم –بفضل هذه البرامج– مصدرا لخلق الشغل بوجه أخص بالمناطق الحدودية خاصة إذا علمنا أن أغلب المواقع والمكامن المنجمية تقع في المناطق المعزولة والبعيدة لاسيما على مستوى الحدود.

[1] - موقع وكالة الانباء الجزائرية، www.aps.dz تم تصفح الموقع يوم 2019/06/24 على الساعة 20:30

و في ذات الاتجاه، أعلن وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي مراد زمالي عن تنصيب أزيد من 14 ألف عامل في البلديات الحدودية قبل نهاية السنة الجارية.

كما قدم في ذات الإطار جملة من الأرقام المتعلقة بعصرنة وتوسيع شبكة الهياكل الجوارية للهياكل التابعة لقطاعه كمنظومة الضمان الاجتماعي و التشغيل خاصة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني و استحداث المؤسسات المصغرة و التي عرفت كلها ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة.

و نفس الأمر بالنسبة لقطاع المياه، حيث استفادت الولايات الحدودية منذ سنة 2000 من غلاف مالي إجمالي فاق 390 مليار دينار خصص لإنجاز مشاريع التزود بمياه الشرب.

و في السياق نفسه، استفادت هذه المناطق و في الفترة ذاتها من إنجاز 16 سدا على الشريط الحدودي بطاقة تخزين 1,5 مليار م3 وكذا 71 حاجز مائي و23 محطة لنزع المعادن و 46 محطة لتطهير المياه إضافة إلى 320 ألف هكتار من الأراضي المسقية، يضاف إلى كل ذلك مشاريع التحويلات الكبرى.

كما تم التطرق أيضا إلى حجم المياه التي تتقاسمها الجزائر مع دول الجواري والتي أكد وزير القطاع على أنها "لا تتجاوز نسبة 3 بالمائة من قدرتها المائية", حيث تتم العملية عن طريق استغلال الأودية والمياه الجوفية المشتركة لاسيما منظومة المياه الجوفية للصحراء الشرقية والتي تقدر مساحتها بحوالي مليون م2 وذلك وفقا للآلية المشتركة التي وقعت عليها الجزائر وتونس وليبيا في 2005 .

وأكد في هذا السياق "استعداد قطاع الموارد المائية التام والكامل للانخراط في مسعى جماعي وتضامني لتنمية المناطق الحدودية تشترك فيه الدوائر الوزارية والمنتخبون المحليون والمتعاملون الاقتصاديون وكذا ممثلو المجتمع المدني والهيئات التقنية والأكاديمية".

و بدوره، أبرز وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، عبد القادر بوعزغي حجم مساهمة المناطق الحدودية في الانتاج الفلاحي و المقدر بـ 587 مليار دينار، مما يمثل 18 بالمائة من القيمة الإجمالية للإنتاج الوطني. نتيجة تحققت بفضل الديناميكية الاقتصادية لهذه المناطق التي سمحت بفتح باب الاستثمارات أمام الخواص والشراكة بين القطاع العام والخاص.[1]

واستنادا للنتائج المحققة، تسعى السلطات العمومية إلى جعل جل الولايات الحدودية أقطابا فلاحية وتحويلها أيضا الى فضاءات تجارية واقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل ولاية، يقول وزير الفلاحة.

[1] - موقع وكالة الانباء الجزائرية، www.aps.dz تم تصفح الموقع يوم 2019/06/24 على الساعة 20:30

أما في قطاع السياحة، فقد كشف وزير القطاع عبد القادر بن مسعود عن تخصيص 1500 مشروع سياحي لفائدة الولايات الحدودية بطاقة استيعاب تصل إلى 45 ألف سرير وبقيمة استثمار تبلغ 14 مليار دينار.

كما شدد على أن قطاعه يعمل على إرساء قاعدة متينة لجعل السياحة والصناعة التقليدية محركا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد في إطار» التنمية المستدامة واللامركزية.

وفي مجال الأشغال العمومية والنقل، ذّكر الوزير عبد الغني زعلان بأن تنمية المناطق الحدودية تعد أولوية وطنية ضمن برنامج رئيس الجمهورية يتم تجسيدها عن طريق إعادة تأهيل وعصرنة شبكات الطرق و تعزيز وسائل النقل بمختلف أصنافها.

أما في المجال اللوجيستي، فقد كشف الوزير عن أنه سيتم التركيز على إنجاز منصات لوجستية, على مستوى المناطق الحدودية كتمنراست و تندوف لبعث النشاط الاقتصادي و تدعيم التنمية المحلية, خاصة مع فتح المعبر الحدودي بين الجزائر و موريتانيا.

وفي مجال الطاقة، أكد الوزير مصطفى قيطوني أن قطاعه أطلق العديد من المشاريع الطاقوية سواء في مجالات استغلال النفط أو الغاز وكذا الطاقات المتجددة بهدف تنشيط حركية الاستثمارات بالمناطق الحدودية التي تعتبر أولوية وطنية.

وقد حققت الجزائر في هذا الإطار جملة من الاستثمارات ببلدان مجاورة كتونس و ليبيا و النيجر و مالي كما أنها تستغل العديد من الحقول بها عن طريق مؤسسة سوناطراك بهدف تنشيط حركية الاستثمارات بالمناطق الحدودية التي تعد من المناطق ذات القدرات الهائلة التي يجب استغلالها، يضيف السيد قيطوني.

فبعد التموين بالكهرباء، من المرتقب أن تزود الجزائر تونس بالغاز الطبيعي (ساقية سيدي يوسف) في حين سيتم قبل نهاية السنة تموين ليبيا بالكهرباء، ما من شأنه أن يسفر عن استحداث العديد من المشاريع الاستثمارية بالولايات الحدودية الجزائرية.

كما كشف الوزير عن مباشرة مؤسسة سوناطراك التنقيب عن النفط والغاز عبر العديد من الولايات الحدودية كالطارف وسوق أهراس وورقلة والوادي على مستوى أربع مواقع، علاوة على مشروعين آخرين تم مباشرتهما للتنقيب عن النفط والغاز بولايتي اليزي وبشار، موازاة مع إطلاق انجاز أربع مراكز تكوين في مهن النفط والغاز لفائدة أبناء الجنوب.[1]

[1] - موقع وكالة الانباء الجزائرية، www.aps.dz تم تصفح الموقع يوم 2019/06/24 على الساعة 20:30

المبحث الثالث: عراقيل تنمية المناطق الحدودية الجزائرية:

قال جاك روسيلييه أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة العسكرية الأميركية، و الذي شارك في تحرير كتاب "آفاق حول الصحراء الغربية: الأساطير والقومية والجيوسياسة، بان المشاحنات التي تتكرّر بين الرباط والجزائر حول الأمن الحدودي غير المناسب، بما في ذلك الجهود غير الفاعلة لمكافحة الإرهاب والمخدرات، تشكّل مرة أخرى مؤشراً عن أن المنافسة بين البلدَين على السيطرة تعرقل إمكانية التعاون الإقليمي. رسمياً، يحول الخلاف المرير على سيادة الصحراء الغربية دون توصّل الدولتَين إلى اتفاق حول الشؤون الإقليمية الأخرى مثل الأمن الحدودي. يحضّ المغرب الجزائر على وضع الخلاف جانباً من أجل العمل بفاعلية أكبر على مسائل ملحّة أخرى في شمال أفريقيا، في حين أنه ليست لدى الجزائر أي محفزات لفصل الأمن الحدودي عن التوصل إلى تسوية نهائية حول وضع الصحراء الغربية ما دامت قادرة على استخدام الأمن الحدودي وسيلة للضغط على المغرب في موضوع الصحراء الغربية.

بيد أن المغرب والجزائر، وكذلك تونس، تواجه جميعها المعضلة نفسها عند حدودها. لقد تزامنت الزيادة في التهريب عبر الحدود، خلال العقد المنصرم، مع ظهور عدد كبير من الأفرقاء الجدد الذين يستخدمون أنماط التهريب القديمة. وهذا يطرح تحدّياً على الحكومات والأجهزة الأمنية على السواء – ضمن قدرتها على العمل فعلياً في هذه المناطق – بطريقة أدّت إلى تجريد الحدود من صفة الحماية وتحويلها إلى تهديدات محتملة للأمن القومي. طبيعة التعاون الأمني غير المنتظم والذي يعاني من شح الموارد في دول المغرب العربي، ويرزح تحت وطأة الخلاف السياسي المغربي–الجزائري، والحكومات الفاشلة أو الضعيفة في ليبيا وتونس، تتجلّى بشكل خاص في هشاشة المناطق الحدودية الفاضحة إزاء الجريمة العابرة للأوطان، والشبكات الإرهابية، والهجرة غير الشرعية.

في حين أن الحدود الممتدّة على طول 2400 كلم (1500 ميل) بين الجزائر والمغرب وتونس وليبيا قد رُسِّمت بوضوح، فهي لا تُستخدَم لتعيين بداية سيادة الدولة أو نهايتها بقدر ما تُستعمَل كمناطق عازلة، أي أراضٍ قائمة بحد ذاتها تربط بين مناطق متّصلة جغرافياً. ليست لهذه الحدود أهمية اجتماعية أو اقتصادية أو حتى سياسية كبيرة بحد ذاتها، بل تُستخدَم كقنوات للتفاوض على الهويات العابرة للأوطان، وبناء اعتماد اقتصادي متبادل – بما في ذلك عن طريق الهجرة وتهريب البضائع – وتسهيل حركة المجموعات المسلّحة، التي تنظر إلى هذه المناطق الحدودية كأرض خصبة طبيعية للتشدّد الأيديولوجي. خلافاً للحدود في غالبية دول القارة الأفريقية، الحدود بين المناطق الشمالية ذات الكثافة السكانية الأكبر في دول المغرب العربي، قديمة

وراسخة: لم تفرضها أوروبا الكولونيالية، كما أنها لا تعكس انقسامات جغرافية أو إثنية–ثقافية قوية. على النقيض، الحدود الخارجية للمغرب العربي في الجنوب موروثة إلى حد كبير من الإدارة الاستعمارية الفرنسية، لا سيما في الجزائر. في حين أن حدود المغرب مع الصحراء تُحدّدها في شكل أساسي المستعمرة الإسبانية السابقة للصحراء الغربية، يدين الجزائر بالجزء الخاضع لسيطرته في الصحراء إلى المخطط والمصالح الاستعمارية الفرنسية في المنطقة. هذه الحدود المفروضة قسراً هي أقل منطقية في عدد كبير من الجوانب، ما يزيد من عوامل الهشاشة الأمنية في المغرب العربي.

لقد أدّت طبيعة الحدود الخارجية القابلة للاختراق في المغرب العربي، وارتباط البلدان التاريخي بالطرق التجارية في الصحراء والساحل، إلى زيادة تعقيدات المسائل الأمنية عند الأطراف الهشّة في المنطقة. في الجزائر، تسبّب غياب الفاعلية في ضبط الحدود مع ليبيا وتونس (حيث سُجِّلت تحسينات لافتة في العمليات في الأعوام الماضية)، على امتداد عقود، بتفشّي شركات التهريب، وأفضى إلى ازدهار الاقتصاد غير النظامي الذي يساعد على نشر الاستقرار في هذه المناطق المضطربة. كذلك شهد الفراغ النسبي في السلطة على طول حدود المغرب العربي، لا سيما في مالي وليبيا، ظهور الهجرة غير الشرعية وتجارة الأسلحة والمخدرات، ما يؤدّي إلى تغذية الشبكات الإرهابية – وقد تدهور الوضع سريعاً غداة الثورة التونسية وانهيار الدولة الليبية في العام 2011.

وعلى الرغم من أن كلاً من المغرب والجزائر يعمل على حدة على تحسين إمكاناته في مجال ضبط الحدود وزيادة التمويل لهذه العمليات، إلا أن الزيادة في حجم التهريب والنزوح عند الحدود المغربية–الجزائرية ووتيرتهما تتسبب أيضاً بارتفاع خطر الإرهاب العابر للأوطان. لقد ساهمت الجهود المتزايدة التي تبذلها الجزائر من أجل مكافحة الإرهاب، في كبح التسلل إلى المغرب عبر الحدود وخفضه إلى حدّه الأدنى، ويواجه المغرب تهديداً أكبر بكثير جرّاء عودة المقاتلين المتمرسين من سورية وليبيا. إلا أنه ليس بمقدور الرباط والجزائر أن تستمرا في التمنّع عن التعاون في مجال الأمن الحدودي في المدى الطويل. فالخطر المتدنّي الذي تمثّله الحدود يضمن، في الحد الأدنى، أن "مسألة الحدود" الأزلية ستبقى ورقة سياسية تستطيع الجزائر أن تربطها بتسوية أوسع لقضية الصحراء الغربية.

إلى جانب غياب التنسيق لدرء هذه التهديدات العابرة للأوطان، تفتقر بلدان المغرب العربي إلى سياسة لمعالجة المشكلات المشتركة للمجتمعات المحلية المفقَرة، والمهمَلة سياسياً، والتي يسهل دفعها نحو التشدد في المناطق الحدودية المشتركة – لا سيما في جنوب شرق المغرب، وجنوب شرق الجزائر، وغرب تونس. السبيل

الأفضل لمعالجة الأسباب الجذرية للمظالم المتنوّعة التي تعاني منها هذه المناطق هو اعتماد مقاربة محلية عابرة للحدود ومتعددة الجوانب. فالاكتفاء فقط بالجهود الهادفة إلى ضبط الأمن عند الحدود يزيد من حدة الاضطرابات السياسية، أو حتى يزيد من جاذبية الأيديولوجيات المتطرفة، لأن التشدد في قمع التهريب يتسبب بتعطيل الخيارات المتاحة أمام السكان المحليين لكسب معيشتهم. على سبيل المثال، تضاعف عدد السكان في مدينة تمنراست جنوب الجزائر – وهي نقطة وصل تجارية استراتيجية بين ليبيا والجزائر ومالي والنيجر – ثلاث مرات في الأعوام العشرة الماضية، لا سيما بسبب التجارة غير الشرعية، التي يصعب استبدالها بأنشطة اقتصادية قانونية مربِحة بالدرجة نفسها. يمكن أن تُحقق التجارة غير الشرعية للبنزين الجزائري الرخيص عبر الحدود التونسية، متوسط أرباح يتراوح من 120 إلى 160 دولاراً في اليوم لمجموعة واحدة من المهرّبين، بالمقارنة مع 6 إلى 9 دولارات في اليوم للباعة القانونيين في شوارع تونس.

يذكّرنا ظهور هذا الاقتصاد في المناطق الحدودية، بأنه خلافاً لأوروبا – حيث نمت الدول المركزية وراحت تستخرج الثروات والنفوذ من دول الأطراف – بدأ بناء الدولة في شمال أفريقيا مع تأسيس مدن عند الطرق التجارية العابرة للصحراء، والتي استخدمتها مراكز النفوذ المحلية لاحقاً كمنصّات انطلقت منها لفرض حكم السلالة المركزي. وهكذا فإن الحدود في المغرب العربي هي فضاءات اقتصادية متماسكة، مع هويات مشتركة مُلقاة وسط أجواء خلافية على الدوام، وليست الحدود أطرافاً نائية وعصيّة على الحكم عند هامش الأراضي الوطنية. على الرغم من تحدّيات التنمية البشرية، تُعتبَر المناطق الجنوبية في الجزائر والمغرب استراتيجية بقدر "المركز". على سبيل المثال، يضم جنوب الجزائر، الذي يشكّل 80 في المئة من مساحة البلاد ويقطنه 9 في المئة من السكان، الجزء الأكبر من قطاع النفط والغاز المربح في البلاد، الذي يؤمّن 35 في المئة من إجمالي الناتج المحلي ونحو 75 في المئة من إيرادات الدولة.

الإبقاء على الوضع القائم في الأراضي الحدودية المعقّدة في المغرب العربي يمكن أن يخرج بسهولة عن السيطرة. غير أن الجمع بين الجهود الأمنية العابرة للحدود عند المستويَين الإقليمي والمحلي، وبين استراتيجية عملية للتنمية الاقتصادية تُقدّم موارد اقتصادية بديلة عن التهريب والاتجار بالبشر، قد يساهم في بسط الاستقرار في هذه المناطق. بإمكان المحافظات الواقعة عند الحدود المغربية–الجزائرية أو الجزائرية–التونسية، مثلاً، تطبيق استراتيجية مشتركة للتنمية والأمن في المناطق الحدودية على المستوى المحلي. من شأن هذا النموذج ذي الطابع المحلي، في حال حصوله على دعم مناسب من الحكومات المركزية، أن يُتيح زيادة التعاون وتعزيز

الأمن من دون أن تُضطر الدول إلى تغيير مواقفها حول ما إذا كان يجب ربط المسائل الحدودية بالقضايا السياسية مثل وضع الصحراء الغربية.

خاتمة

خاتمة الموضوع:

تركز الجزائر بصفة أساسية على تأمين حدودها خاصة في ظل تصاعد التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب، التهريب، الجريمة المنظمة...الخ، ويبرز جليا نجاعة الترتيبات الأمنية التي تضعها الجزائر خاصة وأن تسليح الجيش الوطني الشعبي في السنوات الأخيرة أضحى متزايدا بصفة مطردة.

وعلى اعتبار أن جذور التهديدات الأمنية الجديدة ترجع بالأساس للتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وكون تأمين المناطق الحدودية باعتماد المقاربة التنموية يعتبر عاملا مسهما في استراتيجية وطنية لتنمية المناطق الحدودية، الا أنه ظهر من خلال هذا البحث ان جهود الجزائر في هذا الشأن لا ترقى لاعتبارها " إستراتيجية" و لا تعدو كونها جهود حكومية أسهمت بالفعل في رفع قدرات البنى التحتية و تحسين الخدمات نسبيا ، الا أنه لا يوجد مخطط يمكن من تنمية المناطق الحدودية تنمية حقيقية وجعل الأقاليم الحدودية أقاليما جاذبة تخلق الثروة، كما أن المناطق الحدودية للجزائر لا تتميز كلها بنفس الخصوصيات بما يفرض القيام بدراسات شاملة حول كل منطقة و احتياجاتها وفقا لخصوصياتها التي تميزها عن باقي المناطق الحدودية.

الملاحق

PLAN DE LA COMMUNICATION — مخطط المداخلة

INTRODUCTION	المقدمة
LES ZONES FRONTALIÈRES DU SUD RÉALITÉS ET ENJEUX	المناطق الحدودية الجنوبية واقع ورهانات
ORIENTATIONS ET COMPOSANTES DU PLAN D'ACTIONS	توجهات ومكونات مخطط العمل
CONCLUSION	الخاتمة

DÉFINITION ET DÉLIMITATION — تعريف وتحديد

إشكالية تحديد المناطق الحدودية معقدة بسبب تعدد الفضاءات وصعوبة تقييم الفعالية الحدودية.

إن الموقع الاستراتيجي للجزائر و شساعة حدودها البرية (6343 كم) والبحرية (1600 كم)، تجعل منها فضاءات محورية للتنمية والتبادل على مستوى المغاربي، الإفريقي والحوض المتوسط.

Une problématique de délimitation complexe en raison du caractère multi scalaire et des difficultés pour mesurer l'effet frontière.

La position éminemment stratégique de l'Algérie ainsi que l'étendue de ses frontières terrestres (6 343 km) et maritime (1 600 km de côte), font que ces territoires constituent des espaces clés pour le développement et les échanges avec le Maghreb, l'Afrique et le bassin méditerranéen.

DÉFINITION ET DÉLIMITATION — تعريف وتحديد

المناطق الحدودية هي أقليم ،أين تلتقي السياسات العامة والممارسات الثقافية للسكان والفاعلين المحليين، حيث تتعارض المقاربات التي تفضل التسيير الذاتي، مع التي تحث على الانفتاح والاندماج في عصر العولمة والشمولية.

تشكل المناطق الحدودية أهمية إستراتيجية بصفتها فضاءات تواصل وتبادل في سياسات حسن الجوار ، والتعاون والقضايا الأمنية.

Des segments territoriaux où se croisent les politiques publiques et les pratiques spontanées des populations et des acteurs locaux et où s'opposent les approches privilégiant l'autonomie et l'autarcie avec celles qui préconisent l'ouverture et l'insertion surtout à l'ère de la mondialisation-globalisation.

Un intérêt géostratégique en tant qu'espace de contact et de partage dans les politiques de bon voisinage, de coopération et de sécurité.

DES TERRITOIRES SENSIBLES ET D'AMÉNAGEMENT PRIORITAIRE
فضاءات حساسة ذات تهيئة أولوية

تشكل المناطق الحدودية أحد محاور برنامج فخامة رئيس الجمهورية، وخطة عمل الحكومة ، وكذا الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم كفضاء حساس ومناطق تهيئة ذات أولوية وذلك قصد :

- تثبيت السكان بتطوير اقتصاد مستدام، ودعم المعدات والخدمات;
- دعم التواصل والتنقل ;

Elles sont au centre du programme de son Excellence le Président de la République, du Plan d'Action du Gouvernement et de la Stratégie Nationale d'Aménagement du Territoire en tant qu'espaces sensibles et zones d'aménagement prioritaires; afin de:

- *fixer les populations par le développement d'une économie durable et un appui aux équipements et aux services;*
- *soutenir l'accessibilité et la mobilité;*

DES TERRITOIRES SENSIBLES ET D'AMÉNAGEMENT PRIORITAIRE
فضاءات حساسة ذات تهيئة أولوية

- تعزيز مكافحة التهريب عبر الحدود;
- تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود كحاجز من خلال تنمية المدن ونقاط العبور الحدودية;
- تدعيم ومتابعة التعاون عبر الحدود من خلال تثمين وتكثيف التبادلات وتنمية مشاريع مشتركة.

- *renforcer la lutte contre la contrebande transfrontalière;*
- *éviter les impacts négatifs liés à la frontière, barrière et cloisonnement du territoire par le développement des points de passage frontaliers et des villes frontalières;*
- *anticiper et accompagner , la coopération transfrontalière par la valorisation, l'intensification des échanges et le développement de projets communs.*

CARACTÉRISTIQUES DOMINANTES DES ZONES FRONTALIERES
الخصائص البارزة للمناطق الحدودية

تسعة مناطق حدودية، قيد الدراسة، تم تحديدها في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (الساحل الشرقي، التل الشرقي، التل الغربي، الهضاب العليا الشرقية، الهضاب العليا الغربية، الجنوب الشرقي، الجنوب الشرقي الكبير، الجنوب الكبير والجنوب الغربي) والتي تشمل:

- 12 ولاية : تمنراست، أدرار، تندوف، بشار، تلمسان، نعامة، الطارف، سوق أهراس، تبسة، الوادي، ورقلة، اليزي و 58 بلدية;
- مساحة 910154 كم² أي 38.2 % من مساحة البلاد ، لعدد سكان يقدر بـ 920000 نسمة في سنة 2017 ، وبكثافة سكانية متوسطة 01 نسمة /كم².

Neuf zones frontalières, définies dans le SNAT, sont en cours d'étude : Littoral Oriental, Tell Oriental, Tell Occidental, Hauts Plateaux-Est , Hauts Plateaux- Ouest, Sud-Est, Grand-Sud-Est, Grand-Sud et Sud-Ouest, qui se déploient sur:

- *12 wilayas: Tamanrasset, Adrar, Tindouf, Béchar, Tlemcen, Naâma, El Tarf, Souk Ahras, Tébessa, El Oued, Ouargla et Illizi et 58 communes;*
- *une superficie de 910 154 km² soit 38,2% de la superficie du pays pour une population, estimée en 2017 , à 920 000 habitants, avec une densité moyenne de 01 hab/km² ;*

DES TERRITOIRES SENSIBLES ET D'AMÉNAGEMENT PRIORITAIRE
فضاءات حساسة ذات تهيئة أولوية

ما فتئت الجزائر تبادر إفريقيا ،مغاربيا ومتوسطيا لجعل من هذه المناطق الحدودية أقاليم منتجة للثروة:

- تنفيذ العديد من المشاريع الثنائية عبر الحدود مع تونس 1980;
- الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (الطريق العابر للصحراء ، أنبوب الغاز والألياف البصرية);
- اتفاقات ,مذكرات تفاهم و اللجان الحدودية المشتركة.

L'Algérie a toujours entrepris de véritables initiatives à l'échelle de l'Afrique , du Maghreb et du bassin méditerranéen pour faire de ses espaces frontaliers des territoires ressources.

- *réalisation de nombreux projets transfrontaliers bilatéraux avec la Tunisie (années 1980);*
- *NEPAD (transsaharienne, gazoduc et la fibre optique);*
- *accords, mémorandums d'entente et les comités bilatéraux frontaliers.*

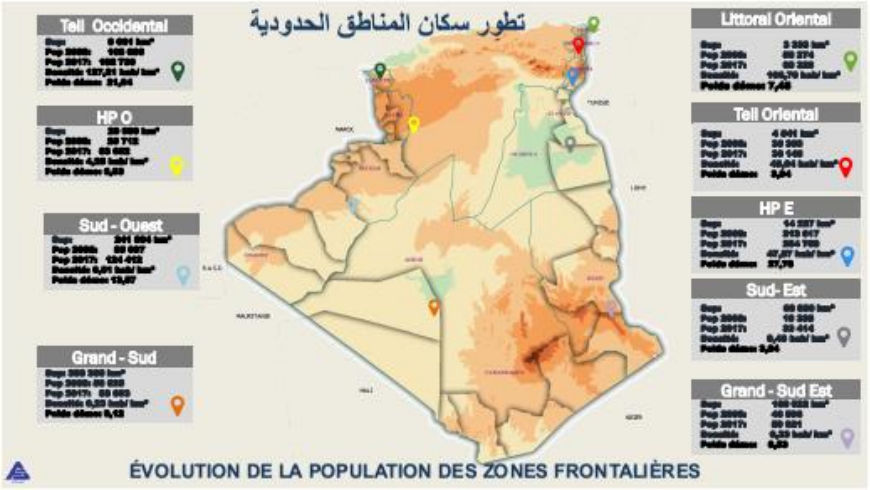

ÉVOLUTION DE LA POPULATION DES ZONES FRONTALIÈRES

CARACTÉRISTIQUES DOMINANTES DES ZONES FRONTALIERES

الخصائص البارزة للمناطق الحدودية

- ما يقارب 93 % من المساحة الحدودية تحتلها المناطق الجنوبية (849036 كم²) لنسبة سكانية تقدر بـ 301440 نسمة، أي ما يعادل 33 % من سكان حدود البلاد.

تتميز إشكالية تشغيل فضاء المناطق الحدودية بقوة الميولات الحادة التي تُميز التل والهضاب العليا والجنوب، بمستويات التنمية المتباينة كما تواجه اقتصاد موازي يحد من قدراتها التنموية الذاتية

- *près de 93% de la superficie frontalière est occupée par les zones Sud (849 036 km²) pour une population de 301 440 hab, soit 33% de la population frontalière du pays.*

LES PROBLÉMATIQUES D'OCCUPATION SPATIALE SONT FORTEMENT MARQUÉES PAR LES TENDANCES LOURDES QUI CARACTÉRISENT LE TELL, LES HAUTS PLATEAUX ET LE SUD, AVEC DES NIVEAUX ET DES ÉCARTS DE DÉVELOPPEMENT DIFFÉRENCIÉS ; ELLES FONT FACE À UNE ÉCONOMIE INFORMELLE QUI ENTRAVE LEURS CAPACITÉS DE DÉVELOPPEMENT ENDOGÈNES.

UN MILIEU PHYSIQUE CONTRASTÉ ET CONTRAIGNANT

وسط متناقض ومعرقل

مناخ جاف، طابع صحراوي، شساعة المنطق والتباين الجغرافي الشديد(الكتل الجبلية بالأهقار، الأطلس الصحراوي ،العرق الشرقي الكبير، عرق الشاش، للقيدي، تانزروفت ، حمادات توناسين، دراع، أركيدا تندوف) هي السمات البارزة في هذه المنطقة.

تخضع هذه المناطق لعوائق طبيعية وإنسانية (زحف الرمال، الفيضانات، المخاطر التكنولوجية ، الكهوف، تداعيات الآثار الإشعاعية ، خطر الجراد ...) ، كما تتعرض أيضا للنتائج التغيرات المناخية، إحدى الأسباب، بعد انعدام الأمن والتخلف، لتزايد تدفقات الهجرة غير شرعية من جنوب الصحراء.

L'aridité du climat, l'aspect désertique et l'immensité contrastée (massifs de l'Ahaggar, l'Atlas saharien, Grand Erg Oriental , Erg Echech, l'Iguidi, ainsi que l'étendue caillouteuse du Tanezrouft et les hamadas de Tounassine, de Draa, de Arqueida-Tindouf) sont les traits dominants de ces zones.

Ce vaste territoire soumis a des contraintes naturelles et anthropiques (ensablement, inondations, risques technologiques, de foudroyage, de remblais, des effets radioactifs et acridien...), subit aussi les impacts du dérèglement climatique, l'une des causes, après l'insécurité et le sous développement de l'augmentation des flux migratoires sub sahariens illégaux.

INTRODUCTION — المقدمة

LES ZONES FRONTALIÈRES DU SUD: RÉALITÉS ET ENJEUX — المناطق الحدودية الجنوبية: واقع ورهانات

ORIENTATIONS ET COMPOSANTES DU PLAN D'ACTIONS — توجهات ومكونات مخطط العمل

CONCLUSION — الخاتمة

UN ACCROISSEMENT ET UNE AGGLOMERATION DES POPULATIONS SOUTENUS — نمو وتجمع سكاني مرتفع

بيلغ عدد سكان المناطق الحدودية 301440 نسمة:

- يمثل 0.73 ٪ من مجموع سكان البلاد، و 33 ٪ من مجموع سكان الحدود؛
- ينمو بمعدل 4.4 ٪ أعلى بكثير من المعدل الوطني؛
- يتمركز في أكثر من 41 ٪ في منطقة الحدود الجنوبية الغربية؛
- يتجمع بمعدل مرتفع يتجاوز 90% ما جعل بعض البلديات الحدودية خالية من سكان متفرقين برج باجي مختار، تيميمون وتين زواتين؛
- تتصف ضعف الحركية الساكنية بين البلديات ضعيفة ما يعكس انخفاض جاذبية ومستوى مبادلات هذه المناطق.

Les zones frontalières Sud comptent 301 440 hab qui:

- *représente 0,73% de la population totale du pays et 33% de la population frontalière;*
- *évolue selon un taux d'accroissement moyen de 4,4% largement supérieur à la moyenne nationale.*
- *se concentre à plus de 41% dans la zone frontalière Sud Ouest;*
- *s'agglomère à un rythme élevé qui dépasse les 90% au point où la population éparse a quasiment disparu des communes de Bordj Badji Mokhtar, Timiaouine et Tin Zaouatine;*
- *se caractérise par des mouvements migratoires inter communaux très réduits traduisant la faible attractivité de ces territoires et leur faible niveau d'échanges.*

UN ACCROISSEMENT ET UNE AGGLOMERATION DES POPULATIONS SOUTENUS — نمو وتجمع سكاني مرتفع

Part de la population des zones frontalières Sud

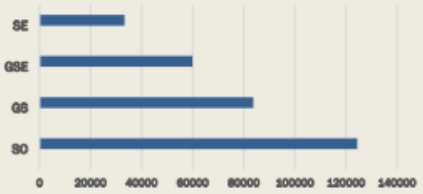

من مفارقات انخفاض الكثافة السكانية، نلاحظ عبء ديمغرافي متزايد في المناطق الهشة

PARADOXALEMENT, FACE À UNE FAIBLE DENSITÉ, ON NOTE UNE CHARGE DÉMOGRAPHIQUE DE PLUS EN PLUS FORTE SUR DES ESPACES FRAGILES, VOIRE SATURÉS.

DES EFFORTS CONSTANTS ET CONTINUS POUR LA MISE À NIVEAU DES TERRITOIRES FRONTALIERS — جهود مستمرة لتحسين المناطق الحدودية

إن التطور المستمر والمتواصل للبلديات الحدودية هي جزء من جهود التنمية لهذه الأقاليم الإستراتيجية، والتي تتطور في محيط محلي صعب وغير مستقر.

تعكس الإستثمارات الضخمة التي يتم ضخها في هذه الأقاليم تحسن بشكل كبير الإقتصاد وظروف معيشة السكان، وتعكس بشكل كامل الإهتمام والأولوية التي تمنحها الدولة لهذه الأقاليم .

La mise à niveau continue et sans relâche des communes frontalières s'inscrit dans l'effort de développement de ces territoires géostratégiques qui évoluent dans un environnement régional difficile et instable.

Les investissements massifs injectés dans ces territoires pour l'amélioration substantielle des conditions de vie des populations et leur économie, reflètent pleinement l'intérêt et la priorité accordée par l'Etat à ces territoires sensibles.

DES EFFORTS CONSTANTS ET CONTINUS POUR LA MISE À NIVEAU DES TERRITOIRES FRONTALIERS — جهود مستمرة لتحسين المناطق الحدودية

تتضح هذه الترقية من خلال التطور الهام للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية (معدل الالتحاق بالمدارس، معدل شغل لكل وحدة سكنية ، الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب....)معدل الاتصال.

ولكن هذا التحسن في الظروف المعيشة للسكان لا يحجب التفاوت القائم بين المناطق والبيئة الحضرية والريفية

في هذه الفضاءات الجيش الوطني الشعبي له دور فعال لصالح المواطنين وخاصة في مجال التغطية الصحية، شبكة الطرقات، الموارد المائية ،....

Cette mise à niveau est perceptible à travers l'évolution significative des indicateurs socio économiques (Tx de scolarisation, d'électrification, de raccordement à l'AEP, TOL,...).

Cette amélioration des conditions de vie des populations ne doit cependant pas masquer les disparités qui existent entre les territoires et le milieu urbain et rural.

DANS CES TERRITOIRES, L'ANP EN PLUS DE SES MISSIONS TRADITIONNELLES, JOUE UN RÔLE CONSIDÉRABLE AUPRÈS DES POPULATIONS À TRAVERS SES SERVICES DE SANTÉ, SES ROUTES, SES POINTS D'EAU... ETC.

L'ACTIVITÉ AGROPASTORALE DANS LES ZONES FRONTALIÈRES SUD

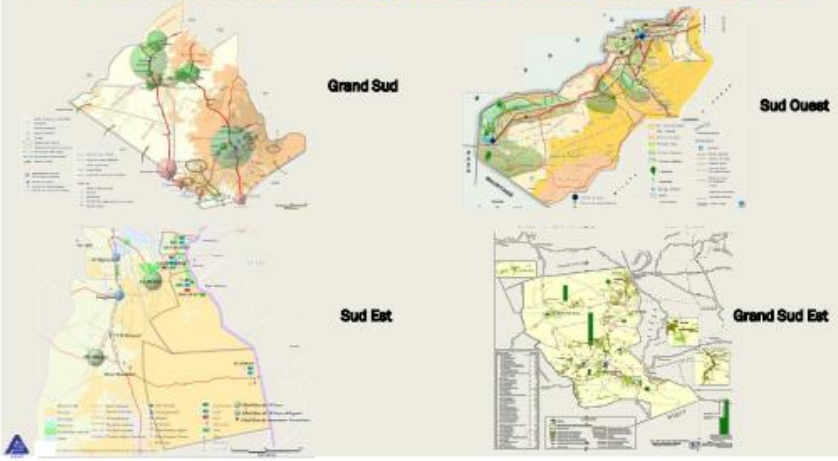

L'ÉCONOMIE DES TERRITOIRES: DES POTENTIELS EXPLOITER

اقتصاد الأقاليم : إمكانات للاستغلال

تواجه تنمية تربية المواشي التي تشكل المصدر الرديسي لهذه الأقاليم رهان المتعلق بالزوال التدريجي للأنظمة التقليدية، وظهور أنظمة جديدة تتطلب إستراتيجيات مرافقة وتأطير وتقييم في إطار مستدام.

ترتبط إشكالية التنمية الصناعية، السياحة والصناعة التقليدية وتثمين الإمكانات المحلية بضعف جاذبية هذه الأقاليم، محدودية السوق المحلي، بعد مصادر التموين، ارتفاع تكاليف النقل، نقص اليد العاملة المؤهلة، و ليس بعدم توفر العقار الصناعي. ما يستلزم -إضافة إلى النظام التحفيزي الحالي- ، وضع نظام يتكيف مع المناطق الحدودية مدعم بمختلف أشكال الشراكة .

Le développement de l'élevage , qui constitue l'une des principales ressources de ces territoires , et de l'agriculture fait , face à l'enjeu de la disparition progressive des systèmes traditionnels et a l'émergence de nouveaux systèmes qui nécessitent des stratégies et des actions d'accompagnement, d'encadrement, voire d'évaluation pour leur pérennité.

Le développement industriel, touristique, artisanal et la valorisation des potentiels locaux sont entravés par la faible attractivité de ces territoires, les limites du marché local, l'éloignement des sources d'approvisionnement, les coûts de transport, le manque de main d'œuvre qualifiée...qu'à la disponibilité du foncier; d'où la nécessité de mettre en place, en sus du dispositif incitatif actuel, un système adapté aux ZF renforcé par les différentes formes de partenariat.

UN RÉSEAU AGGLOMÉRÉ POLARISÉ ET DÉSÉQUILIBRÉ

شبكة تجمعات سكنية مستقطبة وغير متوازنة

يعد الواقع الحضري حديث النشأة بالنسبة للتجمع السكاني القديم الذي فرضته بيئة طبيعية صعبة، اقتضت تضامن والتمركز حول الواحات والمراكز الحياة .

شبكة التجمعات السكنية غير جذابة وبعيدة عن التنقسية تسيطر عليها تجمعات سكنية أقل من 4000 ساكن. تتميز بضعف التسلسل الهرمي للمدن، مناطق النفوذ محدودة، ووظائف جد بسيطة والتي يزيد من حدتها ضعف نظام الإنتاج المستدام.

Le fait ''urbain'' est relativement récent par contre l'agglomération de la population y est un fait ancien, imposée par un environnement naturel difficile, exigeant des solidarités autour de l'oasis et des centres de vie.

Le réseau aggloméré, peu attractif et loin d'être compétitif, est dominé par les agglomérations de moins de 4 000 habitants avec une faible hiérarchisation, des aires d'influence limitées et des fonctions très basiques, accentuées par la faiblesse d'un système productif durable comme socle à l'économie de ces territoires.

L'ÉCONOMIE DES TERRITOIRES: DES POTENTIELS À EXPLOITER

اقتصاد الأقاليم : إمكانات للاستغلال

النشاط التجاري في هذه المناطق يغلب عليه نشاط البيع بالتجزئة. سلسلة التوزيع تعاني من نقص تجارة الجملة. بينما النشاط الموروث لتجارة المقايضة لا تستفيد منها مباشرة البلديات الحدودية ، وتعاني من اضطرابات نتيجة الوضعية الأمنية التي تسود في البلدان المجاورة .

رغم الامتداد الجغرافي للمنطقة وتضاريسها الوعرة،تتعرض النشاطات الغير شرعية للمواجهة بقوة من قبل مصالح الأمن

L'activité commerciale dans ces territoires est dominée par les activités de détail. la chaîne de distribution est amputée d'un maillon essentiel qu'est le commerce de gros et demi gros. Quant à l'activité ancestrale du commerce de troc , elle ne profite pas directement aux communes frontalières et elle est fortement perturbée par la situation sécuritaire qui sévit dans les pays limitrophes.

EN DÉPIT DE L'ÉTENDUE DES FRONTIÈRES ET DE LEUR RELIEF, LES ACTIVITÉS INFORMELLES SONT COMBATTUES AVEC FORCE PAR LES SERVICES DE SÉCURITÉ

Fonctionnement et polarisation des zones frontalières Sud

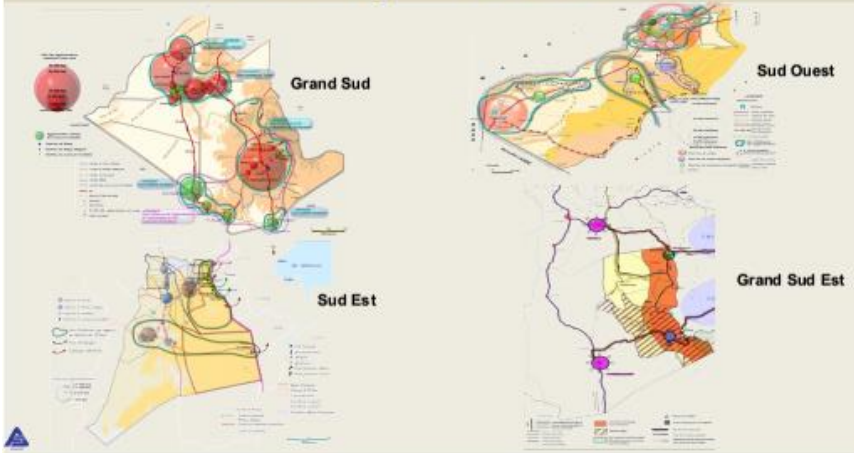

UN RÉSEAU AGGLOMÉRÉ POLARISÉ ET DÉSÉQUILIBRÉ

شبكة تجمعات سكنية مستقطبة وغير متوازنة

النمو الحضري هو نتاج التوسع العمراني والضواحي المحيطة بالمناطق الحضرية، مما يؤدي إلى تراجع نظام القصور والنمط السكني التقليدي وإبراز الإختلالات بين التكتلات في المناطق العمرانية.

وتشكل بعض التجمعات مثل برج باجي مختار وإن قزام كمراكز عبور للمهاجري جنوب الصحراء، مخلفات عمرانية وأنسجة سكانية هشة وعشوائية.

و يزيد من حدة هذا اللاتوازن، ظاهرة البعد ، وضعف روابط التواصل الأفقي والتي لا تسهل التبادلات والتأثر ما بين المدن وبقى الاستقطاب للتجمعات الرئيسية للولايات والبلديات المنتدبة.

La croissance "urbaine" est plutôt le produit de l'étalement urbain et de la périurbanisation entrainant le déclin du système ksourien et des modes d'habitats traditionnels et accentuant les dualités et les déséquilibres entre les entités d'une même agglomération ;

Les agglomérations de Bordj Badji Mokhtar et In Guezzam, font face à de nouvelles formes de sédentarisation par la création d'un tissus d'habitat spontané et précaire résultant de la sédentarisation d'une partie des migrants sub-sahariens

CE DÉSÉQUILIBRE EST AMPLIFIÉ PAR L'ÉLOIGNEMENT ET LA FAIBLESSE DES LIAISONS TRANSVERSALES NE FACILITANT PAS LES ÉCHANGES ET LES SYNERGIES TERRITORIALES ENTRE LES AGGLOMÉRATIONS QUI DEMEURENT FORTEMENT POLARISÉES PAR LEURS CHEFS LIEUX DE WILAYAS ET DE WILAYAS DÉLÉGUÉES.

Les infrastructures de liaisons des zones frontalières Sud

UN MAILLAGE INFRASTRUCTUREL EN CONSTANTE AMÉLIORATION POUR VAINCRE L'ÉLOIGNEMENT

شبكة البُنيَة التحتية : تطور متواصل لتغلب على بعد المسافات

شبكة الطرقات في تحسن ملحوظ ومستمر

UN RÉSEAU ROUTIER EN CONSTANTE AMÉLIORATION

تم بذل جهود واسعة، واستثمارات مكثفة جُندت من اجل تطوير شبكه الطرق بالمنطقة، على مسافة 9239 كم منها 51 % طرق وطنية تعتمد هيكلتها خاصة حول الطريق الوطني رقم1، 6، 55، 52، 48،50، 16،و3 والطرق الولائية وكذا البلدية .

وتسعى هذه الشبكة لدعم العلاقة والروابط بين المناطق الحدودية والفضاءات الداخلية، على حساب تنمية ما بين المناطق الحدودية.

Un effort colossal et des investissements massifs ont été consenti pour le développement du réseau routier de la région, d'une consistance de 9 239 km, dont 51% de routes nationales avec une architecture s'articulant principalement autour des RN 1 (transsaharienne), 6, 55, 52, 50, 48, 16, 53A, 03 les CW et les CC;

Ce réseau routier à géométrie radioconcentrique a tendance à favoriser les relations entre la zone frontalière et son arrière pays au détriment des relations inter et intra-zones frontalières.

Les infrastructures de liaisons des zones frontalières Sud

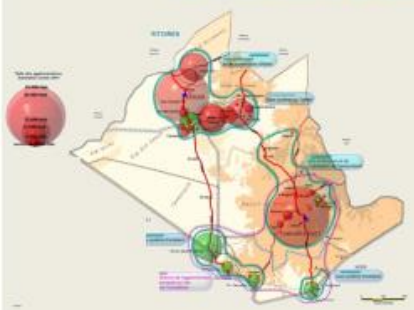

Grand Sud

Grand Sud Est

UN MAILLAGE INFRASTRUCTUREL EN CONSTANTE AMÉLIORATION POUR VAINCRE L'ÉLOIGNEMENT

شبكة البُنية التحتية : تطور متواصل لتغلب على بعد المسافات

المراكز الحدودية ونقاط التبادل سهلة الوصول، ولا تعاني العزلة الشديدة (برج باجي مختار ،تين زواتين ،ان قزام، تيمياوين، دبداب، تينلكوم، تارات، بني ونيف ،طالب العربي، و مصطفى بن بولعيد).

و تعد الحالة السيئة لشبكة الطرقات الوطنية (رقم 6 و ر قم 55A) حائلا دون الوصول و الالتحاق إلى برج باجي مختار، و تين زواتين، من رقان وتمنراست .

شبكة الطرقات تتعرض إلى مخاطر طبيعية وتقنية (زحف الرمل، حمولة الشاحنات) تؤدي لارتفاع تكاليف الصيانة

Les postes frontaliers sont accessibles et ne souffrent d'aucune situation prononcée d'enclavement (Bordj Badji Mokhtar, Tin Zaouatine, In Guezzam, Timiaouine, Debdeb, Tinalkoum, Tarat, Beni Ounif Taleb Larbi, et Mustapha Ben Boulaid);

L'accessibilité à Bordj Badji Mokhtar et Tin Zaouatine est difficile à partir de Reggane et de Tamanrasset, en raison de l'état très dégradé du réseau routier (RN6 et RN55A) ainsi que les relations entre la ZF GSE et le pôle régionale de Tamanrasset ;

Le réseau routier est confronté à des aléas naturels et techniques (ensablement, variation brutale des amplitudes thermiques, tonnage des camions) entrainant des surcoûts d'entretien et de maintenance;

UN MAILLAGE INFRASTRUCTUREL EN CONSTANTE AMÉLIORATION POUR VAINCRE L'ÉLOIGNEMENT

شبكة البُنية التحتية : تطور متواصل لتغلب على بعد المسافات

السكة الحديدية ، مشاريع ذات أهمية كبيرة
LE RAIL, DES PROJETS D'ENVERGURES

يرتبط الجزء الشمالي فقط للمنطقة الحدودية بالشبكة الوطنية بطول 142 كم. وستستفيد هذه المناطق على المدى المتوسط والبعيد ، من مشاريع السكة الحديدية مهيكلة:

– ادرار- بشار عبر بني عباس وعبادلة ، تندوف- بشار ، حاسي مسعود الى اليزي ، عبر مدن إن امناس ،حاسي بلقبور ، أوحانات، برج عمر إدريس، تبداب، حلقة الواد-جبل عنق

Seule la partie Nord de la ZF S est connectée au réseau ferroviaire national avec un linéaire de 142 km. A moyen et long termes, les ZF S bénéficieront de projets ferroviaires structurants:

– *Adrar-Béchar via Béni Abbes et Abadla ; Tindouf-Béchar; Hassi Messaoud - Illizi traversant les villes d'In-Amenas, Hassi Belguebbour, Ohanet, Bordj Omar Driss, Debdeb; et la boucle El Oued – Djebel Onk..*

UN MAILLAGE INFRASTRUCTUREL EN CONSTANTE AMÉLIORATION POUR VAINCRE L'ÉLOIGNEMENT

شبكة البُنية التحتية : تطور متواصل لتغلب على بعد المسافات

توزيع عقلاني للمطارات ومسارات هبوط الطائرات
UNE PLUS GRANDE RATIONALITÉ DANS LA RÉPARTITION DES AÉROPORTUAIRE ET DES AÉRODROMES

تحتوي المناطق الحدودية على شبكة كثيفة من المنشآت الجوية. تندوف، برج باجي مختار، ان قزام ,اليزي، ان اميناس(دولي) جانات (دولي) واليزمة (المحروقات) مدعمة ومهيكلة، بالمطارات الكبرى للمنطقة (بشار، أدرار، تمنراست، الواد، ورقلة، حاسي مسعود، إليزي...).

تقتضي عقلانية توزيع المطارات مراعاة ديناميكية المنطقة الحدودية الجنوبية، حيث أن التدفقات الداخلية للجنوب تستقطب من قطاع المحروقات أما تدفقات الدولية فهي شبه منعدمة .

Les ZF S disposent d'un réseau d'aéroports et d'aérodromes assez dense: Tindouf, Bordj Badji Mokhtar, In Guezzam Illizi, In Aménas, Djanet (international) et El Borma (pétrolier), renforcé et structuré par les grands aéroports de la région;

La rationalité de la répartition des aérodromes doit prendre en compte la dynamisation des ZF S , car les flux intérieurs du Sud proviennent essentiellement du secteur des hydrocarbures, quant aux flux internationaux, ils sont quasiment nuls.

DES EFFORTS CONSTANTS ET CONTINUS POUR LA MISE À NIVEAU DES TERRITOIRES FRONTALIERS — جهود مستمرة لتحسين المناطق الحدودية

الاستفادة من الطاقة مدعمة بإدخال الطاقات المتجددة

L' ACCÈS À L'ÉNERGIE RENFORCÉ PAR L'INTRODUCTION DU RENOUVELABLE

التغطية الكهربائية تقدر بنسبة معتبرة اكثر من 85 بالمائة، بينما التغطية بالغاز ما زالت تعرف تأخرا، حيث تم التكفل بها التكفل بها عبر الإنجازات والمشاريع في قيد الإنجاز.

Un taux d'électrification appréciable de 90%, alors que la desserte en gaz accuse un retard qui est pris en charge par les projets et les réalisations en cours;

UN MAILLAGE INFRASTRUCTUREL EN CONSTANTE AMÉLIORATION POUR VAINCRE L'ÉLOIGNEMENT — شبكة البُنيَة التحتية : تطور متواصل لتقلب على بعد المسافات

سيطرة النقل البري

LE TRANSPORT: DOMINÉ PAR LE MODE ROUTIER

يعد الطريق النمط الرئيسي لنقل الأشخاص والبضائع.

يضمن المتعاملين الخواص (ذات السعة الخفيفة) 97 % من نقل البضلع، مما يقتضي انجاز قواعد لوجيستية من اجل تموين منظم لهذه المناطق.

يضمن النقل البري ما بين الولايات من طرف مقاولين خواص، بمعدل 1,9 مركبة لكل متعامل وترجع هشاشة نظام النقل إلى تعدد المتعاملين.

La route représente le mode de transport dominant pour le déplacement des personnes et des marchandises.

Le transport de marchandises est assuré à 97% par des opérateurs privés (petits tonnages), sous forme de flux tendus, d'où la nécessité de réaliser des bases logistiques pour assurer un approvisionnement régulier de ses zones.

Le transport routier inter wilaya est exploité par des opérateurs privés disposant en moyenne 1,9 véhicules par opérateur. La grande fragilité du système de transport est due, entre autres, à la multiplicité des opérateurs.

MATRICE AFOM — قوة، ضعف،فرص، تهديدات

نقاط القوة

- إمكانات منجمية، مياحية، شمسية، هوائية، أراضي، المراعي، ثروة حيوانية، مياه جوفية، المهارات المحلية
- قوة بشرية شابة، اقتصاد المعرفة
- تبادلات عريقة ما بين المناطق الحدودية
- تشابه اجتماعي وثقافي مع دول الجوار

نقاط الضعف

- ضعف الكثافة السكانية
- شبه غياب النشاط الصناعي
- إمكانات فلاحية قليلة و يد عاملة غير مؤهلة
- مخازن مياه جوفية ضعيفة التجدد
- مرافق الإيواء السياحية محدودة
- تراث مادي ولا مادي قليل التثمين
- شبكة التجمعات السكانية غير متوازنة
- ضعف تطور التكنولوجيات الحديثة
- التبعية المطلقة للشمال من حيث التموين في المنتجات واسعة الاستهلاك

ATOUTS

- Des potentialités minières, touristiques, solaire, éolienne, sol, parcours, cheptel, eau souterraine et des savoirs faire;
- Des potentiels humains jeunes et économie de la connaissance
- Des pratiques d'échanges transfrontalières séculaires
- Des similitudes sociologiques et culturelles avec les pays limitrophes;

FAIBESSES

- faiblement peuplé;
- activité industrielle quasi absente, activité agricole embryonnaire;
- nappes aquifères fossiles très faiblement rechargeables;
- infrastructures d'hébergement touristiques insuffisantes;
- patrimoine matériel et immatériel insuffisamment valorisé ;
- Un réseau agglomeré déséquilibré,
- faiblesse du développement des TIC;
- Quasi dépendance du Nord du pays en produits de large consommation.

DES EFFORTS CONSTANTS ET CONTINUS POUR LA MISE À NIVEAU DES TERRITOIRES FRONTALIERS — جهود مستمرة لتحسين المناطق الحدودية

الاستفادة من الطاقة مدعمة بإدخال الطاقات المتجددة

L' ACCÈS À L'ÉNERGIE RENFORCÉ PAR L'INTRODUCTION DU RENOUVELABLE

زيادة على تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة الإقليمية في تنفيذ برنامج على المستوى المحلي يهدف الى التقليص الفعلي من استعمال الطاقات الكهربائية (المدارس، المساجد، الإدارات، الإنارة العمومية) وذلك باستعمال الوسائل الملائمة (مصابيح الاقتصادية LED ....)وتجهيز المدارس بالألواح الشمسية

استغلال الطاقات المتجددة والرقمنة ستسمحان لهذه المناطق التغلب على البعد والانفتاح على البلاد والمناطق الأخرى.

En plus de la mise en œuvre du programme national des énergies renouvelables, le MICLAT a entrepris un programme pour la réduction des consommations électrique au niveau local (éclairage public, écoles, mosquées, administrations...), par l'utilisation de procédés et de moyens adaptés (lampes LED....) et l'équipement des écoles par des panneaux photovoltaïques.

L'EXPLOITATION PROGRESSIVE DES ÉNERGIES RENOUVELABLES ET LA NUMÉRISATION (TÉLÉ-ÉDUCATION, TÉLÉMÉDECINE....) PERMETTRONT À CES TERRITOIRES D'ÊTRE ENGAGÉS PLEINEMENT DANS LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE ET NUMÉRIQUE POUR VAINCRE LES DISTANCES ET S'OUVRIR D'AVANTAGE SUR LE PAYS ET LE RESTE DU MONDE.

AFOM POUR LE DÉVELOPPEMENT TRANSFRONTALIER — قوة، ضعف،فرص، تهديدات من أجل تنمية عابرة للحدود

نقط القوة

- استمرارية في نفس التضاريس
- تشابه اجتماعي ولغوي
- نشاط رعوي رئيسي
- علاقات التبادل موروثة
- مياه جوفية وموارد عابرة للحدود

نقط الضعف

- ضعف مستوى المبادلات
- قطيعة مؤسساتية وإدارية
- الهوة الكبيرة في التنمية، والتهيئات الإقليمية الشديدة

ATOUTS

- Une continuité physique et paysagère;
- Une similitude sociologique et linguistique;
- Une activité d'élevage dominante;
- Des relations d'échanges ancestrales;
- Des aquifères et des ressources transfrontaliers.

FAIBESSES

- Un très faible niveau d'échanges;
- Une rupture institutionnelle et administrative;
- Des grands écarts dans le niveau de développement et de fortes disparités territoriales.

MATRICE AFOM — قوة، ضعف،فرص، تهديدات

التهديدات

- نقص المياه الجوفية السطحية في فترات الجفاف
- انخفاض المستوى Ci نتيجة الاستغلال الكثيف
- زحف الرمال، الفيضانات، خطر الجراد، المخاطر الإشعاعية
- غياب الامن (الهجرة غير شرعية، الآفات الاجتماعية، الامراض)
- إستنخراج غير قانوني للمعادن الثمينة

الفرص

- مشاريع الادماج الطريق العابر للصحراء: الانابيب البصرية ، أنبوب الغاز ،
- تحويل المياه إن صالح - تمنراست:
- خلق تجمعات سكنية جديدة PK200,PK400
- استغلال مياه جوفية العابر للحدود
- تنمية وتطوير القطاع الرعوي وفروعه.
- إمكانات من الموارد المحلية لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الصناعية المصغرة
- السياحة الصحراوية فرصة لتثمينها وتنميتها
- تطوير المبادلات الاقتصادية عبر الحدود الصحراوية
- انشاء قواعد لوجستية كبيرة وملاحقها
- انشاء مراكز التبادل الحر

MENACES

- Tarissement des nappes inféro flux en période de sécheresse;
- Rabattement du niveau du Continental Intercalaire suite à une forte exploitation;
- Ensablement, inondations, risque acridien et radioactif;
- Insécurité (flux migratoire clandestin, ...);
- Extraction illicite des terres rares.

OPPORTUNITES

- Projets intégrateurs: transsaharienne, fibre optique, gazoduc, transfert d'eau In Salah-Tamanrasset;
- Création de nouvelles agglomérations (PK200,PK400) ;
- Exploitation des nappes aquifères transfrontalières;
- Développement de la filière élevage et ses dérivés;
- Un potentiel de ressources locales pour la création de PME-PMI;
- Valorisation et développement du tourisme saharien;
- Développement des échanges économiques transfrontaliers;
- Création de grandes bases logistiques et leurs annexes ;
- Création de zones de libre échanges.

ENJEUX ET DÉFIS — الرهانات والتحديات

تواجه المنطقة الحدودية شمالي تحديات كبرى

LES ZF S SONT CONFRONTÉES À HUIT ENJEUX MAJEURS

تطوير اقتصاد متنوع عبر تثمين الموارد المحلية؛

ضمان التسيير العقلاني والتشاوري للموارد (المياه، التربة،المراعي...)؛

توفير الاستفادة من التجهيزات والخدمات (التربية، التكوين، الصحة، الكهرباء، الغاز، الصرف الصحي...)؛

التغلب على مشكل بعد المسافات بعد المسافات عبر ترقية خدمات النقل و البنى التحتية للاتصال (المطارات، الطرق ،السكك الحديدية).

Développer une économie diversifiée par la valorisation des ressources locales;

Assurer une gestion rationnelle et concertée des ressources (eau, sol, parcours..);

Assurer aux populations l'accès aux équipements et services (logement, éducation, santé, FP, électricité, gaz, AEP, assainissement,...);

Vaincre l'effet de distance par l'amélioration de la desserte et des infrastructures de communication (routes, rail, aéroports, TIC, ...);

AFOM POUR LE DÉVELOPPEMENT TRANSFRONTALIER — قوة، ضعف،فرص، تهديدات من أجل تنمية عابرة للحدود

التهديدات

انعدام الامن

الفرص

- مشاريع ضخمة إندماجية :الطريق عابر الصحراء انابيب الغاز، الألياف البصرية
- الإرادة والإجراءات السياسية (التعاون، المذكرات، لجنة الحدود الثنائية)

MENACES

- Insécurité
- Informelle

OPPORTUNITES

- Des méga projets intégrateurs: la transsaharienne, le gazoduc, la fibre optique;
- Une volonté et des actions politiques (coopérations, mémorandums, Comité Bilatéral Frontalier...);

INTRODUCTION

المقدمة

LES ZONES FRONTALIÈRES DU SUD: RÉALITÉS ET ENJEUX

المناطق الحدودية الجنوبية حقائق ورهانات

ORIENTATIONS ET COMPOSANTES DU PLAN D'ACTIONS

توجهات ومكونات مخطط العمل

CONCLUSION

الخاتمة

ENJEUX ET DÉFIS — الرهانات والتحديات

تواجه المنطقة الحدودية ثمانية تحديات كبرى

LES ZF S SONT CONFRONTÉES À HUIT ENJEUX MAJEURS

الاقبال بقوة على تحول الطاقوي؛

تنمية حضرية تتناسب مع خصوصية المناطق الحدودية؛

إقامة حوكمة مشاركتية ومندمجة؛

تنمية التبادلات والتحكم في التدفقات عبر الحدود(مهاجرين، السلع...).

S'engager fortement dans la transition énergétique;

Développer une urbanisation adaptée aux territoires frontaliers;

Asseoir une gouvernance participative et inclusive;

Développer les échanges transfrontaliers et maitriser les flux aux frontières (migrants, marchandises...).

COMPOSANTES ET GRANDS AXES DE DÉVELOPPEMENT DES ZFS — المكونات و المحاور الكبرى لتنمية المناطق الحدودية الجنوبية

يهدف هذا المخطط –برنامج - إلى التآزر والتكامل لـ 6 مخططات عمل كبرى مندمجة ينبثق منها المخطط الخاص لتنمية المناطق الحدودية الجنوبية:

المحور 1: تسوية وانصاف الأقاليم
المحور 2: تنويع اقتصادي وتنمية محلية
المحور 3: الربط وتأزر بين المناطق

Ce plan programme met en synergie et en complémentarité 06 grands plans d'actions intégrés , déclinés en un plan spécial de développement des ZF S:

Axe 1 : Mise a niveau et équité des territoires
Axe 2 : Diversification économique et développement local
Axe 3 : Connectivité et mise en synergie des territoires

COMPOSANTES ET GRANDS AXES DE DÉVELOPPEMENT DES ZFS — المكونات و المحاور الكبرى لتنمية المناطق الحدودية الجنوبية

المحور 4: تنظيم شبكة التجمعات السكنية
المحور 5: الحوكمة و نظام التحفيز
المحور 6: التنمية عبر الحدود

إنبثق هذا المخطط التشاركي المندمج والمندمج من جلسات تشاورية وورشات عمل نظمت على المستوى المحلي وترأسها السادة الولاة والسادة الولاة المنتدبين والتي شارك فيها ممثلوا القطاعات والمنظمات وعلى الأخص المجتمع المدني من خلال الأعيان، الجمعيات والجهات الفاعلة الاقتصادية.

Axe 4 : Organisation du réseau aggloméré
Axe 5 : Gouvernance et système incitatif
Axe 6 : Développement transfrontalier

CE PLAN PROGRAMME PARTICIPATIF, INCLUSIF ET INTÉGRÉ ÉMANE DES SÉANCES DE CONCERTATIONS ET DES ATELIERS ORGANISÉS AU NIVEAU LOCAL ET PRÉSIDÉS PAR MESSIEURS LES WALIS ET LES WALIS DÉLÉGUÉS ET AUXQUELS ONT PRIS PART LES REPRÉSENTANTS DES SECTEURS, DES ORGANISMES ET PLUS PARTICULIÈREMENT LA SOCIÉTÉ CIVILE À TRAVERS LES NOTABLES, LES ASSOCIATIONS, LES ACTEURS ÉCONOMIQUES ...ETC.

AXE 1
MISE A NIVEAU ET ÉQUITÉ DES TERRITOIRES

المحور1
تسوية وانصاف الأقاليم

Renforcer l'égal accès au logement et à la santé par

تدعيم الإستفادة المتساوية للسكن والصحة بـ

تقديم عروض سكنية مناسبة لحاجيات سكان المنطقة الصحراوية.

تأطير طبي مختص وتجهيز المنشآت.

اعداد خريطة صحية وفق معايير خاصة.

إدخال تكنولوجيات جديدة (الطب عن بعد).

L'amélioration de l'offre de logement adaptée aux besoins des populations et du milieu saharien.

Un encadrement médical spécialisé et l'équipement des infrastructures.

L'élaboration d'une carte sanitaire à partir de normes spécifiques.

L'introduction de nouvelles technologies (télémédecine).

AXE 1
MISE A NIVEAU ET ÉQUITÉ DES TERRITOIRES

المحور1
تسوية وانصاف الأقاليم

Renforcer l'égal accès à l'eau et l'énergie par

تدعيم الإستفادة المتساوية للمياه والطاقة بـ

حفر الابار العميقة لتحسين من مياه الصالحة للشرب، والتنمية الزراعية.

إعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشرب، وتطهير الصرف الصحي.

الانطلاق في الدراسات الهيدرولوجية قصد التسيير العقلاني والمستدام للإمكانات المائية و الجوفية عبر الحدود.

ترقية وتنمية الطاقات المتجددة وتعميم العمليات الاقتصادية للطاقة (إقامة مراكز و شبه مراكز للألواح الشمسية) لتزويد الاستهلاك اليومي العمومي والانارة ، تحسين لتزويد بالغاز الطبيعي

Le fonçage de puits profonds pour l'amélioration de l'AEP, l'abreuvement du cheptel et le développement de l'agriculture;

La réhabilitation et l'extension des réseaux d'AEP et d'assainissement;

Le lancement des études hydrogéologiques pour une gestion durable des potentiels en eau et des aquifères transfrontaliers;

La promotion et le développement des énergies renouvelables et des procédés économes en énergie (centrales et mini centrales photovoltaïques, lampe LED...) pour alimenter les ménages, les bâtiments publics, l'éclairage public;

Une meilleure desserte en gaz de ville.

AXE 2:
DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE ET DÉVELOPPEMENT LOCAL

المحور2:
التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية

La diversification de l'économie frontalière constitue un enjeu majeur pour

تنويع الا قتصد الحدودي ، يشكل رهان رئيسي قصد

التفوق على النشاط الأحادي.

محاربة الاقتصاد غير الشرعي الموازي عبر الحدود.

تثمين الموارد المحلية من خلال انشاء المؤسسات المتوسطة والصناعات المتوسطة.

إقامة جهاز تشجيع لصالح الاقليم و الإستثمار.

Supplanter la mono activité.

Lutter efficacement contre toutes formes d'économie transfrontalières informelles.

Valoriser les ressources locales par la création de PME-PMI.

Mettre en place un dispositif d'incitation pro territoire et pro investissement.

AXE 1
MISE A NIVEAU ET ÉQUITÉ DES TERRITOIRES

المحور1
تسوية وانصاف الأقاليم

Renforcer l'égal accès à l'éducation et la formation par

تدعيم الإستفادة المتساوية للتربية والتكوين

إنجاز هياكل جديدة وتوفير إطارات التعليم سيما في مجال اللغات الأجنبية.

المهن المتعلقة بتربية المواشي، الطاقات المتجددة والفلاحة وتسيير المراعي ....

إشراك الجامعات ومراكز التكوين المهني والفاعلين الإقتصاديين.

La réalisation de nouvelles structures encadrées par un personnel enseignant notamment pour les langues étrangères.

Des métiers de l'élevage, de l'énergie renouvelable, de la gestion des parcours, de l'agriculture...etc.

L'association et l'implication des universités, des centres de formation professionnelles et des acteurs économiques.

AXE 2:
DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE ET DÉVELOPPEMENT LOCAL

المحور 2:
التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية

تنمية فرع التربية الحيوانية
DÉVELOPPEMENT DE LA FILIÈRE ÉLEVAGE

محور اقتصادي استراتيجي للمحافظة على الثروة الحيوانية خاصة الإبل والتي تحتل مكانة متميزة في النشاط الفلاحي والاجتماعي للسكان المنطقة الحدودية و البدان المحادية. وهو نشاط يتطلب المشاركة السوية والتشاورية للمربين المنظمين كفاعلين، ويهدف إلى:

- حفر الآبار العميقة وتجهيزها بمضخات الطاقة الشمسية او الهوائية، ومشارب على طول المراعي;
- تشجيع، تأطير و تحفيز انشاء مزارع رعوية ومساحات للإنتاج العلف;

Axe économique stratégique pour la préservation des espèces notamment cameline qui occupe une place prépondérante dans la vie agricole et sociale des populations du Sud et des pays limitrophes. Ce développement doit se faire en concert avec les éleveurs organisés en tant qu'acteurs et doit viser en priorité:

- *la multiplication des forages profonds et leur équipement en pompes à énergie solaire ou éolienne et des abreuvoirs le long des parcours;*
- *l'encouragement, l'encadrement et l'incitation à la création de fermes agropastorales et des aires de production fourragère;*

AXE 2:
DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE ET DÉVELOPPEMENT LOCAL

المحور 2:
التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية

- وضع وتجهيز فرق البياطرة المتنقلة;
- خلق مركز للإختيار الجيني وتضاعف الإبل لتحسين النوعية;
- إنشاء نقاط بيع العلف على مستوى المقرات الرئيسية للبلديات الحدودية لتخفيف الضغط على الغطاء النباتي الحساس المتطلب تسيير مستدام;
- انجاز مذابح و إصطبلات لإسترجاع وتحويل المنتجات الحيوانات (لحوم، جلود، وبر، صوف، حليب، الخ);
- التشجيع والدعم من أجل انجاز غرف التبريد والمليبات الصغيرة .

- *la mise en place des équipes mobiles de vétérinaires dotés de moyens adéquats;*
- *la création d'un centre de sélection génétique et de multiplication du camelin pour l'amélioration de l'espèce;*
- *la création de point de vente de l'aliment de bétail au niveau des chefs lieux de communes frontalières pour diminuer la pression sur un couvert végétal fragile devant faire l'objet d'une gestion durable;*
- *la réalisation d'étables et abattoirs pour récupérer et transformer les produits de l'élevage (viande, lait, peau, laine, oubar);*
- *l'encouragement et l'aide à la réalisation de chambres froides et de mini-laiteries..*

AXE 2
DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE ET DÉVELOPPEMENT LOCAL

المحور2
التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية

دعم وتنمية الفلاحة الصحراوية
SOUTIEN ET DÉVELOPPEMENT DE L'AGRICULTURE SAHARIENNE

مرافقة المستفيدين في اطار l'APFA، لاستغلال المحيطات الفلاحية ومتابعة ودعم برنامج إعادة تأهيل بساتين النخيل بـ:

- منح مسلحات من 20 الى 50 هكتار حول التجمعات السكنية وعلى طول الطرق وإنجاز المسالك الفلاحية;
- تعزيز وتثمين (PMH).

Par l'accompagnement des bénéficiaires, dans le cadre de l'APFA, pour la mise en exploitation des périmètres agricoles, ainsi que la poursuite et le renforcement du programme de réhabilitation des palmeraies , à travers:

- *l 'attribution de petites superficies de l'ordre de 20 ha à 50 ha autour des agglomérations et le long des axes routiers et la réalisation de pistes agricoles;*
- *la consolidation et la valorisation de la petite et moyenne hydraulique (PMH);*

AXE 2
DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE ET DÉVELOPPEMENT LOCAL

المحور2
التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية

- تزويد المحيطات الفلاحية المستصلحة بالكهرباء عن طريق تشجيع إستعمال الطاقات المتجددة;
- تنظيم تدريجي للفروع الفلاحي;
- إستمرارية وتدعيم التجديد الريفي في إطار برنامج PPDRI ومرافقة المشاريع عن طريق مختلف الميكانيزمات التمويل الملائم .

- *l'électrification des périmètres de mise en valeur par l'encouragement de l'utilisation des énergies renouvelables;*
- *la poursuite et le renforcement de la politique du renouveau rural dans le cadre du programme PPDRI et l'accompagnement des projets par les différents mécanismes de financement adaptés ;*

- استغلال المواد المفيدة (الجبس، الطين ،الملح ،الرخام، القرانيت)؛
- تحويل وتغليف المنتجات الفلاحية (التمور ، العنب و الأعشاب الطبية...)؛
- صناعة أدوات بسيطة في مجال الري، الفلاحة والطاقة الشمسية ؛
- انتاج جزء من منتجات المقايضة التي في أغلبها تأتي من الشمال، وذلك من أجل إقتصاد محلي يستفيد مباشرة من فوائد هذا النشاط.

- *l'exploitation des substances utiles (gypse, sel, argile, maibre, granite...);*
- *la transformation et le conditionnement des produits agricoles (dattes, raisins secs, plantes médicinales et aromatiques);*
- *la fabrication de petits matériel agricole, hydraulique et photovoltaïque;*
- *la production d'une part des produits troqués, dont la plupart proviennent actuellement du Nord du pays pour que l'économie locale bénéficie directement des retombées de cette activité.*

تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة
Développement de la PMI

تثمين القدرات المحلية للمناطق النائية والضعيفة صناعيا من خلال:

- الاعتماد على المشاريع المهيكلة عن طريق الشراكة العمومية والخاصة، على نحو استغلال منجم الحديد بغار جبيلات ومشري عبد العزيز والتربة النادرة؛
- تحويل منتجات التربية الحيوانية (الحليب، اللحوم، الصوف...)؛

La valorisation des potentialités locales de ces régions éloignées et faiblement industrialisées en s'appuyant sur:

- *des projets structurants initiés dans le cadre du PPP à l'exemple de l'exploitation du gisement de fer de Gara Djebilet et Mécheri Abdelaziz et des terres rares..;*
- *la transformation des produits de la filière élevage (lait, viandes, peaux, oubar, laine...);*

دعم الجهاز التجاري والتوزيعي

RENFORCEMENT DE L'APPAREIL COMMERCIAL ET DE DISTRIBUTION

- تشجيع نشاطات الجملة وتنظيم التظاهرات التجارية و المبادلات ذات بعد عبر الدول؛
- الإعداد التدريجي للقواعد اللوجستية، والتي تتمثل مهمتها في تموين المناطق الحدودية في البداية، والتي يمكن تحويلها إلى منصات التصدير ؛
- تصدير وتبادلات مع البلدان الإفريقية (الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ..) سيما في تندوف، برج باجي مختار، الواد، إليزي، اين قزام، بشار.

- *par l'encouragement des activités de gros et l'organisation d'évènements commerciaux et d'échanges de portée transnationale;*
- *la mise en place progressive de bases logistiques ayant pour fonction l'approvisionnement des territoires frontaliers dans un premier temps, et qui peuvent se reconvertir en plates formes d'exportation et d'échanges vers les pays sub sahariens (CEDEAO....),notamment à Tindouf, Bordj Badji Mokhtar, El Oued, Illizi, In Guezzam, Béchar, ...*

تثمين التراث المادي واللامادي
VALORISATION DES PATRIMOINES MATÉRIELS ET IMMATÉRIELS

- التشجيع و التحفيز للإنشاء قدرات الاستقبال الملائمة؛
- ترقية و تنظيم التظاهرات الكبيرة (موقار، اسيهار ، حفلات الإبل، سبيبة ، الوعدة ..)؛
- ادماج البلديات الحدودية في المسارات السياحية الجهوية الكبرى؛
- جعل من الصناعة التقليدية قطاع إقتصادي كامل يستفيد من التنمية السياحية ووفرة المواد الأولية المستخرجة من تحويل مواد التربية الحيوانية والمنجمية...

- *l'encouragement et l'incitation à la création et la multiplication des capacités d'accueil adaptées;*
- *l'amélioration de l'organisation des grands événements (Mouggar, Assihar, fête du chameau, sbeiba, ouaâda...)*
- *l'intégration des communes frontalières dans les grands circuits touristiques régionaux;*
- *faire de l'artisanat un secteur économique à part entière devant tirer profit du développement du tourisme et de la disponibilité des matières premières issues de la transformation des produits de l'élevage et des gisements.*

RAYONNEMENT LOCAL ET TRANSFRONTALIER DES FUTURES BASES LOGISTIQUES

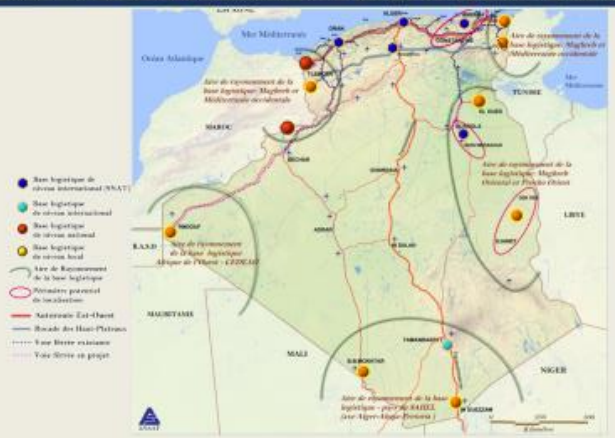

AXE 2:
DIVERSIFICATION ÉCONOMIQUE ET DÉVELOPPEMENT LOCAL

المحور 2
التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية

التنمية الإقتصادية في هذه الأقاليم تبقى متعلقة بالعمل الإرادي للدولة عن طريق إنجاز مشاريع إقتصادية مهيكلة ووضع زيادة على النظام التحفيزي الوطني للإستثمار، نظام وميكانزمات خاصة وملائمة للمناطق الحدودية الجنوبية

LE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE DANS CES TERRITOIRES EST TRIBUTAIRE DE L'ACTION VOLONTARISTE DE L'ETAT À TRAVERS LA RÉALISATION DE PROJETS ÉCONOMIQUES STRUCTURANTS ET LA MISE EN PLACE, EN SUS DU DISPOSITIF D'INCITATION NATIONAL À L'INVESTISSEMENT, D'UN DISPOSITIF ET DES MÉCANISMES SPÉCIFIQUES ET ADAPTÉS AUX ZF S

AXE 3
LA CONNECTIVITÉ ET LA MISE EN SYNERGIE DES TERRITOIRES

المحور 3
الربط بين المناطق

Développement du tranaport modernisation et l'intégration des aéroports

تنمية النقل و عصرنة وإدماج المطارات

دعم تنمية خدمات النقل الجماعي بين البلديات وبين الولايات.

ادماج المطارات بالشبكة الوطنية وضمان تدريجي لربطها مع الشبكات الدولية.

Le soutien au développement des services de transports collectifs intercommunaux et inter wilayas.

L'insertion des aéroports au réseau national, en assurant progressivement des liaisons à l'international

AXE 3
LA CONNECTIVITÉ ET LA MISE EN SYNERGIE DES TERRITOIRES

المحور3
الربط بين المناطق

Développement et modernisation du réseau routier et du rail

تنمية و عصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية

بتوجيه الجهود نحو المحاور الهيكلية والمندمجة ، سيما الطريق العابر للصحراء وفروعها الثلاث(المالية، النيجرية والتونسية) و الطرق الوطنية رقم 6 ،50، 54، 03،و 55، . .. أين الأولوية ستحظى بالأولوية في التهيئة والتنمية

انشاء محاور طرقات ما بين المناطق الحدودية قصد تيسير المبادلات وتحسين الولوج لهذه الأقاليم

انهاء وإنجاز مشاريع كبرى للسكك الحديدية على المدى البعيد والمتوسط

- حلقة سكك الحديدية للجنوب غرداية المنيعة تيميمون/ادرار بني عباس بشار
- خطوط السكك الحديدية الجنوب بشار - تندوف، اولاف -عين صالح- رقان برج باجي مختار ، الواد -طالب العربي لربطه مع طوزر قفصة بتونس

En orientant les efforts sur les grands axes structurants et intégrateurs, en l'occurrence la transsaharienne et ses trois branches (malienne, nigérienne et tunisienne) , les RN 6, 50, 54, 03, 55 , dont les corridors doivent faire l'objet d'axes d'aménagement prioritaires.

Création d'axes routiers inter zones frontalières en vue de faciliter les échanges et l'accessibilité de ces territoires.

Le parachèvement et la réalisation, à moyen et long termes, des grands projets ferroviaires en l'occurrence:

- *la boucle ferroviaire du Sud: Ghardaïa- El Ménéa-Timimoun–Adrar-Béni Abbès Béchar;*
- *les axes Béchar-Tindouf, Aoulef-In Salah-Reggane-Bordj Badji Mokhtar , Touggourt- El Oued-Taleb Larbi, pour relier Touzeur, Gafsa (en Tunisie).*

AXE 3
LA CONNECTIVITÉ ET LA MISE EN SYNERGIE DES TERRITOIRES

المحور 3
الربط بين المناطق

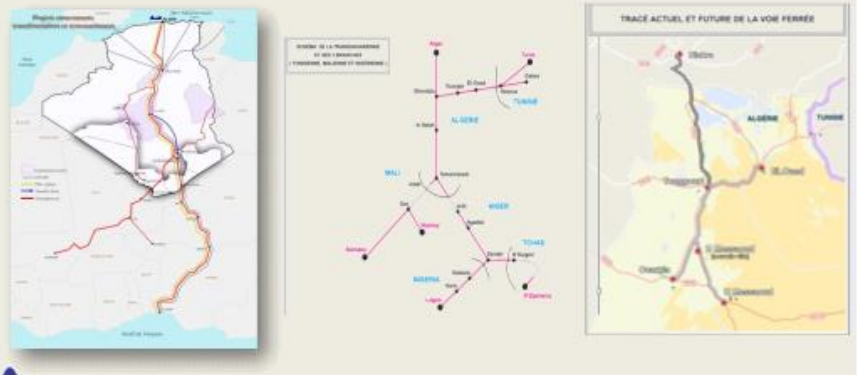

AXE 3
LA CONNECTIVITÉ ET LA MISE EN SYNERGIE DES TERRITOIRES

المحور 3
الربط بين المناطق

Numérisation des territoires

رقمنة الأقاليم

وذلك عبر ربط التجمعات السكنية والمراكز بالألياف البصرية.

من اجل إدماج فعال للأقاليم الحدودية، يجب ربط شبكة الطرقات مع الطريق العابر للصحراء وفروعه المالية، النيجرية، التونسية والطرق الوطنية رقم 6، 50, 03, 53A ، بالمطارات والسكك الحديدية المستقبلية وتثمين جهود وزارة الداخلية والعمل فيما يخص الرقمنة الإدارية

Par le raccordement à la fibre optique des agglomérations et postes frontaliers.

POUR UNE INSERTION DYNAMIQUE DES TERRITOIRES FRONTALIERS ,LE RÉSEAU ROUTIER DEVRAIT S'ARTICULER ET SE CONNECTER À LA TRANSSAHARIENNE AVEC SES BRANCHES MALIENNE, NIGÉRIENNE , TUNISIENNE ET LES RN 6 , 50, 03 ET LA 53 A , AUX AÉROPORTS ET AUX FUTURES VOIES FERRÉES . VALORISER LES GRANDS CHANTIERS DES MINISTÈRES DE L'INTÉRIEUR ET LA JUSTICE RELATIF À LA NUMÉRISATION DE L'ADMINISTRATION

AXE 4
ORGANISATION ET RÉÉQUILIBRAGE DU RÉSEAU AGGLOMÉRÉ

المحور 4
تنظيم وإعادة توازن شبكة التجمعات السكنية

Promotion et création de nouveaux centres

ترقية وإنشاء مراكز جديدة

خاصة على طول المحاور الرئيسية المهيكلة، قصد تسريع بروز مدن على طول الشريط الحدودي وإثارة أفضل لهذه الأقاليم الواسعة سيما: محمد شريف مساعدية (PK200)، عبد الكريم المعيلي (PK400)، عين رمضان (PK50) ،ان ازوة، زناية ،ان غزال ، تساماغت، ان ابهي ، لوني، ان أتاي، ان جزر، ادغم، احطاطلة تاغراوت، جانت، تين لعلمين، أن حصان، و لان...

وهذه العمليات تسهل في ديناميكية خلق التآزر على طول ممرات الطرقات الرئيسية لجعلها محاور التنمية وليس فقط محاور المرور والعبور.

تنفيذ أدوات التهيئة والتعمير (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، مخطط شغل الأراضي)...

جعل من التجمعات السكانية والمدن الحدودية دعامة للنمو و هيكلة الأقاليم، سيما ما بين الحدود

Principalement le long des principaux axes structurants, afin d'accélérer l'émergence de villes le long de la bande frontalière et mieux administrer ces vastes territoires en l'occurrence: *Mohamed Cherif Messaadia (PK 200) Abdelkrim El Maghili (PK400), Abane Ramdane (PK50), In Azaoua, Zenaiga, In Ghezzal, Tassamaght , In Ebiggui, Launi, In Atlei, In Djezer, Agdem, Ahadhadha,Tagaraout, Hassi El Maalmin ,In Hadhan, Oualen, ...etc.*

Ces actions s'inscrivent dans la dynamique de créer des synergies le long des corridors des principaux axes routiers, pour en faire, des axes de développement et non pas uniquement des axes de circulation et de transit.

Mise en œuvre des instruments d'aménagement et d'urbanisme PDAU et POS....

FAIRE DES AGGLOMÉRATIONS ET DES VILLES FRONTIÈRES DES LEVIERS DE CROISSANCE ET DE STRUCTURATION DE LEURS TERRITOIRES, NOTAMMENT DANS UNE PERSPECTIVE TRANSFRONTALIÈRE

AXE 4
ORGANISATION ET RÉÉQUILIBRAGE DU RÉSEAU AGGLOMÉRÉ

المحور 4
تنظيم وإعادة توازن شبكة التجمعات السكنية

L'amélioration de l'offre d'équipements et de services et l'affermissement du rôle et des fonctions des villes frontalières

تحسين وفرة المرافق والخدمات وتعزيز دور ومهام المدن الحدودية

خدمات جوارية، فضاءات خضراء، مساحات ترفيهية، إعادة التأهيل الحضري، القضاء على السكن الهش...

رفع برج باجي مختار إلى مستوى المدن الكبرى للجنوب وكذا ،إن قزام، تيمياوين، تازروك، رقان، طلب العربي، ام لعسل، مريجة، عرق فراج، تيلبلة، بن قشة، دوار الماء، البرمة، تنذوف، بني ونيف، موغل، بوكايس، قنادسة، إليزي ، جانت، ان اميناس، لخلق شبكة المدن ذات الدور الهيكلي.

Services de proximité, espaces verts, aires récréatives, requalification urbaine, création de centralité, éradication de l'habitat spontané .

Hisser au rang de grandes villes du Sud Bordj Badji Mokhtar, In Guezzam, Timiaouine, Tin Zaouatine, Reggane, Tazrouk, Taleb Larbi, Ben Guecha, Douar El Ma , El Borma, Tindouf, Oum El Assel, Beni Ounif, Mougheul, Boukais, Kenadsa, Meridja, ErgFerradj,Tabelbala, Illizi, Djanet, In Aménas et Debdeb pour atténuer le fonctionnement en îlot des villes du Sud et renforcer une armature urbaine à rayonnement transfrontalier.

AXE 5
DÉVELOPPEMENT ET MAÎTRISE DES ÉCHANGES TRANSFRONTALIERS

المحور 5
التنمية والتحكم في التبادلات عبر الحدود

مكافحة الأنشطة غير شرعية
Lutte contre l'informel

مكافحة كل الشكال الاقتصاد غير شرعي العابر لحدود في استراتيجية شاملة ومتعددة الاطراف .

- Lutter contre toutes les formes d'économies transfrontalières informelles dans le cadre de stratégies bilatérales et multilatérales;

إنشاء فضاءات تبادل عبر الحدود
Création d'espaces d'échanges transfrontaliers

إعادة الإعتبار وعصرنة فضاءات الاسواق والمبادلات، الملتقيات (السهار و موقار....)

التطوير ،على المدى البعيد و المتوسط ، لمنطقة التبادل الحر

- Réhabilitation et modernisation des aires de marchés, d'échanges, forum, (ASSIHAR, MOUGGAR, ...etc.)
- Développement à moyen et long termes des zones franches ou de libre échange.

AXE 5
DÉVELOPPEMENT ET MAÎTRISE DES ÉCHANGES TRANSFRONTALIERS

المحور 5
التنمية والتحكم في التبادلات عبر الحدود

الاتفاقيات والمذكرات
Accords et mémorandum

تطبيق الاتفاقيات ومذكرات مع الدول المجاورة (اللجنة الثنائية الحدودية CBF، التوصيات المترتبة عن لقاءات الولاة، حكام البلدان المجاورة)

- Mise en œuvre des accords et mémorandum avec les pays limitrophes (CBF, recommandations issues des rencontres Walis – Gouverneurs des pays limitrophes...);

اداة التهيئة والتنمية عبر الحدود
Outil d'aménagement et de développement transfrontalier

دراسات التهيئة والتنمية عبر الحدود بالتفاق مع البلدان المجاورة
التسيير المشترك للموارد، المائية، الأراضي، المحيط(المخاطر الطبيعية، حرائق الغابات، مكافحة الجراد، مكافحة التصحر..)

- études d'aménagement et de développement transfrontalier en concert avec les pays limitrophes;
- gestion commune des ressources en eau, sol, environnement (risques naturels, feu de forêts, lutte antiacridienne, désertification,....etc.);

خلق وعصرنة مراكز جديدة
Modernisation et création de nouveaux postes frontaliers

مجهزة بكل المرافق في اطار الاتفاقيات الثنائية مصطفى بن بوالعيد -موريطانيا، تادلت الزي مع النيجر)

- dotés de toutes les commodités dans le cadre des accords bilatéraux (Mustapha Ben Boulaid -Mauritanie, Tadent Illizi avec le Niger)

AXE 6
GOUVERNANCE ET SYSTÈME INCITATIF

المحور 6
الحوكمة ونظام التحفيز

نظام تحفيزي وتسويق إقليمي
Dispositif incitatif et marketing territorial

إطلاق جهاز الإعلان عن المشاريع الاستثمارية موجهة للمتعاملين الاقتصاديين
اقتراح تحفيزات للاستثمار في إطار قانون المالية الخاص إضافة إلى تلك السارية المفعول:
وضع لائحة للدعم والمتابعة للمستثمرين على مستوى الولايات الحدودية تحت وصاية الوالي التي توضح التسهيلات الخاصة بالمشاريع المحددة والتي ستدعم بموقع إلكتروني يوضح نوعية المشاريع المتفق عليها.
تنظيم ملتقى حول تحفيز الاستثمار في المناطق الحدودية من أجل التعريف والإعلان عن المشاريع.

- lancement d'un dispositif d'appels à projets d'investissement destinés aux opérateurs économiques;
- Proposition d'incitations à l'investissement dans la prochaine L F en plus de celles consacrées par le régime général ;
- mise en place d'une plateforme d'appui et d'accompagnement des investisseurs au niveau des wilayas frontalières sous l'égide du Wali qui apportera dans les projets identifiés les facilitations; et qui sera dotée d'un site web dédié à informer sur la nature des projets retenus ;
- organisation d'une journée sur la promotion de l'investissement dans les zones frontalières, après la conférence, pour informer et consacrer le lancement de la procédure d'appels à projet.

تعزيز قدرات التنمية المحلية
Renforcement des capacités de développement local

من أجل تطوير ومرافقة التنمية فيما يخص" الهندسة الإقليمية" التكوين، واكتساب طرق جديدة والتسيير في ريادة الأعمال، لجعل اقليمهم أكثر جاذبية

اللامركزية، التفويض، التشاركية، المدمجة، المندمجة

- pour mieux encadrer et accompagner le développement par l'ingénierie territoriale, la formation, l'acquisition de nouvelles méthodes managériales et entrepreneuriales, leurs permettant de rendre leur territoire plus attractif .

DÉCENTRALISATION, DÉCONCENTRATION, PARTICIPATIF, INCLUSIF, INTÉGRÉ

AXE 6
GOUVERNANCE ET SYSTÈME INCITATIF

المحور 6
الحوكمة ونظام التحفيز

المخطط الخاص لتنمية المناطق الحدودية
Plan spécial de développement des zones frontalières

منح المناطق الحدودية برنامج خاص للتنمية وخلق هيئة مكلفة بمتابعته، تنفيذه وتقييمه بقرب من سيد وزير الداخلية والجماعات المحلية، والتهيئة الإقليمية.

- doter les zones frontalières d'un programme spécial de développement et créer auprès de Monsieur le Ministre de l'Intérieur, des Collectivités Locales et de l'Aménagement du Territoire une structure chargée de son suivi, sa mise en œuvre et son évaluation .

التشاركية
participatif

وذلك عبر الانخراط المباشر لفاعلين المحليين (الأعيان، المجتمع المدني،والمنظمات (جتماعية مهنية) عبر تنظيم مجلس استشاري للتهيئة و تنمية المناطق الحدودية ، موضوع تحت سلطة السادة الولاة والولاة المنتدبين.

- par l'implication directe des acteurs locaux (notables, société civile, organisation socioprofessionnelles...) à travers la mise en place d'un conseil consultatif d'aménagement et de développement des zones frontalières placé sous l'égide des Messieurs les Walis et les Walis délégués.

اللامركزية- التفويض
Décentralisation - déconcentration

بعض خدمات و صلاحيات الدولة وضع إمكانيات ومكانيزمات التي ستسمح التوفيق بين مختلف فاعلين حول مشاريع إقليمية تشاركية مدمجة ومندمجة

- de certains services et prérogatives de l'Etat;
- par la mise en place des mécanismes et moyens qui permettraient de concilier les différents acteurs autour de projets de territoire participatifs, inclusifs et intégrés.

CONCLUSION الخاتمة

تقدم عملية التهيئة و تطوير الأقاليم الحدودية فرصا هامة لاستقرار سكانها ،و تنوع اقتصادتها . و تلعب دورا رئيسي في انفتاح الجزائر على المغرب العربي ،الساحل، و باقي الدول الافريقية.

سيسمح ، مخطط العمل ، الذي ينحدر منه مجموعة من المشاريع المندمجة ، من تحقيق مخطط خاص لتنمية المناطق الحدودية الجنوبية ، نابعة من إرادة الدولة مع المساهمة الفعلية للفاعلين المحلين .

L'aménagement et de développement des ZFS offrent une opportunité majeure pour que celles-ci puissent stabiliser leurs populations, diversifier leurs économies et jouer un rôle de premier plan dans l'ouverture de l'Algérie vers le Maghreb, le Sahel et le reste de l'Afrique.

Le plan d'actions, décliné en un ensemble de projets intégrés, devrait permettre l'élaboration d'un plan spécial pour le développement des ZFS, émanation de la volonté de l'Etat avec la contribution effective des acteurs locaux.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- المصادر

1. دستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية
2. الجمهورية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 93-06 المؤرخ في 2006 / 02 / 28، المتعلق بالتعويض ضحايا المأساة الوطنية. الجريدة الرسمية، العدد: 11-2006 م 08
3. الجمهورية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 95-06 المؤرخ في 2006 / 02 / 28، المتعلقة عليه في المادة 13 من التنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الجريدة الرسمية الحد 11-2005
4. منظمة العفو الدولية حقوق الانسان من أجل كرامة الانسان، وثيقة تمهيدية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لندن، 2005
5. الجريدة الرسمية عدد46، قانون رقم 99 - 25، المؤرخ في 1999 / 07 / 13، يتعلق باستعادة الوئام المدني.
6. الجمهورية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 6-124 المؤرخ في 2006 / 2 / 27، المتعلق بتعويض ضحايا السلسلة الوطنية الجريدة الرسمية، العدد: 19-2006 م
7. الجمهورية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رقم 0694 المؤرخ في 28/02/2006، المتعلق بالإعانة الدولة بالأسر المحرومة التي ابتليت بضلوع أحد أقاربها في الارهاب الجريدة الرسمية، العدد: 11-2006

ب- الكتب

8. إلياس أبو جودة "الأمن البشري وسيادة الدول" مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت, 2008.
9. تيري ديبيل "الاستراتيجية الشؤون الخارجية .... منطق الحكم الأمريكي" ترجمة: وليد شحادة دار الكتاب العربية ومؤسسة محمد بن ال راشد ال مكتوم، بيروت 2009
10. حبيب عائب وراى بوش (محرران)، التهميش والمهمشين في مصر والشرق الأوسط، دار العين للنشر القاهرة، ط1، 2012.
11. زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة (ليبيا: دار الدواء 2008) ط1
12. سليمان عبد الله الحربي " مفهوم الأمن: مستوياته وميشه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19 صيف 2008
13. شريف عبد الرحمن، الأزمة الجزائرية، (القاهرة، مركز الحضارات للدراسات السياسية، 1999) م 231
14. عبد القادر رزيقا المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 2012
15. عبد الناصر جندلي التطور في العلاقات الدولية من الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية في (الجزائر: دار الخلدونية 2007) طبعة 1.
16. عبد الواحد أكمير، "الحضور المغاربي الأوروبي في افريقيا الغربية، في احمد المبارك وآخرون، العرب والدائرة الأفريقية، بيروت، مركز فراست الوحدة العربية، 2005
17. عبد الوهاب المسيري وقتي التركي الحداثة وما يد الحداثة (دمشق: دار الفكر 2003) الطبعة الأولى
18. عزت أحمد شيشي، معاهدات والصكوك والمواثيق الدولي في مجال مكافحة الهجرة الغير شرعية، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.
19. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1967، سروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.
20. لندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية بين شمال وجنوب المتوسط" دار بن بطوطة للنشر والتوزيع عمان. 2013
21. محمد بوشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوي في القرن الأفريقي الإثيوبية الأرشية، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع 2004.

ج- المذكرات:

22. ابراهيم زروقي، الهجرة السرية والأمن القومي: دراسة في الانعكاسات واستراتيجية المواجهة " المجتمع الجزائري المونج" (مذكرة ماجيستر علوم اجتماعية تقمص الثرولوجيا الجريمة) قسم الكتلة الشعبية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2009
23. امنصوران سهيلة، الفساد الألماني وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسلة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية وجامعة الجزائر2005 2006.
24. حسام حمزة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالسنة جامعة الحاج لخضر ،2010-2011.
25. سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي. رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية العلوم والعلاقات الدولية، جامعة بالة 2011 / 2012، ع 26.

26. شاكر ظريف والبعد الأعلى الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية والتحديات والرهانات مذكرة ماجستير في العلوم السياسية التخصص علاقات دولية باتنة بجامعة الحاج لخضر ،2010.
27. عمر عمورة، التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الأفريقي (مقاربة جيو أمنية)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 03، 2002.
28. لحلوح، بلقاسم. دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية، رسالة ماجستير، قسم الحقوق جامعة البليدة، 2004.
29. محمد الطاهر عقيلة، أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية : 1999-2004ء مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2005
30. نجيب سويعدي، ادارة الهجرة وعلاقتها بصناعة القرار المطي (مذكرة ماجيستير علوم سياسية تخصص ادارة الجماعة المحلية والاقليمية) قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012.
31. ياسين سعيدي، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، منكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بن احمد وهران 2015-2016

د- المجلات

32. أحمد مهابة، "الرئيس زروال والمهمة الصعبة" السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية (لقاهرة: مركز الأهرام). العدد 123، 1996 م 138
33. ب ك، الجزائر في مجابهة الإرهاب على جميع الجهات، مجلة الجيش (الجزائر)، سلسلة خاصة العدد الرابع، أكتوبر 2013 ص 37
34. جون هيلز (محرر) وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، عالم المعرفة العدد 43، الكويت أكتوبر 2007.
35. جون هيلز (محرر) وآخرون، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، عالم المعرفة العدد 43، الكويت أكتوبر 2007.
36. سعود، على أنواع المدارية الجزائرية المشاكل منطقة السلط). مجلة العالم الإستراتيجي، (الصادرة من مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، العدد 3، ماي 2008.
37. سهام حروري، الهجرة والسياسة الجوار الأوروبية مجلة الفكر: جامعة محمد خيذر بسكرة، 2012
38. سيد أحمد قوجيل تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي سلسلة دراسات استراتيجية: مركز الإمارات للدراسة والبحوث الاستراتيجية، العدد: 169
39. عمار بوزيد ومليكة أيت عميرات الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب"، مجلة الجيش الجزائر العدد 561, أفريل 2010.
40. فريد أمعضشو، الهجرة المغربية إلى أوروبا في الحاجة إلى مقاربات بثينة، مجلة مسالك في السياسة والاقتصاد، العدد 3، 2013
41. كريم أدراري، لأفارقة يتباحثون آفة الإرهاب، بد، ويعتمدون اتفاقية الجزائر", مجلة الجيش الجزائر. العدد 68، فيفري 2003
42. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية جنوب غرب آسيا (الاسكوا)، تقرير السكان والتنمية، العدد الخامس، اقصاء الشباب في منطقة الإسكوا: العوامل الجغرافية والاقتصادية والتعليمة والثقافية.

هـ- الصحف:

43. حسب دراسة الجامعة أكسفورد البريطانية صدرت في جويلية 2010 انظر: بشير مصطفى، قارة حاضرة... وهموم مشية، الشروق اليومي يومية جزائرية، العدد 3009، 07/2010
44. الخبر يومية جزائرية، الأحد 6121، 2010 / 09 / 08

و- المؤتمرات والملتقيات

45. عبد اللاوي مواد، الارهاب البيئي تهديد للأمن في المتوسط وآليات مكافحته". من أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 2008
46. قمة مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي حول المسألة الصومالية
47. محمد مالكي (نحو رؤية إستراتيجية للعلاقات المغربية، مركز جامعة الدول العربية تونس، ورقة بحث قعت في الدورة السابعة، المقرب العربي في مفترق الشركات حول التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته) 15 أفريل 2008.
48. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مدونة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الخامسة والعشرين، 2001، القاهرة 2009

ز- المواقع الالكترونية

49. حسن الحاج على أحمد المصنوع دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية. متحصل عليه من www.fikria.org/mougala/16/1-1.html يوم 2017/10/20.
50. تكايوكي ماموراً بمفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية: ترجمة عادل زقاع موقع سياسة متوفرة على الرابط التالي: http://politics-ar.com/ar2/?p=3045
51. Adlene Meddi, « l'algerie face a la question touareg » sur : http//www.geostrategie.com/992/1%e2%80%99% algerie-face-la question-touareg-28aout 2008.

52. http://www.El-mouradia. Da/arabe discours ara/2008/06/html/d290608 aua, Html> 2019 /03/02<

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية

53. chouda yves Alexandre Puissance, résolution des conflits et sécurité collective à l'ère d' union - africaine, theceie et pratique ،annuaire français de relation internationales 25 .
54. Delphine le courte le conseil paix et de sécurité de l'union africaine clef d'une nouvelle architecture de stabilité en Afrique, Afrique contemporaine, 2004
55. George mutin; geopolitique le monde arabe ed 02, paris, clipses, 2005.
56. International Labour Organization, concepts and stratigies for combating social exclusion an over view, Geneva, ILO office, 2003
57. jakkie cilliers « l'Afrique et le terrorisme » afrique contemporaine, n 210, 2004.
58. jan Eicher, "comment apprécier les menaces et le risques du monde contemporain ? Défense nationale et sécurité. Collective vol 62 n novembre 2006.
59. Jean claude barren guillaumma Bigot, tpute la geographie du monde, paris, fayari, 2007.
60. Lauren plach, africa command : US strategie interest and the role of the US military in Africa, congressional research service report for congress July 28, 2009.
61. Lavernay, "lexique de science politique vie et institutions politiques" Europe media duplication sas Toulouse, 2008.
62. le petit robert : dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, Edition firmindidol, paris, 1979.
63. Michael c. Williams culture and security "symbolic power and the politics international security (Norway: university of Bristol press first published) 2007.
64. peleri vage, Aux source de la politicale exterieure de l'algerie, revue halaf a mamrie : algeierieune de international 5, (1986)

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع الاستراتيجية الجزائرية في مجابهة التهديدات الأمنية الجديدة، و قد تم التعرض لتنمية المناطق الحدودية كآلية تسهم في مواجهة هذه التحديات الأمنية.

Abstract :

This study aims to shed light on the Algerian strategy facing new security threats. It has shown the major role of border’s regions development as an important mechanism to confront these security risks.